الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة الأميـــر عبد القـــادر
للعـــلوم الإسلامية
قسنطيـــنة

كليـــة: الآداب والعلوم الإنسانية
قســـم: التاريخ

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

الأزمـــات الاقتصادية في العـــراق وأثرها السياســـي والاجتماعـــي 247_334هـ / 861_945م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط

إعداد الطالب:
فوغالية فريـــد

إشراف الأستاذ الدكتور:
إبراهيم بحـــاز

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
إسماعيل سامعي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة
إبراهيم بحاز	مقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري– قسنطينة
محمد فرقاني	عضو مناقش	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة
كمال بن مارس	عضو مناقش	أستاذ محاضر	جامعة قالمة

السنـــة الجـــامعية: 1430_1431هـ / 2009_2010م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقـــدمـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقـــــــدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بالعلم، وأنعم علينا بتمام الأعمال، وبعد:

إنه مما لا شك فيه أن كل ثورة هي محاولة للخروج من الوضع القائم وإحداث تغييرات جذرية فيه، وهكذا كانت الثورة العباسية، ثورة جذرية أنتجت تغييرات عميقة المدى والمغزى على مستوى السلطة والاقتصاد، والبُنى الاجتماعية القائمة، إذ أنها لم تكن مجرد انقلاب، أو تمرد وعصيان، ولا انتقال للسلطة من أسرة إلى أخرى.

وقد كان الخلفاء العباسيون أول من ادعى بأن حركتهم هي ثورة جذرية على الأوضاع القائمة، وبداية مرحلة جديدة، وفاتحة لعهد جديد في المجتمع الإسلامي، وذلك عندما أطلقوا على نظامهم الجديد اسم "دولة"، ولو أن هذه الدولة الجديدة لم تُبْعَث من العدم، كما لم تُخْلَق خلقا جديدا، إذ كانت نُظُمها في الأغلب استمرارا لنظم سنها سابقوهم الأُمويون، أو استحداثا لأخرى.

بيد أن التغييرات التي أحدثتها الثورة العباسية لم تكن إيجابية بالكامل، و لم يستطع النظام الجديد تحقيق مُثُله الثورية التي نادت بها شعارات الدعوة والثورة، كما عجز الخلفاء العباسيون عن تحقيق عهد الرفاه والازدهار المُؤمَل، بل وفشلوا في تطوير نمط إدارتهم لهذا الكيان العظيم، وهو ما عجل بانهيار سلطتهم المركزية خصوصا مع نهاية العصر العباسي الأول، ونتج عن ذلك شيوع الفوضى والاضطراب في الخلافة، وعدم اقتصاره على الجانب السياسي فحسب، بل امتد ليشمل الجانب الإداري والاجتماعي، وخصوصا الجانب الاقتصادي؛ الذي عرف مشاكل وأزمات خطيرة فشلت الإدارة العباسية في وضع تسوية حكيمة وفعالة لها، ومن هنا جاء اختياري لعنوان مذكرتي:

الأزمات الاقتصادية في العراق وأثرها السياسي والاجتماعي

247_334هـ/861_945م

أما عن سبب تحديد فترة الدراسة بهذين التاريخين بالذات؛ فقد اخترنا سنة247هـ/861م لأنها شهدت مقتل الخليفة المتوكل على الله، وبداية حقبة جديدة في التاريخ العباسي بخاصة والإسلامي بعامة، استُبيحت فيها حُرمات الخلافة والخلفاء، كما شهدت البداية الفعلية لتفكك الجزء الشرقي

للخلافة الإسلامية إلى كيانات سياسية صغيرة مستقلة، على خُطى الجناح الغربي من الخلافة. أما سنة334هـ/945م فلكونها تمثل النهاية الفعلية لسلطة الخلفاء الزمنية، واستئثار العناصر البويهية ثم السلجوقية الوافدة بالحكم وسيطرتهم على العراق قلب الخلافة، والتغييرات الكثيرة التي شهدها الوضع العام للخلافة، والنظم الإدارية والاقتصادية القائمة، وحتى البُنى الاجتماعية السائدة.

لقد اهتمت الدراسات الحديثة كثيرا بالتطورات الحاصلة في الشرق الإسلامي عامة ومنطقة العراق خاصة، باعتباره مركز الحكم ومقر دار الخلافة، وتناولت بتفصيل كثير الجوانب الإدارية والسياسية على الخصوص لهذه الفترة، والحركات الثورية والانفصالية التي شهدتها، والتطورات الاجتماعية والمذهبية التي تخللتها، غير أني لاحظت أن تلك الدراسات ــحسب اطلاعيــ لم تول اهتماما كبيرا بالمشاكل الاقتصادية التي عرفها النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، والثلث الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، حتى وإن تطرقت إليها فإنها عبارة عن إشارات وتلميحات دون التعمق في أسبابها ونتائجها، ومن هنا كان اختياري لهذا الموضوع.

ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة؛ إذ يميط اللثام ــولو بصورة جزئيةــ عن المشاكل الاقتصادية التي عرفها العراق خلال فترة الدراسة، وواقع الطبقات الدنيا من المجتمع، كما أن هذه الدراسة تمثل وجهة نظر مغربية لحوادث وتطورات كان الشرق الإسلامي مسرحا لها، خاصة أن هذا النوع من الدراسات يعوز الجامعات الجزائرية التخصص فيه.

والواقع أنني لم أجد حول هذا الموضوع ــحسب اطلاعيــ دراسة تتعرض إليه بشكل مباشر، بل إن جميع الدراسات التي تمكنت من الرجوع إليها تطرقت إلى الموضوع بشكل عرضي، ودون الغوص فيه، وأقدم هذه الدراسات هي كتاب: **"تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري"**[1]، لعبد العزيز الدوري، تناول فيه مختلف السياسات الزراعية المتبعة، والنظم الزراعية والضرائبية السائدة، وتطور الحركة التجارية والصيرفية في العراق، ورغم اعترافه بالمشاكل الاقتصادية التي يتخبط فيها إقليم العراق، وإشارته إليها، إلا أنه لم يتعمق في دراستها. ثم كتاب **"عصر المقتدر بالله"**[2]، لعبد المجيد الكُبيسي، الذي تناول فيه عصر المقتدر بالله دارسا الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عصره، مع تعمقه في بحث الجوانب السياسية والإدارية دون

---

[1] ــ دار المشرق، بيروت، ط2، 1974. وهو في الأصل رسالة دكتوراه قُدمت إلى جامعة لندن.

[2] ــ مطبعة النعمان، النجف، 1974. وهو رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة بغداد.

دراسة الأوضاع الاقتصادية بشكل واف، وبذلك كانت دراسة سياسية وإدارية أكثر منها اقتصادية. وهناك أيضا كتاب "**عصر إمرة الأمراء**"[1] لتقي الدين الدوري، درس فيه صاحبه عصر إمرة الأمراء بصورة مُجملة، غير أنه اتبع خطى سابقه فاهتم بالجوانب السياسية والعسكرية والإدارية، ولم يتناول الأوضاع الاقتصادية إلا في فصل ضيق، عرض فيه أثر إمرة الأمراء على الوضع الاقتصادي.

إن إشكالية هذه الدراسة، والتي تتناول المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الدولة العباسية في إحدى أهم فتراتها، تطرح عدة تساؤلات هي فروع عن تلك الإشكالية:

ما طبيعة الأزمات التي عرفها العراق في هذه الفترة؟ ومتى كانت البداية الفعلية لها؟

ما هي أسبابها؟ وما هي العوامل التي أدت إلى تفاقمها ومضاعفة حدتها؟

وفيما تمثلت مظاهرها؟

كيف تصدت الإدارة العباسة لها؟ وما هي السياسات التي اتبعتها لحلها؟ ومن هم أصحابها؟ وما درجة نجاحها؟

ثم ما هي النتائج السياسية التي ترتبت عنها؟

وما هي انعكاساتها على الواقع الاجتماعي في الدولة؟ وما هو تأثير هذه الأزمات على الطبقات الدنيا من المجتمع؟ وكيف واجهت هذه الطبقات واقعها؟

وأخيرا، ما هو موقف هذه الطبقات من السلطة القائمة؟

وللإجابة على هذه المجموعة من التساؤلات قسمت دراستي إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

تناولت في التمهيد بعض مظاهر الازدهار الحضاري، والاستقرار السياسي والإداري الذي عرفته الخلافة العباسية في عصرها الأول(132_247هـ/749_861م)، وآثار ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وخصصت الفصل الأول لبحث أسباب الأزمات الاقتصادية في العراق، فتطرقت إلى أثر الظروف الطبيعية المختلفة من فيضانات وزلازل ورياح وثلوج وآفات حشرية، كما تطرقت إلى دور العوامل الاقتصادية والإدارية في نشوء هذه الأزمات وتعميق حدتها، وتكريث آثارها، موضحا عجز السياسات الزراعية المتبعة عن إيجاد حلول لأزمة الخزينة، وحجم الفساد المستشري في الإدارة، ومُبرزا تنامي نفوذ الحريم والخدم، وتلاعبهم بسياسة الدولة خدمة لمصالحهم، ثم

---

[1]_ مطبعة أسعد، بغداد، ط1، 1975. وهو أيضا رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة بغداد.

تناولت الاضطرابات السياسية والعسكرية التي عرفتها فترة الدراسة، وكيف أدت فترة السيطرة العسكرية التركية(247_256هـ/861_869م) إلى بروز حركات ثورية وانفصالية ضد الخلافة في العراق وخارجه، مثل ثورات العلويين والخوارج، وحركة الزنج والقرامطة، إضافة إلى الثورات التي شهدتها أقاليم الخلافة البعيدة، وبداية تفكك الخلافة إلى كيانات سياسية صغيرة.

أما الفصل الثاني خصصته لإبراز مظاهر هذه الأزمات، فشرحت بوادر الأزمة المالية ومظاهرها، وتأثيراتها، ومُبرزا محاولات الوزراء للحد من آثارها، كما تطرقت إلى موضوع الضرائب خلال هذه الفترة، وكيف استُحدثت ضرائب جديدة لسد العجز المالي الحاصل، وأساليب الجباية وانعكاساتها، ثم تناولت الإصلاحات المالية للوزير علي بن عيسى[1]، والتي تعتبر أهم محاولة جادة في هذا المجال، ثم عرجت على الأزمة الزراعية، فتناولت مظاهرها، ومحاولات الإصلاح التي قام بها كل من الخليفة المعتضد والوزير علي بن عيسى، وأخيرا تطرقت إلى أزمات الغلاء المتكررة التي شكلت ظاهرة بارزة في هذه الفترة، موضحا أسبابها ونتائجها.

وخصصت الفصل الثالث لاستظهار نتائج هذه الأزمات، وبينت كيف كانت سببا في الاضطراب السياسي والإداري الحاصل، وتدخل الجيش في شؤون الحكم ونتائج ذلك، وأيضا دور هذه الأزمات في اضطراب الوزارة وقلقها، وكيف أطاحت بالعديد من الوزراء بسبب عجزهم عن إيجاد حلول لها، ثم بينت لجوء الدولة إلى عملية المصادرة، وتحولها من وسيلة للعقاب إلى مورد للخزينة، ولتحقيق أغراض شخصية أيضا. ثم تطرقت إلى أثر هذه الأزمات على المجتمع العراقي، مركزا على الطبقات الدنيا في المجتمع، باعتبارها الأكثر عرضة لهذه الهزات، مبرزا تدهور أوضاعها، وانتشار الأوبئة والطواعين في أوساطها، وانتفاضتها ضد واقعها المفروض عليها في شكل حركات سلمية أو ثورية.

وختمت دراستي هذه بخاتمة كانت حوصلة لأهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد لجأت لإتمام عملي هذا إلى المنهج التاريخي السردي خصوصا في الفصل الأول لاستخراج الأحداث وتسجيل الوقائع، مستندا على المنهج التحليلي تارة والمنهج الوصفي تارة

---

(1)_ تولى علي بن عيسى الوزارة فترتين: (304_306هـ)، (315_316هـ)، كما كان المسيطر على الأمور والمتولي لها في وزارة حامد بن العباس(306_311هـ)

أخرى، مع الاستعانة بالمنهج الإحصائي في إحصاء عدد أزمات الغلاء، والأوبئة والطواعين، وعمليات العزل، وعدد الوزراء، وأيضا ثورات العامة والجند التي شهدتها فترة الدراسة.

قراءة في المادة الخبرية:

التاريخ العباسي غزير المادة الخبرية، كثير المصادر الأولية، وقد اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة تتفاوت في القيمة والأهمية:

1_ المصادر التاريخية:

من المصادر المهمة في هذه الدراسة كتاب"**تاريخ الأمم والملوك**"[1] لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ/922م)، الذي يعتبر مصدرا لا غنى عنه لأي باحث في التاريخ الإسلامي في القرون الثلاثة الأولى، وتكمن أهميته في كون مؤلفه عاصر أحداث فترة الدراسة، وكان شاهدا على كثير من فعالياتها، إضافة إلى تركيزه في رواياته على إقليم العراق والأحداث الدائرة فيه، وعلى الرغم من طابعه الرسمي فقد أمدنا هذا المُؤَلَف بمعلومات دقيقة عن أوضاع الخلافة خلال فترة السيطرة التركية، وما تخللها من صراع حول النفوذ بين الأتراك من جهة، والخلفاء والوزراء من جهة أخرى، كما زودنا بمعلومات مهمة حول حركات المعارضة التي قامت داخل العراق وخارجه، مثل حركتي الزنج والقرامطة، والثورات التي قامت في مختلف أقاليم الخلافة الإسلامية وخاصة المناطق الشرقية منها.

ومن المصادر التي تكتسي أهمية قصوى في دراستنا هذه، كتاب "**تجارب الأمم وتعاقب الهمم**"[2] لأبي علي أحمد بن محمد المعروف بمسكويه(ت421هـ/1030م)، والذي كان خازنا لمكتبات البويهيين ماجعله يورد نصوصا تفرد بها دون غيره من المؤرخين، وقد أفادنا كثيرا خاصة ما تعلق بأحداث عصر الخليفة المقتدر، وصراع النفوذ بين مختلف مراكز القوى خلال عهده، وتدخلات الحريم والخدم في سياسة الدولة، وانتشار الممارسات الفاسدة داخل الإدارة العباسية، ما فتح المجال للجيش للتدخل وفرض سلطته على الإدارة المدنية، كما استفدنا منه في استقاء معلومات مهمة حول أزمة الخزينة العباسية، وأزمات الغلاء، ونتائج الاضطراب الاقتصادي على الوضع السياسي والإداري والاجتماعي.

---

[1] _ دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988.

[2] _ تح، سيد أحمد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

وتظهر أهمية كتاب "**الوزراء، أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء**"[1] لهلال بن المحسن الصابئ(ت448هـ/1056م)، في كون مؤلفه موظف في دواوين الدولة العباسية، ما أتاح له المجال للاطلاع على العديد من الوثائق الرسمية، وقد أمدنا بمعلومات بالغة الأهمية حول الوزارة والوزراء في عهد الخليفة المقتدر، وخاصة الوزيرين ابن الفرات وعلي بن عيسى، اللذين عرض منهجهما الإداري، والسياسة التي اتبعها كل واحد منهما في وزارته، كما أبرز الكثير من الحقائق حول المؤامرات والدسائس التي كانت تحاك داخل الإدارة المدنية، والفساد المستشري فيها، إضافة إلى الصراع القائم بين مختلف الفاعلين داخلها.

ومن المصادر المهمة أيضا التي اعتمدنا عليها، كتاب "**أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق**"[2]،لأبي بكر محمد بن يحيى الصولي(ت335هـ/946م)، الذي يعتبر أهم مصدر أرخ لفترة إمرة الأمراء، ذلك أن الصولي كان مؤدب الخليفتين الراضي والمتقي في صغرهما، ثم نديما لهما في خلافتهما، وقد استفدنا منه في عرض مختلف الحوادث التي تخللتها فترة إمرة الأمراء، والتطورات التي حصلت خلالها.

وقد أفاد البحث أيضا من كتاب "**المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**"[3] لعبد الرحمن ابن الجوزي(ت597هـ/1201م)، وبالتحديد في بعض الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك الظواهر الطبيعية من فيضانات ورياح وأمطار وثلوج وغيرها، كما أفادنا كثيرا فيما يخص الأوبئة والطواعين التي شهدتها فترة الدراسة. كما استفدنا من كتاب"**تكملة تاريخ الطبري**"[4] لمحمد ابن عبد الملك الهمداني(ت521هـ/1127م)، والذي مثلما هو واضح من عنوانه استمرار لتاريخ الطبري، مبتدءا من خلافة المقتدر إلى سنة367هـ/977م، وقد استفدنا منه خاصة فيما يتعلق بالجانب الإداري والصراعات القائمة بين مختلف أركان النظام العباسي، وعمليات المصادرة التي شكلت ظاهرة بارزة خلال هذا العصر.

---

(1)_ تح، عبد الستار أحمد فراج، مكتبة الأعيان، (دت).

(2)_ تح، ج هيوارث دون، منشورات الصاوي، القاهرة، 1935.

(3)_ تح، محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1995.

(4)_ تح، ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط2، 1961.

ومن المصادر التي اعتمدنا عليها أيضا كتاب"**مروج الذهب ومعادن الجوهر**"[1] للمسعودي (ت346هـ/957م)، والذي على الرغم من كونه مختصرا جدا فقد أفادنا في إطار بعض النصوص التاريخية التي اعتمد عليها البحث، خاصة فيما تعلق بالحركات الثورية المناوئة للخلافة، والأوضاع الاجتماعية السائدة خلالها، وكتاب **"الكامل في التاريخ"**[2] لعز الدين ابن الأثير(ت630هـ/ 1232م)، والذي استقى كثيرا من معلومات هذه الفترة من تاريخ الطبري، إلا أنه أفادنا فيما تعلق بحركات المعارضة التي قامت ضد الخلافة العباسية، وأيضا كتاب **"البداية والنهاية"**[3] لابن كثير(ت774هـ/1372م)، الذي على الرغم من كونه متأخرا، فقد أفادنا في إيراده للكثير من الظواهر الطبيعية، والأزمات الوبائية التي عرفتها فترة الدراسة.

كتب الجغرافيا والبلدان:

تكمن أهمية كتب الجغرافيين والبلدانيين في كونها قائمة على المشاهدة والوصف وفق الرؤية، ومن بينها كتاب **"المسالك والممالك"**[4] لابن خرداذبه(ق3هـ/9م)، الذي أمدنا بمعلومات ينفرد بها خاصة ما تعلق بخراج الأقاليم المختلفة للدولة الإسلامية، وأيضا كتاب **"البلدان"**[5] لليعقوبي (ت284هـ/897م)، وكتاب **"أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم"**[6] للمقدسي(ت388هـ/ 998م)، وكتاب **"المسالك والممالك"**[7] لابن حوقل(ت367هـ/977م)، حيث استفدنا منها في إيراد بعض الضرائب والمكوس التي استحدثت في إقليم العراق.

الدراسات الحديثة:

إضافة إلى المصادر التاريخية القديمة التي اعتمدنا عليها، استنار البحث بالعديد من الدراسات الحديثة التي استفدنا منها في شرح الكثير من النقاط الغامضة، وإيضاح الكثير من الأمور، ومن أهمها دراسات عبد العزيز الدوري المتمثلة في **"تاريخ العراق الاقتصادي"**، و**"دراسات في**

---

(1)_ تح، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط5، 1973.

(2)_ دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، 1985.

(3)_ تح، عماد زكي البارودي، خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، (دت).

(4)_ تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1889.

(5)_ تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1892،

(6)_ تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1877.

(7)_ تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1872.

العصور العباسية المتأخرة"[1] ، ودراسة حمدان عبد المجيد الكبيسي المعنونة **"عصر المقتدر بالله"**، وأيضا كتاب **"عصر إمرة الأمراء"** لتقي الدين الدري، وكتاب **"الوزير العباسي علي بن عيسى بن داود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية"**[2] لضيف الله يحيى الزهراني، وكتاب **"الخلافة العباسية"**[3] لفاروق عمر فوزي، وغيرها من الكتب والمراجع الحديثة.

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة فقد آثرت عدم ذكرها والتعرض لها إيمانا مني بأنها جزء من أي عمل ونشاط يقوم به الإنسان في مختلف ميادين الحياة.

في الأخير، لا يفوتني أن أتوجه بأخلص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور إبراهيم بحاز، الذي منحني الشيء الكثير من وقته وجهده وعلمه، فله مني على مابذله من جهد وصبر، أسمى آيات العرفان والتقدير، وله جزيل الشكر والاحترام. كما أشكر موظفي مكتبتي جامعة الأمير عبد القادر، وموظفي مكتبة الجامعة المركزية في العاصمة على ماقدموه لي من مساعدة خلال فترة انجاز هذا البحث.

وكما بدأت كلامي بحمد الله أختمه بحمد الله الذي وفقني لإنهاء هذا العمل الذي يبقى باكورة عمل طالب في بداية مشواره العلمي الأكاديمي.

---

[1]_ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.

[2]_ مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1994.

[3]_ دار الشروق، الأردن، ط1، 2003.

تمهـــــيد:

مظاهر الازدهار الحضاري خلال العصر العباسي الأول

132_247هـ/750_861م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بعد نجاح الثورة العباسية[1]، وقيام الخلافة العباسية، دخل الخلفاء الأوائل _السفاح والمنصور_ في رحلة البحث عن الشرعية التي تمكنهم من حكم المسلمين، وإثبات أحقيتهم في الخلافة على بني أمية وبني عمومتهم العلويين.

لذلك نلاحظ خطاب الشرعية حاضرا في أول خطبة ألقاها الخليفة أبو العباس السفاح (132_136هـ/750_754م) في مسجد الكوفة بعد مبايعته بالخلافة سنة132هـ/750م حيث قال: "الحمد لله الذي اصطفى لنا الإسلام لنفسه تكرمة وشرفه وعظمه، واختاره لنا وأيده بنا، وجعلنا أهله وكهفه وحصنه والقوام به...وألزمنا كلمة التقوى، وجعلنا أحق بها وأهلها، وخصنا برحم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرابته، وأنشأنا من آبائه، وأنبتنا من شجرته..."[2].

ولم يكتف الخليفة أبو العباس بذلك بل أعلن أن الخلافة "حق" لبني العباس دون بني عمومتهم العلويين اللذين فشلوا في ذلك مرارا، فقال: "...وزعمت السبئية الضلال أن غيرنا أحق بالخلافة منا، فشاهت وجوههم! بم و لم أيها الناس؟ وبنا هدى الله الناس بعد ضلالتهم، وبصرهم بعد جهالتهم، وأنقذهم بعد هلكتهم، وأظهر بنا الحق، وأدحض بنا الباطل، وأصلح بنا منهم ما كان فاسدا، ورفع بنا الخسيسة وتم بنا النقيصة..."[3].

وجاء أبو جعفر المنصور(136_158هـ/754_775م) ليضع النقاط على الحروف، فأعلن أن الخلافة "ميراث" ورثه بنو العباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك في رده على محمد ابن

---

[1]_ عن الثورة العباسية يُنظر: **مجهول: أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده**، تح، عبد العزيز الدوري، عبد الجبار المطلبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1997، 160_409. ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ/889م): **الإمامة والسياسة**، تح، طه محمد الزيني، دار المعرفة، بيروت، 1967، 108/2_117. اليعقوبي أحمد ابن أبي يعقوب بن جعفر(ت284هـ/897م): **تاريخ اليعقوبي**، دار صادر، بيروت، (دت)، 338/2_348. الدينوري أبو حنيفة أحمد بن داود(ت286هـ/899م): **الأخبار الطوال**، تح، عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، 1995، 326 _338. الطبري: مصدر سابق، 330/4_346. ابن أعثم الكوفي أبو محمد أحمد(314هـ/926م): **كتاب الفتوح**، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط1، 1975، 153/8_177. ابن الأثير: مصدر سابق، 299/4_311، 317_327. ابن كثير: مصدر سابق، 458/6، 460_465. فاروق عمر فوزي: **الثورة العباسية دراسة تاريخية لواجهاتها الدينية والسياسية ولدور العرب في نجاحها**، دار الشروق، عمان، 2001.

[2]_ الطبري: مصدر سابق، 346/4.

[3]_ نفســـه، 346/4، 347.

عبد الله بن حسن العلوي[1] فقال: "...ولقد علمت أنه لم يتبق أحد من بني عبد المطلب بعد النبي صلى الله عليه وسلم غيره ـيعني العباسـ فكان وارثه من عمومته، ثم طلب هذا الأمر غير واحد من بني هاشم فلم ينله إلا ولده، فالسقاية سقايته، وميراث النبي له، والخلافة في ولده، فلم يبق شرف ولا فضل في جاهلية ولا إسلام، في دنيا ولا آخرة، إلا والعباس وارثه ومورثه"[2].

ولم يكتف المنصور بذلك بل إنه جعل سلطته مستمدة من الله تعالى، فقال في خطبته الشهيرة في مكة: "أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته، وأعطيه بإذنه..."[3]. وهكذا فقد استطاع المنصور أن يسمو بمنزلة الخليفة إلى "سلطان الله في أرضه"، "إنه ليس واحدا من الخاصة، ولا مجرد فرد من أفراد آل البيت، بل إنه الشخص الذي اختاره الله تعالى من هذا البيت ـالذي اقتضت إرادة الله أن يطهر أهله تطهيراـ ليجعله سلطانا له في أرضه وعلى عباده"[4].

لقد تغيرت نظرية الحكم في العصر العباسي، فبعد أن كان الخليفة في العصر الأموي أشبه بشيخ قبيلة، يستمد سلطانه من رضى رؤساء القبائل، أصبحت السلطة عند العباسيين تشبه تماما نظرية "الحق الإلهي" في الحكم، التي كانت سائدة بين الفرس قديما أيام الساسانيين[5]، فادعوا أن نظام العالم سيختل إذا ذهبت خلافتهم[6]، لذلك فإن الخلافة ستبقى في أيديهم ولن تخرج منهم حتى يسلموها إلى عيسى عليه السلام[7].

---

[1]_ محمد بن عبد الله بن حسن العلوي(93_145هـ): المعروف بالنفس الزكية، رفض بيعة السفاح والمنصور، ثم ثار على المنصور بالمدينة المنورة سنة145هـ/762م، فانتدب المنصور لقتاله عيسى بن موسى العباسي، فقتله في المدينة. خير الدين الزركلي: **الأعلام**، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980، 220/6.

[2]_ الطبري: مصدر سابق، 433/4. ابن الأثير: مصدر سابق، 6/5، 7.

[3]_ ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(ت276هـ/889م): **عيون الأخبار**، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت)، 251/2، 252. ابن عبد ربه الأندلسي أبو عمر أحمد بن محمد(ت327هـ): **العقد الفريد**، تح، أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ط3، 1965، 49/4.

[4]_ محمد عابد الجابري: **العقل السياسي العربي مُحدداته وتجلياته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000، 339.

[5]_ أحمد مختار العبادي: **في التاريخ العباسي والفاطمي**، دار النهضة العربية، بيروت،1971، 31، 32.

[6]_ عبد العزيز الدوري: **العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1997، 38.

[7]_ ابن كثير: مصدر سابق، 10/7.

إن شرعية السلطة الجديدة التي تمكن العباسيون من فرضها، هي التي مكنت الخليفة المنصور من تثبيت قواعد نظام الحكم، ومواجهة الأخطار المحدقة بالدولة الجديدة، فبعد القضاء على الدولة الأموية وتتبع بقايا البيت الأموي[1]، تمكن المنصور من القضاء على منافسه عبد الله بن علي[2] عمه[3]، ثم تخلص من خطر أبي مسلم الخراساني[4] قائد جيوش الثورة[5]، ثم قضى على الحركات الفارسية المتطرفة[6]، ونكل بالعلويين[7]، كما كسر شوكة الخوارج فلم يعد لهم شأن كبير ببلاد المشرق[8]،كما اجتهد المنصور ومن جاء بعده من الخلفاء في تحصين الثغور، وصد الأخطار الخارجية المتمثلة في بيزنطا وشعوب ما وراء النهر[9].

وبعد استتباب الأمن تفرغ الخليفة أبو جعفر لتثبيت أسس الحكم والإدارة، وهي الأسس التي سار على نهجها خلفاء العصر العباسي الأول(132_247هـ/750_861م) دون إحداث تغييرات كبيرة، ولئن كانت قد حصلت بعض التغييرات فإنها كانت بوجه عام تدابير محدودة لا تتخذ إلا عندما تنشأ أوضاع تهدد الحكم المركزي[10].

---

[1]_ الطبري: مصدر سابق، 350/4، 351. ابن الأثير: مصدر سابق، 327/4_334.

[2]_ عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس : عم المنصور والسفاح، انتدب لحرب مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية وهزمه في معركة الزاب، خرج على المنصور بعد موت السفاح، وعقد البيعة لنفسه ببلاد الشام، فوجه المنصور أبو مسلم الخراساني لقتاله، فهزمه، أسره المنصور ثم قتله. الكتبي محمد بن شاكر(ت764هـ/1362م): **فوات الوفيات**، تح، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1973، 192/2.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 377/4_379. المسعودي، مصدر سابق، 302/3.

[4]_ أبو مسلم الخراساني: مؤسس الدولة العباسية، من موالي العجليين، اتصل بإبراهيم الإمام فأرسله إلى خراسان حيث قاد الثورة العباسية، قتله أبو جعفر المنصور لما خاف عاديته سنة137هـ/755م. الزركلي: مرجع سابق، 337/3، 338.

[5]_ الطبري: مصدر سابق، 380/4_387. ابن الأثير: مصدر سابق، 350/4_357. ابن الجوزي: مصدر سابق، 4/8_14.

[6]_ الطبري: مصدر سابق، 388/4، 389، 395_397، 495، . ابن الأثير: مصدر سابق، 357/4، 365، 366. فاروق عمر: الخلافة، 63/1_68.

[7]_ الطبري: مصدر سابق، 422/4_450، 461_476. المسعودي: مصدر سابق، 305/3، 307. ابن الأثير: مصدر سابق، 370/4_376، 2/5_11، 15_20.

[8]_ الطبري: مصدر سابق، 369/4، 390، 391، 564. فاروق عمر: الخلافة، 58/1_62.

[9]_ البلاذري أبو العباس أحمد بن يحيى(ت276هـ/889م): **فتوح البلدان**، تح، عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، مصر، 1957، 223، 227، 228، 260، 261.

[10]_ محمد عبد الحي محمد شعبان: الدولة العباسية، الفاطميون 132_448هـ/750_ 1055م، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1981، 35.

لقد عمل الخليفة المنصور على تحقيق النمط المركزي في الحكم، وأصبحت النقطة المركزية في بنية الحكم الجديدة هي الخليفة بالذات[1]، وكان تأسيس بغداد "المدينة المدورة" تأكيدا على حكم شديد التركيز حيث تبرز سلطة الخليفة من بغداد في مختلف الجهات[2]. ومن أجل التأكد من جودة تزويده بالمعلومات من مختلف أرجاء الخلافة ومراقبة عماله، عمل المنصور على تطوير جهاز البريد ـ الاستخبارات ـ لديه، الذي أصبح يرفع تقارير يومية إلى الخليفة مباشرة، فقد روي "أن ولاة البريد في الآفاق كلها كانوا يكتبون إلى المنصور أيام خلافته في كل يوم بسعر القمح والحبوب والأدم، وبسعر كل مأكول، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم، وبما يعمل به الوالي، وبما يرد بيت المال من المال، وكل حدث"[3].

و لم يقتصر اهتمام المنصور ومن جاء بعده من الخلفاء على الناحية الإدارية فحسب، بل أولوا اهتماما بالغا بالنواحي الاقتصادية مستنيرين في ذلك بوصايا الأدباء والفقهاء[4]، فعملوا على التخفيف من ثقل الضرائب المفروضة على الفلاحين، فنقل الخراج من نظام المساحة إلى المقاسمة[5]، كما عمل الخلفاء أيضا على التقليل من مساوئ طرق الجباية، فكتب المهدي (158

---

[1]_ شعبان: مرجع سابق، 22. حسن أحمد محمود، إبراهيم الشريف: **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995، 97.

[2]_ الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي(ت463هـ/1070م): **تاريخ بغداد**، المكتبة السلفية، المدينة المنورة (دت)، 66/1، 67. شعبان: مرجع سابق، 22.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 336/4، 337.

[4]_ من أهم هذه الوصايا "**رسالة الصحابة**" لابن المقفع(ت142هـ/759م) التي كتبها للخليفة المنصور، ذكر فيها المشاكل والنقائص التي تتخبط فيها الدولة، واضعا الحلول المنهجية لها. يُنظر: أحمد زكي صفوت: **جمهرة رسائل العرب في العصور العربية الزاهرة**، المكتبة العلمية، بيروت، 1973، 3/30_48. وأيضا رسالة ابن العنبري(ت168هـ/784م) للخليفة المهدي، وهي تشبه في مضمونها كثيرا رسالة ابن المقفع. يُنظر: وكيع محمد بن خلف بن حيان(ت306هـ/918م): **أخبار القضاة**، عالم الكتب، بيروت، (دت)، 2/97_107.

[5]_ كانت جباية الخراج تتم على أساس المساحة المزروعة إلى أن عدل به المهدي إلى المقاسمة، بسبب انخفاض السعر، ثم أشار الوزير أبو عبيد الله معاوية بن يسار على المهدي أن يجعل أراضي الخراج مقاسمة بالنصف إن سقي سيحا وفي الدوالي على الثلث، وفي الدواليب على الربع، وفي سنة172هـ/788م وضع هارون الرشيد عن أهل السواد العشر الذي كان يؤخذ منهم بعد النصف، وفي سنة204هـ/819م أمر المأمون بمقاسمة أهل السواد على الخُمُسين بعدما كانوا يُقاسمون على النصف. يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 622/4، 151/5. الماوردي أبو الحسن علي بن محمد ابن حبيب(ت450هـ/ 1058 م) : **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح، سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000، 196.

_169/774_785م) إلى جميع العمال برفع العذاب عن أهل الخراج[1].

كما عمل الخلفاء العباسيون على تنظيم وسائل الري بشق كثير من الجداول والقنوات، وإقامة الجسور والقناطر، فقد مد المنصور "القناة التي تأخذ من نهر كرخايا[2] الآخذ من الفرات في عقود وثيقة من أسفلها، فتدخل المدينة وتنفذ في أكثر شوارع الأرباض، تجري صيفا وشتاءا...وقناة أخرى من دجلة على هذا المثال وسماها دجيل[3]، وجر لأهل الكرخ[4] وما اتصل به نهرا يقال له نهر الدجاج[5]...ونهرا يسمى نهر طابق بن الصفيه[6]"[7].

كان من الطبيعي أن تنطلق في العصر العباسي الأول "نهضة زراعية" بلغت الذروة في عصر الخليفة هارون الرشيد[8]، وقد أدى ذلك إلى التوسع في زراعة جميع المحاصيل بدون استثناء، بالصورة التي نقلها الرحالة والجغرافيون أمثال الاصطخري(ق4هـ/10م)[9] ، والمقدسي(ت388هـ /998م)[10] ، وتكدس الإنتاج الزراعي في الأسواق، ورخصت الأسعار بصورة كبيرة، روى الخطيب البغدادي (ت463هـ/1070م) عن داود بن صفير بن شبيب البخاري قال: "رأيت في

---

(1)_ الجهشياري أبو عبد الله محمد بن عبدوس(ت331هـ/942م): **كتاب الوزراء والكتاب**، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ط1، 1938، 111.

(2)_ نهر كرخايا: يحمل من نهر عيسى في الجانب الغربي من بغداد، ويمر في وسط بادوريا حيث يتفرع إلى عدة أنهر. سهراب: **عجائب الأقاليم السبعة التي بها العمارة**، تح، هانز فون مزيك، مطبعة أدولف هولز هوزن، فيينا، 1929، 132.

(3)_ دجيل: هي قناة تأخذ من دجلة حفرها المنصور لسقي العديد من القرى. الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت ابن عبد الله(ت626هـ/1229م): **معجم البلدان**، تح،فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990 ، 505/2.

(4)_ الكرخ: بلدة بجانب بغداد تضم الأسواق وحوانيت التجار التي أمر الخليفة المنصور بإخراجها من بغداد. نفســـه، 508/4.

(5)_ نهر الدجاج: من أنهار الجانب الغربي من بغداد، يحمل من نهر كرخايا ويصب في دجلة. سهراب: مصدر سابق، 133.

(6)_ نهر طابق بن الصفيه: نهر في الجانب الغربي من بغداد، مأخذه من نهر كرخايا ويصب في نهر عيسى. ياقوت: مصدر سابق، 371/5.

(7)_ اليعقوبي: البلدان، 250.

(8)_ حسن أحمد محمود وآخر: مرجع سابق، 157.

(9)_ الاصطخري أبو إسحاق إبراهيم بن محمد: **المسالك والممالك**، تح، محمد جابر عبد العال الحيني، دار القلم، مصر، 1961، 40، 41، 44، 46، 47، 53، 57، 59، 63، 98...

(10)_ المقدسي: مصدر سابق، 82، 118، 128، 145، 180، 323، 326...

زمن أبي جعفر كبشا بدرهم، وحملا بأربعة دوانق[1]، والتمر ستين رطلا[2] بدرهم، والزيت ستة عشر رطلا بدرهم، والسمن ثمانية أرطال بدرهم"[3].

وامتدت هذه التأثيرات إلى ميدان الصناعة، فقد أباحت الدولة الهجرة من الريف إلى المدينة، فهاجر كثير من الحرفيين والصناع ومعهم أساليبهم وأدواتهم[4]، فنشأ عن امتزاج العرب بأهل البلاد المفتوحة، ومن تتلمذ الصناع العرب على أرباب الصناعات الفنية في تلك البلاد، وتنقل الفنانين والصناع في ديار الإسلام، وتوفر المادة الخام، نشأ عن هذا كله ازدهار صناعي كبير، فظهرت الأنماط أو المدارس الفنية التي تختلف في جزئياتها تبعا للإقليم الذي تنسب إليه[5].

لقد ساعد نجاح الخلفاء العباسيين في فرض الأمن والقضاء على الثورات في مختلف أرجاء الخلافة على ازدهار ناحية من أهم النواحي الاقتصادية وهي التجارة، فقد كان تولي العباسيين للخلافة قوة دفعت التجارة البحرية الواردة إلى الخليج الفارسي[6] والصادرة عنه، وذلك لانتقال الخلافة من دمشق إلى بغداد[7]، وكانت التجارة عاملا مهما في اختيار موقع بغداد حيث قال الخليفة أبو جعفر المنصور عند اختياره لموقع المدينة: "وإلا فجزيرة بين دجلة والفرات...مشرعة للدنيا، كل ما يأتي في دجلة من واسط[8]، والبصرة، والأُبُلَة[9]، والأهواز[10]، وفارس،

---

(1)_ الدانق: لفظ معرب مأخوذ عن اليونانية، يبلغ مقداره سدس درهم، وهو عند الحنفية 0.521غ، وعند الجمهور 0.496غ. علي جمعة محمد: **المكاييل والموازين الشرعية**، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، ط2، 2001، 24.

(2)_ الرطل: معيار يوزن به، وهو مكيال أيضا، ويبلغ الرطل العراقي 406.25غ. نفســـه، 29.

(3)_ الخطيب البغدادي: مصدر سابق، 70/1.

(4)_ اليعقوبي: البلدان، 238. حسن أحمد محمود وآخر: مرجع سابق، 158.

(5)_ حسن أحمد محمود وآخر: مرجع سابق، 158. **وانظر**: الاصطخري: مصدر سابق، 64، 92، 93، 98، 103، 104، 110...**وانظر**: المقدسي: مصدر سابق، 128، 129، 180، 203، 204...

(6)_ هكذا كان يعرف زمن العباسيين، وهو الخليج المعروف اليوم عند العرب بالخليج العربي.

(7)_ جورج فضلو حوراني: **العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى**، تر، السيد يعقوب بكر، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1958، 195.

(8)_ واسط: بناها الحجاج بن يوسف الثقفي بين سنتي84هـ و86هـ، وسميت واسط لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. ياقوت: مصدر سابق، 400/5، 401.

(9)_ الأُبلة: بلدة على شاطئ دجلة البصرة، في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة. نفســـه، 99/1.

(10)_ الأهواز(خوزستان): مدينة بين البصرة وفارس. نفســـه، 338/1، 339.

وعمان[1]، واليمامة[2]، والبحرين[3]، وما يتصل بذلك فإليها ترقى، وبها ترسى، وكذلك ما يأتي من الموصل[4]، وديار ربيعة[5]، وأذربيجان[6]، وأرمينية[7] مما يحمل في السفن في دجلة، وما يأتي من ديار مضر[8]، والرقة[9]، والشام، والثغور، ومصر، والمغرب، مما يحمل في السفن في الفرات فيها يحتط ويترل"[10].

وقد نشطت الطرق التجارية نشاطا عظيما، وارتادها التجار المسلمون، فسلكوا طرقا برية واضحة المعالم[11]، كما نشطت الطرق البحرية وخصوصا الطريق الممتد من غرب أوروبا إلى أقصى الشرق، والذي يسلكه التجار اليهود[12]، واتسعت المبادلات التجارية بين البلاد الإسلامية ومختلف الأصقاع، وبلغ التجار المسلمون بلاد الصين[13]، والهند[14]، وبلاد الروس[15]، يقول عبد الحي شعبان: "لقد تجاوز أثر الزيادة الضخم في حجم التجارة الحدود الاقتصادية البحتة

---

[1]_ عمان: مدينة عربية على ساحل بحر اليمن والهند، وهي ذات نخل وزروع. ياقوت: مصدر سابق، 169/4.

[2]_ اليمامة: تقع في جزيرة العرب، وهي معدودة من نجد، وقاعدتها هجر. نفســـه، 505/5.

[3]_ البحرين: اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان. نفســـه، 412/1.

[4]_ الموصل: تقع شمال العراق على نهر دجلة، وهي باب خراسان. نفســـه، 258/5.

[5]_ ديار ربيعة: اسم يطلق على القرى التي تقع بين الموصل ونصيبين والخابور شمال العراق. نفســـه، 562/2.

[6]_ أذربيجان: إقليم واسع من بلاد فارس، من مدنها تبريز وأردبيل، الغالب عليها الجبال. نفســـه، 156/1.

[7]_ أرمينية: تقع في الشمال إلى حدود بلاد الروم، وقيل هما أرمينيتان، كبرى وصغرى. نفســـه، 191/1.

[8]_ ديار مضر: إقليم يقع في شرقي الفرات نحو حران والرقة وشميشاط. نفســـه، 562/2.

[9]_ الرقة: مدينة تقع على الفرات، بينها وبين حران ثلاثة أيام، وهي معدودة في بلاد الجزيرة لأنها من الجانب الشرقي للفرات. نفســـه، 67/3.

[10]_ اليعقوبي: البلدان، 137. الطبري: مصدر سابق، 457/4.

[11]_ حسن أحمد محمود وآخر: مرجع سابق، 164. عن الطرق التي كان يسلكها التجار في البلاد الإسلامية أنظر: ابن خرداذبه: مصدر سابق. ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني(ق3هـ/9م): مختصر كتاب البلدان، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1885. وغيرها من كتب الرحالة والجغرافيين.

[12]_ ابن خرداذبه: مصدر سابق، 153، 154. ابن الفقيه: مصدر سابق، 270.

[13]_ المسعودي: مصدر سابق، 138/1.

[14]_ ابن رسته أبو علي أحمد بن عمر(ت390هـ/1000م): كتاب الأعلاق النفيسة، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1892، 133/7، 135.

[15]_ لقد وجدت كميات كبيرة من النقود العباسية في روسيا وفي حوض البلطيق، وحوض الفولجا، وخليج فنلندة، وأقدم هذه النقود تعود للقرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، ومن هنا يبدو أن شعوب شرقي أوروبا قد قبلت النقود العباسية في معاملاتها التجارية. يُنظر: عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 152.

تجاوزا كبيرا، إذ أن هذا الاتساع لم يتناول التجارة الداخلية وحدها، بل شمل التجارة الدولية أيضا، إلى حدود لم تكن معروفة من قبل، لقد جذبت ثروات الإمبراطورية التبادل التجاري بجميع أنواع السلع ولا سيما الكمالية مع مختلف المناطق"[1].

نتج عن هذا التقدم التجاري ازدهار الجاليات الإسلامية في كثير من الأطراف التي تغلب عليها المسلمون، فكان يرأسهم مسلم، ولا يقبلون حكم غير المسلم فيهم، ولا يتولى حدودهم ولا يقيم عليهم شهادة إلا المسلمون[2].

وكان من أثر هذا الازدهار الاقتصادي أن نمت موارد الخلافة وازدادت إيرادات بيت المال، وإذا تتبعنا ماخلفه الخلفاء العباسيون الأوائل، لتبينا مراحل هذا الازدهار والتطور، فبعد أن اقتصر ما خلفه الخليفة أبو العباس على تسع جباب، وأربعة أقمصة، وخمسة سراويلات، وأربعة طيالسة، وثلاثة مطارف خز[3] لاغير[4]، نمت موارد الدولة في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور الذي خلف ستمائة مليون(600 000 000) درهم وأربعة عشر مليون دينار(14 000 000)[5]، لتصل ثروة الخلافة إلى أقصى ما أمكن أن تصل إليه في عهد هارون الرشيد(170_193هـ/786_809م) الذي توفي وفي بيت المال تسعمائة مليون(900 000 000) درهم[6]، ونتيجة لذلك غدت بغداد تحتل "أرفع مكان في العالم المتمدن في ذلك العهد، بفضل اتساعها وازدهارها وثروتها"[7].

كما ترك هذا الازدهار الاقتصادي آثارا ايجابية على المجتمع العباسي، بدأت مظاهرها تبرز مع خلافة المهدي، حيث ذاقت الرعية شيئا من الهدوء والرفاه، وكان فاتحة لتسرب الترف في

---

[1]_ شعبان: مرجع سابق، 9. فيليب حتي وآخرون: **تاريخ العرب (مطول)**، دار الكشاف، بيروت، ط4، 2،1965/420 ، 421.

[2]_ آدم متز: **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، تر، **محمد عبد الهادي أبو** ريدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1967، 374/2.

[3]_ الخز: ثياب تنسج من صوف وإبْرَيْسَم. **انظر:** ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم(ت711هـ/1311م): **لسان العرب**، تح، عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، 42/4.

[4]_ الطبري: مصدر سابق، 375/4.

[5]_ المسعودي: مصدر سابق، 318/3. القاضي الرشيد بن الزبير(ق5هـ/11م): **كتاب الذخائر والتحف**، تح، محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1959، 213.

[6]_ الطبري: مصدر سابق، 26/5.

[7]_ **دائرة المعارف الإسلامية**: مادة بغداد(3_21)، تر، أحمد الشنتاوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دار المعرفة، بيروت، (دت)، 8/8.

المجتمع[1]، وقد أدى توفر الإنتاج الزراعي والصناعي إلى انخفاض كبير في الأسعار[2]، في وقت ارتفع فيه الدخل بشكل كبير[3]، مما أدى إلى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان، فقد روي أنه كان يكفي الرجل وزوجته في عهد الرشيد ثلاثمائة(300) درهم[4]، كما كانت سبعمائة(700) دينار تعتبر مبلغا محترما[5].

وكان من نتائج تكدس الثروات "انتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة"[6]، وحدث توسع عمراني كبير، وتفنن الناس في بناء القصور والمنازل[7]، وإقامة حفلات الزواج[8]، وركنوا إلى الدعة والسكون، فقد أُحصيت الحمامات في بغداد في زمن أبي جعفر المنصور، فكانت عشرة آلاف (10000) حمام[9]، وبلغ عددها في منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي حوالي ستين ألف(60 000) حمام[10].

وهكذا فقد شهدت الخلافة العباسية في عصرها الأول "عصرها الذهبي"، امتازت فيه بقوة الإدارة، وسيطرة الخلفاء على مقاليد الحكم، كما شهدت ازدهارا اقتصاديا كبيرا انعكست آثاره على المجتمع العباسي.

---

(1)_ عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، 99.

(2)_ الخطيب البغدادي: مصدر سابق، 70/1. الجهشياري: مصدر سابق، 82.

(3)_ حسن أحمد محمود وآخر: مرجع سابق، 159.

(4)_ آدم متز: مرجع سابق، 209/2.

(5)_ السراج أبو محمد جعفر بن أحمد: **كتاب مصارع العشاق**، تح، محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1907، 5. آدم متز: مرجع سابق، 209/2.

(6)_ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ/1405م): **المقدمة**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط8، 2003، 136.

(7)_ الاصطخري: مصدر سابق، 78. الخطيب البغدادي: مصدر سابق، 73/1. عبد الله كامل موسى عبده: **العباسيون وآثارهم المعمارية في العراق ومصر وأفريقيا**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2002، 137_142، 150_153.

(8)_ المسعودي: مصدر سابق، 31/4. الشابشتي أبو الحسن علي بن محمد(ت388هـ/998م): **الديارات**، تح، كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، 1951، 100، 101.

(9)_ اليعقوبي: البلدان، 250.

(10)_ الصابئ أبو الحسن هلال بن المحسن(ت448هـ/1056م): **رسوم دار الخلافة**، تح، ميخائيل عواد، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، 19.

الفصل الأول: أسباب الأزمات الاقتصادية في العراق

أولا: أثر الظروف الطبيعية

ثانيا: العوامل الاقتصادية والإدارية

ثالثا: الاضطرابات السياسية والعسكرية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هناك نوعان من الأسباب التي كانت وراء المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الخلافة العباسية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وأوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي: الأولى تتعلق بالظروف الطبيعية والآثار الناتجة عنها، والثانية بشرية مرتبطة بالتأثيرات المتراكمة لسوء الإدارة وعلى مختلف المستويات، والاضطرابات السياسية والعسكرية التي عصفت بالخلافة العباسية منذ أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وفي هذا الفصل نتطرق إلى كلا النوعين ونبدأ بالظروف الطبيعية.

أولا: أثر الظروف الطبيعية

1_ الفيضانات

لقد أسهمت الظروف الطبيعية المختلفة في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للضرر الكبير الذي ألحقته بالأراضي الزراعية، ونظام الري، والمنشآت العمرانية. كانت الفيضانات أبرز هذه الظواهر وأشدها خطرا، وذلك للآثار المدمرة الناتجة عنها، وفي الفترة150_ 350هـ/767_961م على وجه التقريب، أخذت تتأزم الحالة بالنسبة إلى خطر الفيضان، بسبب توسع المدن من جهة، وإهمال قنوات الري من جهة أخرى، فصار موضوع فيضان نهري دجلة والفرات موضع عناية خاصة من المسؤولين، حيث أصبحت الحاجة شديدة لمراقبة حركة الأنهر وتسجيل مناسيب المياه، خاصة في موسم الفيضان[1].

وقد عرف إقليم العراق في الفترة285_332هـ/898_943م[2]أحد عشر(11) فيضانا. أولها فيضان دجلة سنة285هـ/898م الذي أدى إلى تهدم أبنية كثيرة حولها[3]، ثم فاضت مرة أخرى سنة292هـ/904م حتى تهدمت المنازل التي على شاطئها ببغداد[4]، وفي سنة300هـ/

---

[1]_ أحمد سوسة: **الفيضان وغرق بغداد في العصر العباسي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، مج 10، 1963، 40.

[2]_ لم يذكر المؤرخون بعد عام247هـ/861م أي فيضان.

[3]_ ابن كثير: مصدر سابق، 390/7.

[4]_ ابن الجوزي مصدر سابق، 33/13. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ/1505م): **تاريخ الخلفاء**، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر، ط2، 1959، 377.

912م كثرت الأمطار ففاضت دجلة فيضانا عظيما[1]، وفي سنة315هـ/927م فاضت دجلة مرة أخرى وبلغت زيادتها اثني عشر(12) ذراعا وثلاثين[2]، وفي السنة التالية "زادت دجلة بغتة زيادة مفرطة، فقطعت الجسور ببغداد..."[3].

وفي سنة319هـ/931م اجتاح تكريت[4] سيل كبير فغرق منها أربعمائة(400) دار ودكان، ومات خلق كثير "حتى كان المسلمون والنصارى يدفنون جميعا لا يعرف هذا من هذا"[5]، وتوالت فيضانات دجلة والفرات في سنوات938/327م، 328هـ/939م، 329هـ/ 940م، ونتج عنها انهيار الكثير من المنازل، وألحقت خسائر فادحة بسكان بغداد[6]، واختتمت هذه الفترة بفيضان سنة 332هـ/943م الذي أدى إلى تساقط المنازل على ساكنيها، فمات خلق كثير تحت الهدم، "وتعطلت أكثر الحمامات والمساجد من قلة الناس، ونقصت قيمة العقار حتى بيع منه بالدرهم ماكان يساوي الدينار"[7]. وكان توالي فيضان الرافدين يجر وراءه الكثير من الكوارث والنكبات على المَزارع وسكان القرى، ذلك أن نهري دجلة والفرات تزداد بغتة وبصورة مفرطة[8]، ويبدو أن ضعف التحصينات هو الذي كان يؤدي إلى هذه الأضرار الفادحة.

ومن ناحية أخرى نجد أن لبثوق[9] الأنهار والقنوات آثارا مدمرة على الأراضي الزراعية، والمباني، ففي سنة270هـ/883م انبثق في نهر عيسى[10] ببغداد بثق فهدم سبعة آلاف(000 7)

---

[1]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 133/13.

[2]_ نفســه، 265/13.

[3]_ نفســه، 273/13.

[4]_ تكريت: بلدة تقع غربي دجلة بين بغداد والموصل. ياقوت: مصدر سابق، 45/2.

[5]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 217/6. ابن كثير: مصدر سابق، 478/7.

[6]_ الهمداني: مصدر سابق، 126. ابن الجوزي: مصدر سابق، 378/13، 379. ابن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن يوسف(ت874هـ/1469م): **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تح، إبراهيم علي طرخان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1963، 266/3.

[7]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 34/14. ابن الأثير: مصدر سابق، 299/6.

[8]_ الكبيسي: مرجع سابق، 375.

[9]_ البثق: ج بثوق، كسرك شط النهر لينشق الماء ويخرج. ابن منظور: مصدر سابق، (مادة: بثق)، 764/5.

[10]_ نهر عيسى: يحمل من نهر الفرات فيسقي منطقة فيروز سابور، ويمر عبر قرى وضياع، ثم يدخل بغداد ويصب في نهر دجلة. سهراب: مصدر سابق، 123، 124.

دار[1]، وفي سنة 310هـ/922م انبثق بواسط سبعة عشر(17) بثقا، فأدى ذلك إلى غرق ألف وثلاثمائة(1300) قرية من أمهات القرى[2]، وفي سنة325هـ/936م أثناء الحرب بين ابن رائق[3] وبجكم[4] "...خرق ابن رائق نهر ديالى[5]، وفعل أفعالا كانت سببا لبثق النهروان[6] الذي خربت به الدنيا"[7]، وفي سنة328هـ/939م انبثق بثق بنواحي الأنبار[8] فاجتاح القرى، وغرق الناس والبهائم والسباع[9]، وبعدها وفي سنة329هـ/940م انبثق نهر الرفيل[10] ونهر بوق[11] "فلم يقع عناية بتلافيهما حتى خربت بادوريا[12] بهذين البثقين بضعة عشر سنة"[13].

---

[1]_ الطبري: مصدر سابق، 589/5. ابن تغري: مصدر سابق، 47/3.

[2]_ الهمداني: مصدر سابق، 31. ابن الجوزي: مصدر سابق، 211/13.

[3]_ أبو بكر محمد بن رائق: أمير من الدهاة الشجعان، ولي شرطة بغداد سنة317هـ/929م، ثم إمارة واسط والبصرة، ولاه الراضي إمرة الأمراء سنة324هـ/935م، قتله ناصر الدولة الحمداني سنة330هـ/941م. الزركلي: مرجع سابق، 123/6.

[4]_ بجكم: أمير الأمراء، أصله من الديلم، شارك في قتل مرداويج الديلمي، ثم هرب واتصل بابن رائق، تولى إمرة الأمراء سنة 326هـ/937م، وقتل من قبل الأكراد سنة329هـ/940م. ابن كثير: مصدر سابق، 510/7، 511.

[5]_ نهر ديالى: يحمل من النهروان ويمر بقرى وضياع، يصب في دجلة أسفل بغداد. سهراب: مصدر سابق، 128.

[6]_ النهروان: يتفرع من دجلة قرب سامراء ويسمى عندها القاطول، ولما يصل إلى جسر النهروان يصبح اسمه النهروان، يمر بين قرى وضياع على جانبيه، ويصب في دجلة شرق بغداد. نفســـه، 127، 128.

[7]_ الصولي: مصدر سابق، 105، 106.

[8]_ الأنبار: مدينة قرب بلخ، وهي عاصمة إقليم جوزجان. ياقوت: مصدر سابق، 305/1.

[9]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 382/13. ابن العماد الحنبلي أبو الفلاح عبد الحي(ت1089هـ/1678م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح، لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (دت)، 310/2.

[10]_ نهر الرفيل: مأخذه من نهر عيسى، ويصب في دجلة قرب بغداد. ياقوت: مصدر سابق، 370/5.

[11]_ نهر بوق: نهر من أنهار سواد بغداد. نفســـه، 377/1.

[12]_ بادوريا: بلدة بالجانب الغربي من بغداد، من أغنى المناطق الزراعية بالعراق. ياقوت: مصدر سابق، 377/1.

[13]_ مسكويه: مصدر سابق، 237/5. الهمداني: مصدر سابق، 121.

2_ آفـــات أخرى

لم تنحسر الكوارث الطبيعية التي ضربت إقليم العراق في الفيضانات فحسب، بل عرف كوارث طبيعية ألحقت هي الأخرى أضرارا معتبرة بالاقتصاد العباسي، فقد شهد هذا الإقليم في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أربع زلازل مدمرة في سنوات258هـ/ 871م، 268هـ/881م، 289هـ/901م، 299هـ/911م، خلفت خسائر فادحة في العمران والضحايا[1].

وشهد الموصل في سنة259هـ/872م بردا شديدا أهلك الأشجار والثمار، والحنطة والشعير[2]، وفي سنة284هـ/897م "قحط الناس...فلم يروا فيها من المطر إلا اليسير، وغارت المياه في الأنهار والعيون والآبار، حتى احتاج الناس إلى الاستسقاء، فاستسقوا ببغداد مرات"[3]، وفي السنة التالية هبت ريح شديدة بالبصرة، فاقتلعت من نهر الحسن خمسمائة(500) نخلة، ومن نهر معقل[4] مائة(100) نخلة[5]، وسقط ببغداد في سنة296هـ/908م ثلج صاحبه برد شديد فجمد الماء، وأهلك النخل وكثيرا من الشجر[6]، لتشهد السنة التالية جفافا حادا أدى إلى ارتفاع الأسعار ببغداد[7]، وعرف العراق الجفاف مرة أخرى سنة307هـ/919م حتى خرج الناس للاستسقاء[8]، وفي سنة308هـ/920م كان ثلج وبرد شديد جدا أضر بالمزروعات[9]، وفي سنة 311هـ/923م ظهر جراد كثير بالعراق وعظم أمره، وكثر إفساده للغلات[10]، وبعدها وفي

---

(1)_ يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 553/5، 639. المسعودي: مصدر سابق، 309/4. ابن الأثير: مصدر سابق، 40/6. ابن تغري: مصدر سابق، 29/3. السيوطي: مصدر سابق، 376.

(2)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 371/5، 372.

(3)_ الطبري: مصدر سابق، 626/5. ابن العبري غريغوريوس أبو الفرج بن هارون الملطي(ت684هـ/1285م): تاريخ مختصر الدول، تح، أنطوان صالحاني اليسوعي، دار الرائد اللبناني، لبنان، 1983، 262.

(4)_ نهر معقل: من أنهار البصرة، يصب في دجلة. سهراب: مصدر سابق، 132.

(5)_ الطبري: مصدر سابق، 627/5، 628. ابن الجوزي: مصدر سابق، 378/12.

(6)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 135/6.

(7)_ ابن كثير: مصدر سابق، 421/7.

(8)_ ابن تغري: مصدر سابق، 197/3.

(9)_ ابن كثير: مصدر سابق، 443/7.

(10)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 218/13. ابن الأثير: مصدر سابق، 175/6.

سنة314هـ/926م سقط ببغداد ثلج كثير، وبرد الهواء بردا شديدا "وأفرط في الشدة جدا حتى أتلف أكثر نخل بغداد وسوادها...وجمدت دجلة بأسرها حتى عبرت الدواب عليها"[1].

كما شهد العراق جفافا في سنة323هـ/934م، فنادى الخليفة بخروج الناس للاستسقاء[2]، وضرب الجفاف مرة أخرى سنة329هـ/940م حيث "خرج عن الناس التشرينان _أكتوبر ونوفمبر_، والكانونان _ديسمبر وجانفي_، وشباط _فيفري_ منها و لم يمطروا فيها بشيء"[3]، فكان نتيجة ذلك أن "غلت الأسعار ببغداد...ووقع الفناء في الناس، حتى كان الجماعة يدفنون في القبر الواحد من غير غسل ولا صلاة، وبيع العقار والأثاث بأرخص الأثمان"[4]، وفي سنة 330هـ/941م اشتد القحط ببغداد، فأكل الناس الميتة "وكان قحطا لم ير ببغداد مثله أبدا"[5]، كما عرف العراق الجفاف في السنة التالية أيضا[6]، فتدهورت أوضاع الناس حتى أغاثهم الله تعالى بالجراد "فصاده الناس، وانتفع الضعفاء بأكله وصيده، وكان نعمة من الله جل وعلى"[7]، وفي سنة 332هـ/943م كان ثلج وبرد شديد جدا أهلك الأشجار والمزروعات، "وشمل ذلك الضر عامة بلدان المشرق"[8]، وأخيرا وفي سنة334هـ/945م كثر القمل برستاق[9] التيمرة[10]الكبرى "حتى يئس الناس من غلاتهم، وهموا بالجلاء"[11].

---

[1]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 255/13، 256. ابن كثير: مصدر سابق، 465/7.

[2]_ الصولي: مصدر سابق، 62، 63.

[3]_ نفســـه، 192. ابن تغري: مصدر سابق، 270/3.

[4]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 281/6. ابن كثير: مصدر سابق، 510/7.

[5]_ السيوطي: مصدر سابق، 394.

[6]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 26/14.

[7]_ الصولي: مصدر سابق، 237.

[8]_ الأصفهاني حمزة بن الحسن(ت360هـ/971م): تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، دار مكتبة الحياة، بيروت،1961، 147.

[9]_ الرستاق: كل موضع فيه مزارع وقرى. ياقوت: مصدر سابق، 55/1.

[10]_ التيمرة: من رساتيق أصبهان. نفســـه، 79/2.

[11]_ الأصفهاني: مصدر سابق، 148.

ثانيا: العوامل الاقتصادية والإدارية

1_ السياسة الزراعية للدولة

1_1_ في عصر المقتدر بالله(295_320هـ/907_932م)

بعد فترة الفوضى والاضطرابات التي مرت بها الخلافة العباسية في أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، شهدت بمجيء المعتضد(279_289هـ/892_901م) الخليفة القوي، استقرارا سياسيا بفضل السياسة الحازمة التي اتبعها، لكن بعد وفاة المكتفي(289_295هـ/901_907م) سنة295هـ/907م وتولي المقتدر بالله(295_320هـ/907_932م) الخلافة وهو حدث (13سنة)، أخذت أمور الدولة في الاضطراب خصوصا الناحية المالية، وقد حاولت السلطة العباسية _ممثلة في مختلف التيارات_ معالجتها باللجوء إلى مختلف السياسات والوسائل، لكنها لم تفلح في ذلك، بل بالعكس زادت الأوضاع سوءا، إذ _ولظروف مختلفة_ كانت نتائج السياسات الزراعية المتبعة عكسية بالكامل، حيث ساهمت في تفاقم الأزمة. كيف ذلك؟

كانت السياسة الزراعية في عصر المقتدر موجهة بشكل خاص ومباشر لتوفير المال وسد العجز الحاصل في الخزينة، فأهملت السدود والقنوات[1]، كما أن الفيضانات قد أدت إلى تخريب بعض أقسام السواد[2]، و لم تبذل الحكومة أي جهد لسد البثوق التي دمرت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، بل وأهملت القنوات والجسور، ففي وزارة علي بن عيسى[3] الثانية(315 _ 316هـ/927_928م) ولى أحد العمال المصالح، فقلل النفقة، وقدرت نفقة إصلاح أحد جسور نهر الرفيل بثلاثين(30) دينارا فلم يطلقها، فنتج عن ذلك انفجار البثق المعروف بأبي الأسود في نهر الملك[4]، وبلغت النفقة في إصلاحه سبعمائة ألف(000 700) درهم، "وذهب من ارتفاع

---

[1]_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 57.

[2]_ يُنظر المبحث السابق.

[3]_ أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح(245_335هـ/859_946م): أصله من الفرس، وكان داود جده من دير قنى _قرب بغداد_ وزر للمقتدر مرتين، بذل مجهودات كبيرة لإصلاح أوضاع الخلافة والنهوض بها، كان صادقا دينا عفيفا في ولايته. الخطيب البغدادي: مصدر سابق، 12/14_16.

[4]_ نهر الملك: هو نهر كثير الضياع والقرى، تتفرع منه أنهار كثيرة، ومصبه في دجلة أسفل المدائن. سهراب: مصدر سابق، 124.

السلطان ببهرسير[1] والرومقان[2] وإيغار[3] يقطين[4] أضعاف ذلك"[5].

كما كان للنظام الزراعي القائم في هذه الفترة دور في التدهور الاقتصادي الحاصل، فنظام الضمان الذي انتشر في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي كنتيجة للحاجة العاجلة إلى المال لدفع مرتبات الجند والموظفين، كان له آثار سلبية على الوارد والزرع[6]، وذلك على الرغم من أنه كان وقتيا ومحددا، ولا تصحبه امتيازات[7].

كان الضامن يستولي على الوارد في إقطاعه، و لم تكن أموال الضمان المحمولة إلى بيت المال تمثل كل الوارد، فقد كان الضامن يحصل الكثير من الأموال الفاضلة عن ضمانه[8]، فكان الفاضل من مبلغ ضمان حامد بن العباس[9] لواسط يبلغ أكثر من مليون(000 000 1) دينار[10]، واستخرج البريديون[11] ضامني واسط لسني 322هـ/933م، 323هـ/934م، 324هـ/935م، والى غاية شعبان من سنة 325هـ/936م ـ حيث أخرجهم عنها بحكم ـ ثمانية ملايين (000 000 8) دينار[12]، بينما لم تتعد النفقات في جميع وجوهها أربعة ملايين(000 000 4) دينار[13]، أي أن الفاضل كان نصف الوارد.

---

(1)_ بهرسير: من نواحي سواد بغداد قرب المدائن. ياقوت: مصدر سابق، 610/1.

(2)_ الرومقان: قرية من قرى الكوفة. نفســه، 110/3.

(3)_ الإيغار: أن يوغر الملك لرجل الأرض يجعلها له من غير خراج. ابن منظور: مصدر سابق، (مادة: وغر)، 848/3.

(4)_ إيغار يقطين: ينسب لرجل يعرف بيقطين، أوغرت له ضياع بالسواد. ابن خرداذبه: مصدر سابق، 241.

(5)_ الصابئ الوزراء، 280.

(6)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 43.

(7)_ عبد العزيز الدوري: نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، مج 20/، 1970، 16، 17.

(8)_ مسكويه: مصدر سابق، 32/5.

(9)_ أبو محمد حامد بن العباس: من عمال العباسيين، كان يلي فارس وأضيفت له البصرة، ثم ولي الوزارة سنة306هـ/918م وانتهى أمره بأن عزله المقتدر سنة311هـ/923م، وقبض عليه وأرسل إلى واسط فمات مسموما. الزركلي : مرجع سابق، 161/2.

(10)_ مسكويه: مصدر سابق، 35/5.

(11)_ هما أبو عبد الله وأبو يوسف البريديين.

(12)_ مسكويه: مصدر سابق، 197/5.

(13)_ نفس المصدر والصفحة.

هذا وكانت عمليات الضمان صفقات فاشلة بكل المقاييس، ففي سنة296هـ/908م ضمن يوسف بن أبي الساج[1]أعمال أرمينية وأذربيجان بمائة وعشرين ألف(000 120) دينار يحملها إلى بيت مال الخلافة[2]، وهو ما يعادل عشر(10/1) ماكان يحمل منها في عهد هارون الرشيد[3]، وضمن الحسين بن أحمد المادرائي[4] أعمال مصر والشام بثلاثة ملايين(000 000 3) دينار[5]، بينما بلغ خراجهما في أواسط القرن الثالث الهجري/الثامن الميلادي أكثر من أربعة ملايين(4000000) دينار[6]، أي بنقصان أكثر من مليون(000 000 1) دينار.

من ناحية أخرى نتج عن عمليات التعسف في تحصيل الضرائب انتشار ظاهرة الإلجاء[7]، حيث يضع صغار الملاكين أراضيهم في حماية الخليفة أو أحد الأمراء أو الموظفين الكبار، بتسجيل تلك الأراضي بأسمائهم في الديوان، مقابل دفع جزء من الحاصل للحامي[8]، لكن هذه السياسة حولت أراضي وضياع كثيرة إلى ضياع سلطانية خاصة[9]، وقد أدى هذا الوضع مع التطورات الاقتصادية الحاصلة إلى نمو الإقطاع[10]، وهو ما أضر بالوارد، وكان هذا محل شكاية من الجند إلى الخليفة المهتدي(255_256هـ/868_869م) سنة256هـ/869م بسبب "ما صار من الإقطاعات إلى قوادهم التي أجحفت بالخراج وغيره"[11]، وذلك أن كثيرا من هذه الإقطاعات

---

(1)_ يوسف بن أبي الساج: من عمال الدولة العباسية، تولى أعمال مكة للمعتضد، وولاه المقتدر أرمينية وأذربيجان، ثم انتدبه لحرب القرامطة، حيث أُسر ثم قتل سنة315هـ/927م. ابن الجوزي: مصدر سابق، 265/13.

(2)_ مسكويه: مصدر سابق، 11/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 135/6.

(3)_ الجهشياري: مصدر سابق، 232، 233.

(4)_ الحسين بن أحمد المادرائي: يعرف بأبي زنبور، من كتاب الدولة الطولونية، قلده المقتدر خراج مصر سنة306هـ/918م، ثم قبض عليه وصادره سنة311هـ/923م، توفي بدمشق سنة317هـ/929م. ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م): **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، تح، أحمد راتب حموش، محمد ناجي العمر، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985، 88/7.

(5)_ الهمداني: مصدر سابق، 21.

(6)_ ابن خرداذبه: مصدر سابق، 75_78. بلغ وارد الشام000 990 1 دينار، أما مصر فبلغ واردها: 000 180 2 دينار

(7)_ الإلجاء لغة: لجأت إلى فلان إذا استندت إليه، واعتضدت به. ابن منظور: لسان، (مادة: لجأ)، 154/1.

(8)_ الجهشياري: مصدر سابق، 83. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 46، 47.

(9)_ عبد العزيز الدوري: نشأة الإقطاع، 13.

(10)_ نفس الرجع والصفحة. **وانظر:**

Claude Cahen : **les peuples musulmans dans L' histoire médiévale**, institut français de damas, damas, 1977, 233_237.

(11)_ مسكويه: مصدر سابق، 239/4.

استفادت من تخفيض في الضرائب[1]، ما أدى إلى نقص الأموال المحمولة إلى الخزينة.

مجمل القول أن السياسة الزراعية المتبعة، والمنتظر منها إيجاد حلول للأزمة المالية، تنتهي بمضاعفة العجز وتكريث الأزمة.

1_1_ في عصر إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م)

عرفت فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م) هي الأخرى إهمالا كبيرا لقنوات الري، نتيجة المنازعات والحروب بين الأمراء الطامحين، ونتيجة فوضى الجند[2]، وأدى ذلك إلى الإضرار بالزراعة، وغلاء الأسعار، وانخفاض مستوى معيشة الناس[3]، فخلال النزاع بين ابن رائق وبجكم "...خرق ابن رائق نهر ديالى، وفعل أفعالا كانت سببا لبثق النهروان الذي خربت به الدنيا إلى وقتنا هذا"[4]، أي إلى حولي سنة334هـ/945م[5]، وفي سنة328هـ/939م انبثق بثق بنواحي الأنبار فألحق أضرارا فادحة بالقرى والمزروعات[6]، وفي السنة التالية "انبثق نهر الرفيل، ونهر بوق، فلم يقع عناية بتلافيهما، حتى خربت بادوريا بهذين البثقين بضعة عشر سنة"[7]، وفي سنة333هـ/944م انبثق نهر عيسى ولم يتمكن أمير الأمراء من إصلاحه[8]، وأخيرا وفي سنة 334هـ/945م انبثق نهر الخالص[9].

ومما زاد الأمر سوءا أنه لم تكن هناك إرادة جدية من قبل الإدارة المركزية لإصلاح هذه البثوق، سوى مافعله الراضي(322_329هـ/933_940م) من إصلاح بثق نهر الخالص سنة 327هـ /938م[10]، وفي سنة330هـ/941م خرج الخليفة المتقي(329_333هـ/940_ 944م) لسد بثق

---

(1)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 40.

(2)_ نفســـه، 53

(3)_ تقي الدين الدوري: مرجع سابق، 289.

(4)_ الصولي: مصدر سابق، 105، 106.

(5)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 53.

(6)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 382/13. ابن العماد: مصدر سابق، 310/2.

(7)_ مسكويه: مصدر سابق، 237/5. الهمداني: مصدر سابق، 121.

(8)_ الصولي: مصدر سابق، 225.

(9)_ الهمداني: مصدر سابق، 152.

(10)_ الصولي: مصدر سابق، 127، 128.

النهروان إلا أن انصراف جنده عن البثق لدخول البريديين بغداد أدى إلى "تهور السكر، وعاد البثق إلى حاله"[1]، وفي سنة333هـ/944م خرج أمير الأمراء لإصلاح بثق نهر عيسى لكنه فشل في ذلك[2].

وهكذا فقد شهد الثلث الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إهمالا كبيرا للأراضي الزراعية، ومنشآت الري، وتضييع مصالح الفلاحين، فنتج عن ذلك تدهور مالية الدولة بشكل كبير، وغلاء الأسعار، وتدهور الأوضاع العامة للمجتمع.

2_ الفساد الإداري

2_1_ تدخل الحريم والخدم في إدارة الدولة

شهد العصر العباسي تنامي سلطان الحريم بشكل ملفت، فأصبحن يتدخلن في شؤون الدولة وتوجيه سياستها، ويبدو أن تحكمهن يكون على قدر ضعف إرادة الخليفة، وطغيان أحاسيسه وعواطفه نحوهن[3].

وبدأ نفوذ الحريم يقوى مع تولي المهدي الخلافة سنة159هـ/775م، فقد كان لزوجته الخيزران[4]سلطة كبيرة داخل الدولة، فكانت "تأمر وتنهي، وتشفع وتبرم وتنقض، والمواكب تروح وتغدو إلى بابها"[5]، ولما كان لها دور بارز في تولية ابنها الرشيد الخلافة[6]، فمن الطبيعي أن يستمر نفوذها في ولايته ويقوى.

وفي الفترة الممتدة بين خلافة المأمون(198_218هـ/813_833م) والمعتضد(279_289هـ/892_901م) كثر تدخل الجواري في أمور الدولة، فكن يشفعن ويقربن، ويولين

---

[1]_ الصولي: مصدر سابق، 225.

[2]_ نفســـه، 278.

[3]_ الكبيسي: مرجع سابق، 79.

[4]_ الخيزران: زوجة المهدي العباسي وأم ابنيه الهادي والرشيد، يمنية الأصل، كان لها أمر ونظر في دولـــة الهـــادي والرشـــيد، توفيت ببغداد سنة173هـ/789م. الزركلي: مرجع سابق، 328/2.

[5]_ ابن الطقطقي علي بن محمد بن طباطبا(ت709هـ/1309م): **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**،تح، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، سوريا، ط1، 1997، 189.

[6]_ الطبري: مصدر سابق، 605/4.

ويعزلن[1]، وربما كان لتوغل الثقافات الفارسية والرومية والتركية وغيرها في الثقافة العربية الإسلامية، تأثير فعال أدى بدوره إلى تغيير حاسم في عادات المجتمع وتقاليده، وبخاصة المجتمع النسوي[2].

بلغ سلطان الحريم ونفوذه مداه في عهد الخليفة المقتدر بالله، الذي تولى الخلافة وعمره لا يتجاوز الثالثة عشرة، "فغلب على أمره النساء والخدم"[3]، ولعل تربيته وصغر سنه أوقعاه تحت تأثير الحريم، وبالدرجة الأولى أمه شغب[4]، وقهرماناها[5]، وخاصة أم موسى[6] الهاشمية[7].

ولم يكن الاتجاه الجديد الذي سار عليه المقتدر ليعجب كبار رجال الدولة، لتأتي فتنة ابن المعتز[8] التي كانت ردة فعل مباشر من قبلهم ضد تحكم النساء والخدم في سياسة الدولة، وما نتج عن ذلك من انخراق للهيبة وإهمال للأمور، فقد ذكر ابن تغري(ت874هـ/1469م) أن السبب

---

[1]_ الكبيسي: مرجع سابق، 80.

[2]_ نفســـه، 81.

[3]_ القضاعي أبو عبد الله محمد بن سلامة(ت454هـ/1062م): **عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف**، تح، عبد الرحيم محمد عبد الحميد علي، دار الينابيع، عمان، 1997، 236. الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت748هـ/ 1347م): **العِبَر في خبر من غبر**، تح، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، 1/ 449.

[4]_ شغب أم المقتدر: مدبرة حازمة، كانت من جواري المعتضد بالله ثم أعتقها وتزوجها، ولما آلت الخلافة إلى ابنها جعفر المقتدر سنة295هـ/907م قامت بتوجيهه واستولت على أمور الخلافة، وظلت كذلك إلى أن قتل سنة320هـ/932م، وولي القاهر فضربها وعذبها، ولم تلبث أن ماتت سنة321هـ/933م. الزركلي: مرجع سابق، 168/3.

[5]_ القهرمان: فارسي معرب، هو القائم بأمور الشخص كالخازن والوكيل، والحافظ لما تحت يده. محمد عمارة: **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت، ط1، 1993، 470.

[6]_ أم موسى الهاشمية: هي بنت العباس بن محمد بن سليمان بن محمد بن إبراهيم الإمام، كان لها أمر وتدبير إلى جانب الوزراء والقواد أيام المقتدر. ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي(ت456هـ/1064م): **جمهرة أنساب العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، 32.

[7]_ عبد العزيز الدوري: **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، 147.

[8]_ ابن المعتز: أبو العباس عبد الله بن المعتز بن المتوكل، ولد سنة247هـ/861م، كان أديبا بليغا، وشاعرا مطبوعا، عُين خليفة بعد فتنة296هـ/908م ولقب بالمرتضي بالله، أقام ليلا وليلة، ثم ثار أصحاب المقتدر وأعادوه إلى الخلافة، واستخفى المعتز، ثم أُخذ وقتل في شهر ربيع الآخر296هـ/908م. ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت861هـ/1457م): **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، 76/3، 77.

الرئيسي في عزل المقتدر سنة296هـ/907م هو"صغر سنه، وقصوره عن تدبير الخلافة، واستيلاء أمه والقهرمانة على الخلافة"[1].

لكن هذه الحركة فشلت، وأعيد المقتدر إلى الخلافة، وعاد إلى العكوف على لذاته "واحتشم الرجال، واطرح الجلساء والمغنين، وعاشر النساء..."[2]، أما سياسة الدولة فإنها أصبحت موجهة من قبل "مجلس وصاية" مكون من السيدة والخدم والوزراء والكتاب وكبار قادة الجيش[3]، وقد صدق الشاعر حين قال:

فلا كانت الدنيا إذا ساسها النسا وإن سُسْن يوما فسلام على الدنيا[4]

♦ **السيدة أم المقتدر**

كان لتولي المقتدر الخلافة وسنه لا يتجاوز الثالثة عشرة، السبب المباشر في ظهور والدته على المسرح السياسي العباسي، وتعاظم نفوذها بحيث أصبحت سيدة البلاط العباسي بدون منازع[5]، وقد كان تأثيرها بصورة عامة مضرا، فأخذ الوهن يتسرب للخلافة وينذرها بالاضمحلال[6]، "ولعلها كانت حمقاء وليست خبيثة، إذ أنها كانت متدينة أنفقت قسما كبيرا من ثروتها في الأعمال الخيرية"[7].

صارت والدة الخليفة في عهد ابنها لا تعرف إلا بـــ "السيدة" تفخيما لها وتعظيما لقدرها[8]، وقبضت على زمام الأمور في الدولة هي وأولياؤها بيد القوة والحزم، فكانت تولي

---

[1]_ ابن تغري: مصدر سابق، 164/3.

[2]_ مسكويه: مصدر سابق، 9/5.

[3]_ ابن دحية عمر بن الحسن بن علي(ت633هـ/1235م): **النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس**، تح، مديحة الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 2001، 101.

Dominique sourdel : **LE VIZIRAT ABASSIDE de 749 à 936/132 à 324 de L'hégire**, institut français de damas, damas, 1959, 2/388.

[4]_ الكبيسي: مرجع سابق، 98.

[5]_ أحمد عبد الجبار ناجي وآخرون: **الدولة العربية الإسلامية في العهد العباسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2003، 237.

[6]_ عمر رضا كحالة: **سلسة بحوث اجتماعية المرأة في عالمي العرب والإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1982، 219/1.

[7]_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 147.

[8]_ الكبيسي: مرجع سابق، 103.

وتعزل[1]، فأبو الحسن ابن الفرات[2]تولى الوزارة الثانية (304_306هـ/916_918م) لأنه ضمن "للسيدة والأمراء خمسمائة(500) دينار" في كل يوم[3]، وبعد عزل أبي القاسم الخاقاني[4] عن الوزارة سنة313هـ/925م أشار القائد مؤنس[5] بتولية علي بن عيسى لكن المقتدر رفض عرضه وولى أبا العباس الخصيبي[6] لأنه لم يستطع مخالفة أمر والدته[7].

وكان الوزراء يخشون نفوذها وسطوتها، حتى أن الوزير علي بن عيسى كان لا يتأخر في إظهار تودده إليها، ففي وزارته الأولى(301_304هـ/913_916م) أرسل لها رسالة قال فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. أطال الله بقاء السيدة وأدام عزها وتأييدها، وكلائتها[8] وحراستها، وأسبغ نعمه عليها، وزاد في إحسانه عليها، ومواهبه الجميلة، وآلائه الجزيلة..."[9]، ورغم ذلك فإن هذا المديح لم يشفع له عندما قصر في تلبية مطالب أم موسى إذ ساهمت السيدة في عزله عن الوزارة[10].

وكثيرا ما كانت تقف أمام تهاتر وتنافس رجال الدولة الطامعين في المناصب[11]، فقد أشارت على المقتدر بعدم تسليم علي بن عيسى لابن الفرات في وزارته الثالثة (311_312هـ/

---

[1]_ مسكويه: مصدر سابق، 80/5. متز: مرجع سابق، 34/1.

[2]_ أبو الحسن علي بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات: وزير المقتدر، وزر له ثلاث دفعات، كان كاتبا كافيا خبيرا، قتله المقتدر سنة312هـ/924م. ابن خلكان: مصدر سابق، 421/3، 422.

[3]_ الصابئ: الوزراء، 35، 36.

[4]_ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان: وزير من بيت وزارة، استوزره المقتدر سنة312هـ/924م ثم قبض عليه وصادره، ثم أطلقه، فاعتل ومات سنة314هـ/926م. الزركلي: مصدر سابق، 119/4.

[5]_ مؤنس الخادم: الملقب بالمظفر المعتضدي، أحد الخدم الذين بلغوا رتبة الملوك، من الساسة الدهاة، ولي الشام للمقتدر ثم حاربه، وقُتل المقتدر سنة320هـ/932م وخلفه القاهر بالله، فلما تمكن القاهر من الأمر قتله سنة321هـ/933م. الزركلي: مرجع سابق، 335/7.

[6]_ أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخصيب: كان أديبا مترسلا شاعرا، استوزره المقتدر ثم القاهر الذي عزله وصادره. الزركلي: مرجع سابق، 166/1.

[7]_ مسكويه: مصدر سابق، 80/5. الهمداني: مصدر سابق، 47.

[8]_ كلائتها: حراستها، أصل كلأ أي حرس. ابن منظور: مصدر سابق، مادة كلأ، 148/1.

[9]_ الصابئ: الوزراء، 308. الكبيسي: مرجع سابق، 105.

[10]_ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ/1405م): **تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، (دت)، 368/3.

[11]_ الكبيسي: مرجع سابق، 107.

923_924م) خوفا عليه من بطش الوزير والمحسن ابنه[1]، كما أنها وقفت أيضا ضد ابن الفرات في محاولته الإيقاع بنصر الحاجب، الذي لجأ إليها[2]، فأجارته[3]، ومنعت ابنها من تسليمه إلى ابن الفرات وقالت له: "قد أبعد ابن الفرات مؤنسا عنك وهو سيفك وثقتك، ويريد الآن أن ينكب حاجبك ليتمكن منك، فيجازيك على ما عاملته به من إزالة نعمه، وهتك حرمه، فليت شعري بمن تستعين عليه إن أراد بك مكروها من خلعك والتدبير عليك..."[4].

♦ أم موسى القهرمانة

برزت أم موسى الهاشمية في البلاط العباسي بعد موت فاطمة القهرمانة سنة298هـ/910م فعينتها السيدة مكانها، فكانت تؤدي رسائلها ورسائل المقتدر إلى ابن الفرات[5]، وكان هو الوزير آنذاك. لكن يبدو أن هذه القهرمانة كان لها تطلعات أكبر، و لم تكن لترضى بأن تكون مجرد حلقة وصل بين الخليفة ووالدته من جهة، والوزير ابن الفرات من جهة أخرى، "بل إنها تجاوزت ذلك إلى المشاركة الايجابية في إدارة شؤون الدولة"[6]، حتى أن ابن الأثير(ت630هـ/1232م) تنبه إلى خطورة دورها حين قال: "وإنما ذكرناها لأن لها فيما بعد من الحكم في الدولة ما أوجب ذكرها"[7]، إذ أضحت لها اليد الطولى في إدارة شؤون الدولة[8]، وتمتعت بنفوذ كبير يفوق نفوذ كبار الوزراء[9].

لعبت أم موسى ــإلى جانب السيدةــ دورا مهما في تولية الوزراء وعزلهم، فقد كانت وراء عزل ابن الفرات عن وزارته الأولى سنة296هـ/911م، بعد اتهامه بتدبير انقلاب على الخليفة

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 321.

(2)_ مسكويه: مصدر سابق، 65/5.

(3)_ الكبيسي: مرجع سابق، 107.

(4)_ مسكويه: مصدر سابق، 65/5، 66. الصابئ: الوزراء، 54.

(5)_ مسكويه: مصدر سابق، 13/5.

(6)_ حامد غنيم سعيد: الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله 295_320هـ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد3، 1979، 112، 113.

(7)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 138/6. وانظر: حامد غنيم: مرجع سابق، 113.

(8)_ الكبيسي: مرجع سابق، 85.

(9)_ حامد غنيم: مرجع سابق، 113.

وتولية أحد العلويين[1]، وساهمت في إيصال أبي علي الخاقاني[2]إلى الوزارة بعده[3]، ولما ظهر تفريط الخاقاني وسوء تدبيره عملت على عزله وتولية أبي الحسين بن أبي البغل مكانه[4]لكنها لم تنجح.

وقد كان الوزراء يخافون بطش هذه القهرمانة، ويحرصون على عدم التعرض لأتباعها، مثل أبي الحسن وأبي الحسين ابني أبي البغل، اللذين قبض عليهما أبو علي الخاقاني سنة299هـ/911م "ثم خاف القهرمانة فأطلقهما"، وقلدهما الأعمال[5]، وفي وزارة حامد بن العباس(306_311هـ /918_923م) قبض على أبي الحسين، وعرفت أم موسى خبره، فطالعت المقتدر بذلك فخرج أمره بالإفراج عنه[6]، ولما تولى أبو الحسن بن الفرات الوزارة الثانية سنة304هـ/911م قبض على أتباع علي بن عيسى وكتابه وإخوته ماعدا ابني أبي البغل فإنه أقره على أعمالهما "لعناية أم موسى بهما"[7]، ولم يتعرض أحد لهما حتى قبض على أم موسى سنة310هـ/922م حيث عزلهما علي بن عيسى عن منصبهما وصادرهما[8].

وفي سنة310هـ/922م زوجت أم موسى ابن أخيها من أحد أحفاد المتوكل، وأسرفت في الأموال والدعوات، وبلغ المقتدر أنها تعمل له على الخلافة، فكاشفتها السيدة وقالت لها: "قد دبرت على ولدي وصاهرت ابن المتوكل حتى تقعديه في الخلافة"[9]، فقبض عليها وعلى أخيها وتمت مصادرتها وحبسها[10].

ولم يتوقف نفوذ هؤلاء النسوة عند التدخل في الأمور السياسية فحسب، بل تعداه إلى تولي مناصب قضائية، ففي سنة306هـ/918م أجلست السيدة أم المقتدر إحدى قهرماناتها للنظر في

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 289.

(2)_ أبو علي محمد بن يحيى بن خاقان: من وزراء الدولة العباسية، ولي الوزارة للمقتدر سنة299هـ/911م، ولم يكن من الأكفاء فقبض عليه سنة301هـ/913م، ولم يل عملا بعد ذلك، توفي سنة312هـ/924م. الزركلي: مرجع سابق، 135/7.

(3)_ الصابئ: الوزراء، 290. Sourdel : Op Cit, 392, 393.

(4)_ الصابئ: الوزراء، 292.

(5)_ الهمداني: مصدر سابق، 11. ابن الأثير: مصدر سابق، 139/6.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 382.

(7)_ مسكويه: مصدر سابق، 25/5.

(8)_ نفســه، 48/5.

(9)_ ابن تغري: مصدر سابق، 204/3.

(10)_ مسكويه: مصدر سابق، 47/5. الهمداني: مصدر سابق، 31. ابن الأثير: مصدر سابق، 172/6.

المظالم، وقد تعجب المسعودي(ت346هـ/957م) من ذلك فقال: "...حتى أن جارية لأمه تعرف بثمل القهرمانة كانت تجلس للنظر في المظالم العامة والخاصة، ويحضرها الوزير والكاتب والقضاة وأهل العلم"[1]، ومعروف أن قضاء المظالم يختص بالفصل في الشكاوى ضد كبار الموظفين[2]، وهذا يعطينا صورة واضحة عن السلطة والنفوذ الذين تمتعت بهما السيدة وقهرماناتها.

ومن ناحية أخرى نجد أن للخدم والحاشية الكلمة النافذة داخل البلاط العباسي، وبرز تأثيرهم بشكل واضح في خلافة المقتدر، إذ كان لهم دور بارز في تثبيت مركزه في الخلافة[3]، وربما كان هذا من الأسباب التي أدت إلى تغلغل نفوذهم في الإدارة العباسية.

كان للخدم أيضا كلمتهم في تعيين الوزراء وعزلهم، فقد كان لنصر الحاجب دور مهم في تعيين حامد بن العباس في الوزارة سنة306هـ/918م[4]، كما أسهم في إيصال أبي القاسم الخاقاني إلى الوزارة سنة312هـ/924م[5]، كما لعبت الحاشية دورا مهما في عزل علي بن عيسى الوزارة سنة304هـ/916م بسبب تدابيره المالية التي أضرت بهم[6]، فأوجد بسياسته تلك عصبة تناصبه العداء، وتمكنت فيما بعد من أن تعصف به[7].

كان قادة الجيش يراقبون عن كثب سير الأمور في دار الخلافة، ويبدو أن إحساسهم بالخطر جراء تعاظم نفوذ الحريم والخدم[8]، وشعورهم بتضعضع مركزهم في هرم السلطة لصالح هؤلاء النسوة والخدم هو الذي دفعهم إلى الثورة سنة317هـ/929م، فراسل مؤنس قائد الجيش الخليفة

---

(1)_ المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين: **التنبيه والإشراف**، تح، عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة العصرية، بغداد، 1938 ، 328. الأزدي أبو الحسن علي بن منصور(ت613هـ/1216م): **أخبار الدول المنقطعة**، تح، عصام مصطفى هزايمة وآخرون، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999، 382/2.

(2)_ إسماعيل سامعي: **معالم الحضارة العربية الإسلامية مدخل، نظم، علوم، زراعة وصناعة، اجتماعيات، عمارة وفنون، تأليرات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، 96، 97.

(3)_ يتضح هذا الدور سنة295هـ/907م عندما ساهم صافي الحرمي في إيصال المقتدر إلى الخلافة، ثم في سنة296هـ/908م في فتنة ابن المعتز إذ دافع خدم دار الخلافة عن المقتدر، ومنعوا المتآمرين من الوصول إليه. **أنظر**: مسكويه: مصدر سابق، 3/5_5. ابن الأثير: مصدر سابق، 119/6، 120. ابن كثير: **مصدر سابق**، 418/7.

(4)_ الصابئ: الوزراء، 38، 39.

(5)_ مسكويه: مصدر سابق، 71/5.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 308.

(7)_ الكبيسي: مرجع سابق، 131.

(8)_ الأصفهاني: مصدر سابق، 155، 156. القلقشندي أبو العباس أحمد(ت821هـ): **مآثر الأناقة في معالم الخلافة**، تح، عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، (دت)، 279.

المقتدر "بأن الجيش عاتب منكر للسرف فيما يصير إلى الخدم والحرم من الأموال والضياع، ولدخولهم في الرأي والتدبير، ويطالبون بإخراجهم من الدار وإبعادهم وأخذ ما في أيديهم"[1]، وبعد عزله قام أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان[2] يتأسف له ويبكي ويقول: "كنت أخشى عليك مثل هذا، ونصحتك فلم تقبل، وآثرت قول الخدم والنساء على قولي"[3].

إن تربية المقتدر والحياة الرغيدة التي عاشها جعلته متلفا مبذرا، منغمسا في اللذات[4]، ولكن لا يمكن أن نلوم المقتدر كل اللوم "لأن المرء نتاج بيئته"[5]، ويتضح من خلال رواية للصولي (ت335هـ/946م) أن للحاشية دورا في تنشئة الأمراء تنشئة تخدم مصالحها، حيث أنه لما عهد إليه بتأديب أبي العباس الراضي وأخيه كان يعلمهما الفقه والحديث والأدب...ولكن زيدان القهرمانة أفهمته: "ما نريد أن يكون أولادنا أدباء ولا علماء، وهذا أبوهم قد رأينا كل ما نحب فيه وليس بعالم، فاعمل على ذلك"[6]، ولما نقل الصولي ذلك إلى نصر الحاجب بكى وقال: "كيف نفلح مع قوم هذه نياتهم"[7].

وهكذا فقد شهدت خلافة المقتدر تنامي سلطان الحريم والخدم واتساع نفوذهم بشكل كبير وغريب، وطغت شخصيتهم على حساب كبار الوزراء، بل على الخليفة نفسه، وقد كان تدخلهم في شؤون الحكم رغبة منهم لتحقيق مصالح مادية لهم ولأوليائهم، أو الانتقام من منافسيهم، وعلى العموم كان دورهم _خاصة النساء_ مضرا بالخلافة عموما، وبمؤسسة الوزارة خصوصا، ومعجلا باضمحلالهما.

---

(1)_ مسكويه: مصدر سابق، 108/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 200/6.

(2)_ أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان بن حمدون التغلبي: أمير من القادة المقدمين في العصر العباسي، ولاه المكتفي الموصل وأعمالها سنة293هـ/905م، ضمن الخراج في الموصل والبلاد المجاورة لها سنة315هـ/927م، قتل في فتنة سنة317هـ/929م. الزركلي: مرجع سابق، 83/4.

(3)_ ابن خلدون: العبر، 280/3.

(4)_ المسعودي: التنبيه، 328.

(5)_ فاروق عمر: الخلافة، 58/2.

(6)_ الصولي: مصدر سابق، 26.

(7)_ نفســه، 26.

2_ 2 _ الرشوة والسعاية

لعل أبرز وأخطر ظاهرة عرفتها الإدارة العباسية خلال هذه الفترة هي ظاهرة الرشوة التي أصبحت "عملية رسمية" في هذه الإدارة المنحطة، ففي وزارته الثانية(304_306هـ/916_ 918م) نصب أبو الحسن بن الفرات "ديوانا للمرافق _الرشاوى_ استوفاها فيه من العمال والمتصرفين كما تستوفى الحقوق"[1]، فأصبحت الوزارة وإمارة الأقاليم تطلب بالرشوة ويتولاها من يدفع أكثر[2]، وذلك دون مراعاة قدراتهم وكفاءاتهم.

ويبدو أن هذه الظاهرة راجعة إلى الخليفة نفسه، والى حاشيته الذين انساقوا في قبول الرشاوى من بعض ولاة الأقاليم، والذين باتوا يشعرون أن بقاءهم في مناصبهم منوط بتقديم الهدايا في المناسبات العامة للخليفة وكبار رجال الحاشية[3]، فخلال مناظرة الوزير علي ابن عيسى لأحد العمال ومساءلته عن سبب مبالغته في تقدير نفقة إصلاح أحد الجسور، علل ذلك بالهدايا التي كان يرسلها للخليفة والسيدة والخالة والقهرمانة ومؤنس ونصر الحاجب والوزراء، بعد أن أصبحت "رسما" لا يمكن الإخلال به[4].

وفي سنة252هـ/866م عقد لعيسى بن الشيخ[5] على الرملة[6] لأنه دفع أربعين ألف (000 40) دينار لأحد كبار قادة الجيش[7]، وقد أصبح دفع المرافق للخليفة والحاشية هو السبيل الأمثل للوصول إلى الوزارة، ففي سنة299هـ/911م ولي أبو علي الخاقاني الوزارة خلفا لابن الفرات لأنه "...التزم لأم ولد المقتدر بمائة ألف(000 100) دينار حتى سعت في ولايته"[8]، وولي ابن الفرات الوزارة الثانية سنة304هـ/916م بعد أن تعهد بحمل ألف(1000) دينار كل يوم إلى

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 37. مسكويه: مصدر سابق، 25/5.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 420/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 149/6.

(3)_ الكبيسي: مرجع سابق، 552.

(4)_ الصابئ: مصدر سابق، 347.

(5)_ عيسى بن الشيخ الشيباني: أحد الأمراء القواد في الدولة العباسية، لما استفحلت فتنة الأتراك استولى على دمشق وأعمالها، ومنع الأموال عن الخليفة، فعزل عن دمشق وولي أرمينية وديار بكر سنة 256هـ/869م، وتوفي بها سنة 269هـ/882م. الزركلي: مرجع سابق، 103/5.

(6)_ الرملة: مدينة عظيمة بفلسطين، كانت رباطا للمسلمين. ياقوت: مصدر سابق، 79/3.

(7)_ الطبري: مصدر سابق، 420/5.

(8)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 123/13. ابن كثير: مصدر سابق، 428/7.

الخليفة، وإلى السيدة والأمراء خمسمائة(500) دينار[1]، وكان المال أيضا السبب في تولية حامد بن العباس الوزارة سنة306هـ/918م بعدما ضمن لنصر الحاجب والسيدة مالا كثيرا[2]، وفي سنة 316هـ/928م بذل محمد بن خلف النيرماني ثلاثمائة ألف(000 300) دينار في الوزارة[3]، ولكن ولحسن الحظ لم تقبل منه "لما عرف منه من الجهل بالكتابة والتهور في الأفعال"[4]، وهكذا أصبحت الوزارة وباقي المناصب الإدارية محط أنظار الطامعين، فوصل إليها "كل جاهل ومفسد وظالم، وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة"[5].

أصبح الوزراء هم أيضا يطلبون المرافق محاولة منهم لاسترداد الأموال التي دفعوها، ففي المناظرة التي جرت بين علي بن عيسى وابن الفرات كاشف الحسين بن أحمد المادرائي ابن الفرات بأنه حمل إليه في وزارته الأولى أربعمائة ألف (000 400) دينار من أموال المرافق[6]، وأن العباس ابن بسطام وابنه حملا إليه ثمانمائة ألف (000 800) دينار من مال المرافق أيضا[7]، وفي وزارة أبي علي الخاقاني قلد أعمال ماه الكوفة[8] في مدة عشرين يوما سبعة من العمال اجتمعوا في خان[9] بحلوان[10]، وقلد أعمال قردى وبزيدي[11] خمسة من العمال اجتمعوا في خان بعكبرا[12] في يوم واحد[13]، ولم يكن هذا الفعل عن قلة تقدير للمسؤولية، وإنما ليأخذ من كل واحد منهم

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 36.

(2)_ النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت733هـ/1332م): **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تح، أحمد كمال زكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، 52/23.

(3)_ الهمداني: مصدر سابق، 316.

(4)_ نفســـه، 317.

(5)_ المقريزي تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ/1441م): **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، تح، محمد مصطفى زياد، جمال الدين محمد الشيال، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط3، 2002، 43.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 106.

(7)_ مسكويه: مصدر سابق، 35/5.

(8)_ ماه الكوفة: وهي الدَيْنَوَر، مدينة من أعمال الجبل، وهي كثيرة الثمار والزروع. ياقوت: مصدر سابق، 616/2.

(9)_ الخان: هو الحانوت. محمد عمارة: مرجع سابق، 185.

(10)_ حلوان: تقع في آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد. ياقوت: مصدر سابق، 334/2.

(11)_ قردى وبزيدي: قريتان قريبتان من جبل الجودي بالجزيرة الفراتية. نفســـه، 366/4.

(12)_ عكبرا: اسم بليدة من نواحي دجيل بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. نفســـه، 160/4.

(13)_ مسكويه: مصدر سابق، 15/5. الصابئ: الوزراء، 286.

رشوة[1]، وقد نتج عن سياسته هذه "إضاعة الحقوق، وإسقاط الرسوم، فسخفت الوزارة، وأخلقت الهيبة، وزادت الحال في إخلال الأعمال، ووقوف الأموال..."[2].

كان للرشوة آثار خطيرة بل وكارثية على الدولة العباسية بصفة عامة والجهاز الإداري بصفة خاصة، وقد اعتبرها علي بن عيسى "طريقا إلى تلف أموال السلطان وظلم الرعية"[3]، كما وصفها المقريزي(ت845هـ/1441م) بأنها "أصل الفساد" في الدولة[4]، وهكذا أصبحت الرشوة المرض العضال الذي نخر الإدارة العباسية وأوصل الخلافة إلى حافة الانهيار.

من ناحية أخرى نجد انتشارا واسعا للسعاية وسط الإدارة العباسية[5]، فكانت وسيلة للإيقاع بالخلفاء، والوزراء وكبار الموظفين[6]، ولتولية آخرين[7]، فقد كانت سعاية أبي علي الخاقاني بابن الفرات سنة299هـ/911م، واتهامه زورا بتدبير انقلاب على الخليفة السبب المباشر في عزله وتولية الخاقاني[8]، كما كان السبب الرئيسي في عزل علي بن عيسى عن الوزارة سنة 304هـ/916م هو سعاية أم موسى به إلى السيدة والخليفة حيث "...أغرتهما به، وتكذبت عندهما عليه"[9]، وهكذا فقد عزل هذان الوزيران القديران بسبب الدسائس والمؤامرات المنتشرة في البلاط العباسي.

و لم يقتصر الأمر على السعاية بالوزراء والموظفين فقط، بل امتد ليشمل الخلفاء أيضا، فقد كان سبب الوحشة والنفور بين الخليفة المقتدر والقائد مؤنس سنة315هـ/927م أنه سُعي لمؤنس

---

[1]_ متز: مرجع سابق، 188/1. وقد قال أحد الشعراء في ذلك:

وزيـــر لا يمل من الرقاعـــة ... يـــولي ويعزل بعد ساعـــة

إذا أهل الرشا اجتمعوا لديه ... فخير القوم أوفرهم بضاعة

وليـــس يلام في هذا بحـــال ... لأن الشيخ أفلت من مجاعة

يُنظر: النويري: مصدر سابق، 35/23.

[2]_ الصابئ: الوزراء، 286.

[3]_ مسكويه: مصدر سابق، 61/5.

[4]_ المقريزي: مصدر سابق، 43.

[5]_ المسعودي: مروج، 276/4، 277. ابن الجوزي: مصدر سابق، 334/13. النويري: مصدر سابق، 117/23.

[6]_ الهمداني: مصدر سابق، 42. ابن خلدون: العبر: 373/3.

[7]_ الصابئ: الوزراء، 289، 290.

[8]_ نفســـه، 290.

[9]_ مسكويه: مصدر سابق، 24/5، 25.

أن المقتدر "تقدم لخواص خدمه بحفر زبية ـحفرةـ تغطى بالقصب فإذا اجتاز مؤنس وقع فيها فهلك"[1]، ولكن الخليفة حلف له على بطلان ذلك فجاء مؤنس واعتذر له[2]، غير أن حظ الخليفة القاهر(320ـ322هـ/932ـ933م) لم يكن مثل ذلك، عندما سعى به أبو علي بن مقلة[3] إلى الجند، وأغرى قادتهم بأنه قد حفر لهم المطامير في قصره ليسجنهم فيها[4]، فثاروا عليه سنة322هـ/933م وقبضوا عليه "وسملوا عينيه حتى سالتا على خديه"[5].

ولم يتوقف ابن مقلة عند الإيقاع بين القاهر وجنده، بل إنه سعى بأمير الأمراء ابن رائق إلى بجكم والخليفة الراضي(322ـ329هـ/933ـ940م)، لأن ابن رائق صادر ضياعه[6]، لكن الراضي احتال عليه وسلمه إلى ابن رائق الذي استقر أمره على معاقبته بقطع يده اليمنى سنة 325هـ/936م[7]، غير أنه رغم ما حل به واصل سعايته ودسائسه غير راجع عن ذلك، فقطع لسانه وبقي في الحبس حتى مات[8].

2ـ 3ـ خيانات الوزراء والعمال

إن العصر الذهبي للخلافة العباسية بكل ما فيه من مظاهر الازدهار والحضارة يعد منعطفا حاسما في تاريخ الخلافة، فقد تمثلت فيه بداية الانحلال الإداري والتفكك السياسي[9]، وظلت

---

[1]ـ الهمداني: مصدر سابق، 51.

[2]ـ نفس المصدر والصفحة.

[3]ـ أبو علي محمد بن الحسين بن علي بن مقلة(272ـ328هـ/866ـ939م): وزير، من الشعراء والأدباء، يضرب المثل بحسن خطه، استوزره المقتدر سنة314هـ/926م، ثم الراضي سنة322هـ/933م، قطعت يده اليمنى ثم قطع لسانه سنة326هـ/937م، ثم سجن ومات بالسجن سنة328هـ/939م. الزركلي: مرجع سابق، 273/6.

[4]ـ مسكويه: مصدر سابق، 163/5ـ165. ابن الجوزي: مصدر سابق، 334/13، 335.

[5]ـ ابن كثير: مصدر سابق، 489/7.

[6]ـ الصولي: مصدر سابق، 105. متز: مصدر سابق، 192/1، 193.

[7]ـ الصولي: مصدر سابق، 105. وقد قال الثعالبي(ت429هـ/1037م) في قطع يد ابن مقلة: "ومن نكد الدنيا أن تلك اليد النفيسة تقطع"، وذلك لحسن خطه وجودته. الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد: ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، مطبعة الظاهر، القاهرة، 1908، 167.

[8]ـ الصولي: مصدر سابق، 105. ابن كثير: مصدر سابق، 499/7. متز: مرجع سابق، 193/1.

[9]ـ فاروق عمر: الخلافة، 189/1.

الممارسات الفاسدة التي بدأها البرامكة سائدة في أوساط الطبقات الحاكمة، بل وتطورت حتى أصبحت فنا[1]، وأضحت الخيانة أمرا مألوفا بالنسبة للوزراء والعمال[2]، ففي خلافة المعتمد تمكن الحسن بن مخلد[3] الذي كان يتولى دواوين الأزمة والتوقيع وبيت المال من الاحتيال على الخليفة وتحويل ثلاثين ألف(000 30) دينار إلى خزينته الخاصة[4].

وقد برزت هذه الاختلاسات من قبل الوزراء بشكل لافت وخطير في عصر المقتدر بالله الذي تولى الخلافة وسنه لا يتعدى الثالثة عشرة، والنساء والخدم غالبون على أمره[5]، فاستغل الوزراء ذلك واستقلوا بتدبير الأمور[6]، فلم يكن لهم هم سوى الإثراء بصورة فاضحة ومشينة[7]، وكان أولهم بل وأجرؤهم على ذلك أبو الحسن بن الفرات الذي حاول أن يستفيد من مركزه، فسعى إلى جمع المال على حساب الدولة والخليفة[8]، ففي وزارته الأولى بلغ ما حوله من أموال المصادَرين إلى خزينته الخاصة بعد فتنة ابن المعتز سنة296هـ/908م نحو مليون (000 000 1) دينار[9]، وحدث ابن مقلة أن ابن الفرات اختلس في وزارته الأولى أيضا سبعمائة ألف(000 700) دينار، ادعى أنه فرقها في صلة البيعة سنة296هـ/908م[10]، ولما وزر أبو الحسن كان مداخيل ضيعته وضيعة أخيه أبي العباس[11] نحو مائتي ألف(000 200) دينار، وصرف بعد عامين ومداخيل ضيعته ثمانمائة ألف(000 800) دينار[12]، "وذلك بما استضافه واجتذبه من

---

(1)_ شعبان: مصدر سابق، 114.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 434/5. الصابئ: الوزراء، 157. مسكويه: مصدر سابق، 62/5.

(3)_ الحسن بن مخلد بن الجراح(209_269هـ/824_882م): وزير من الكتاب، له علم بالأدب، استوزره المعتمد سنة 263هـ/876م، ثم أعاده وعزله سنة265هـ/878م، وما زال على غير استقرار حتى توفي في سجن ابن طولون سنة 269هـ/ 882م. الزركلي: مرجع سابق، 223/2.

(4)_ الصابئ: الوزراء، 89.

(5)_ القلقشندي: مصدر سابق، 276. ابن العماد: مصدر سابق، 284/2.

(6)_ المسعودي: التنبيه، 328.

(7)_ sourdel : Op Cit, 392.

(8)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 149.

(9)_ الصابئ: الوزراء، 90، 91.

(10)_ الصابئ: مصدر سابق، 133.

(11)_ أبو العباس بن الفرات: أخو أبي الحسن، من أصحاب الدواوين في الدولة العباسية، كان أكتب أهل زمانه وأضبطهم للعلوم. ابن خلكان: مصدر سابق، 424/3.

(12)_ الصابئ: الوزراء، 157.

الأملاك والضياع"[1]، وبعملية حسابية نجد أن مجموع ما اختلسه في وزارته الأولى وحدها بلغ مليونين وثلاثمائة ألف(2 300 000) دينار، ولعل هذه الاختلاسات تفسر الثروة الخيالية التي يمتلكها[2].

وقد استمرت هذه الممارسات في عهد خلفه الخاقاني الذي كان يبيع الوظائف فيعطي طالب الوظيفة وظيفة مشغولة أصلا لقاء مبلغ من المال[3]، وهذا ما دفع الأستاذ سوردال أن يحكم على وزارته بأنها "بداية لانحطاط وظيفة الوزارة والخلافة في آن واحد"[4].

وحسب الأستاذ متز فإنه قد تقلد الوزارة في أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ثلاث وزراء ـ هم ابن الفرات ثم الخاقاني ثم علي بن عيسى ـ تختلف مناهجهم السياسية لكن يجمعهم أمر واحد هو الخيانة[5]، التي انتهبوا بها خزينة الدولة[6]، غير أن هذا الحكم وإن كان فيه كثير من الصحة فيما يخص الوزيرين الأولين، فإن فيه إجحافا كبيرا في حق الوزير المصلح علي بن عيسى الذي بذل مجهودات كبيرة وصادقة من أجل تحسين أوضاع الخلافة[7].

و لم تقتصر عمليات الخيانة والاختلاس على الوزراء فقط، بل امتدت إلى العمال وأصحاب الدواوين الذين أصبح المال يلعب دورا سيئا في حياتهم[8]، وبما أن الحصول على المناصب أصبح في أغلبه يتم عن طريق الرشوة[9]، حاول العمال استرداد ما خسروه من أموال عن طريق الخيانة والتعسف[10]، فقد كان أحد العمال يعين أرزاق ـ أجور ـ قوم لا يحضرون إلى العمل، وأرزاقا بأسماء قوم لم يولدوا بعد، كما كان يقوم ببيع بعض ما يطلق له من الورق والقراطيس ويأخذ

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 157.

(2)_ Sourdel : Op Cit, 509.

(3)_ الصابئ: الوزراء، 286.

(4)_ Sourdel : Op Cit, 399

(5)_ وصل الأستاذ متز إلى هذا الحكم بعد عرضه رواية لمسكويه أورد فيها مناظرة علي بن عيسى لأبي عبد الله البريدي وبخه فيها على كذبه بشأن مداخيل ضيعته، فرد عليه البريدي قائلا: "اقتديت بسيدنا ـ يعني علي بن عيسى ـ حيث سأله أبو الحسن بن الفرات عن ضيعته فلم يصدقه". انظر: مسكويه: مصدر سابق، 62/5.

(6)_ متز: مرجع سابق، 188/1، 189.

(7)_ يُنظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

(8)_ متز: مرجع سابق، 161/1.

(9)_ يُنظر العنصر السابق.

(10)_ المقريزي: مصدر سابق، 44. التوحيدي أبو حيان(ت387هـ/997م): الإمتاع والمؤانسة، تح، أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (دت)، 16/1.

ثمنها[1].

هذا وقد يكون العامل مدفوعا إلى الخيانة بسبب الرسوم المتبعة في إرسال الهدايا إلى الخليفة والحاشية، فعندما سئل الحسين بن أحمد المادرائي عن سبب تضخيمه نفقة إصلاح أحد الجسور علل ذلك بعجزه عن إرسال الهدايا إلى الخليفة والحاشية[2].

وفي الأخير فإنه وعلى الرغم من محاولة السلطة الحد من هذه التجاوزات عن طريق العزل والمصادرة، فإنها لم تكن ذات أثر حاسم، لأنها لم تمنع الموظف نفسه من السعي للحصول على الوظيفة مرة بعد أخرى، وهو على استعداد للقبول بالنتائج المرتقبة[3].

إضافة إلى هذه العوامل فإنه مما زاد في حدة المشاكل الاقتصادية هو الإسراف في النفقات، خاصة المقتدر الذي بلغت النفقات في عهده أعلى مستوياتها، فقد روى مسكويه(ت421هـ/ 1030م) أنه قد "أتلف نيفا وسبعين ألف ألف دينار، سوى ما أنفقه في موضعه، وأخرجه في وجوهه"[4].

ثالثا: الاضطرابات السياسية والعسكرية

1_ استبداد الجند الأتراك

عرف عهد المعتصم(218_227هـ/833_841م) ظاهرة جديدة هي الإكثار من استخدام الجند الأتراك، بعد أن أدرك هذا الخليفة أن العرب والعناصر الفارسية قد استنفذت طاقتها، وانغمست في الترف والتحضر، لذلك شرع في البحث عن بديل لهم، فكان الأتراك هذا البديل لطبعهم البدوي ومهاراتهم الحربية. ازداد عدد الأتراك وظهر منهم قادة كبار مثل الأفشين وبغا، ووصيف وإيتاخ...وكان عهد الخليفة الواثق(227_232هـ/841_846م) الفرصة التي حانت أمام الأتراك لكي يتغلغلوا في شؤون الدولة، لدرجة أن القسم الأكبر منها مع نهاية عهد

---

(1)_ مسكويه: مصدر سابق، 121/5.

(2)_ الصابئ: مصدر سابق، 346، 347.

(3)_ شعبان: مرجع سابق، 115.

(4)_ مسكويه: مصدر سابق، 135/5.

هذا الخليفة كان في قبضتهم[1].

بدأ تدخل الأتراك في شؤون الدولة بعد وفاة الخليفة الواثق سنة232هـ/846م دون أن يعهد بالخلافة لأحد[2]، فاجتمع الوزير وكبار الكتاب وقادة الجيش واتفقوا على تعيين جعفر المتوكل (232_247هـ/846_861م)خليفة للمسلمين[3]، وكان هذا يمثل بداية حقبة جديدة، غرقت الخلافة خلالها في دوامة من الفوضى والاضطرابات.

ومع مرور الزمن أدرك قادة الجيش أنهم ارتكبوا خطأ فادحا في اختيارهم لجعفر المتوكل الخليفة القوي الذي شرع في القضاء عليهم والحد من نفوذهم، فبات الاصطدام بين الطرفين أمرا حتميا[4]، ولكن الأتراك وبتواطؤ من المنتصر بن المتوكل ولي العهد تمكنوا من تصفية الخليفة في سنة247هـ/861م[5]، ولا شك في أن قتله كان فاتحة على الخلافة وإعلانا على زوال حرمتها[6].

تتميز الفترة الممتدة من سنة247هـ/861م إلى سنة256هـ/869م باستبداد الجند الأتراك وسيطرتهم على مقدرات الخلافة وتوجيهها بما يخدم مصالحهم، أما الخلفاء فأصبحوا ظلا أو شبحا ليس لهم من الأمر شيء سوى نفوذهم الأدبي، حتى قال صاحب الفخري: "إلا أن الأتراك كانوا قد استولوا منذ قتل المتوكل على المملكة، واستضعفوا الخلفاء، فكان الخليفة في يدهم كالأسير، إن شاؤوا أبقوه، وإن شاؤوا خلعوه، وإن شاؤوا قتلوه"[7].

جاء المنتصر(247_248هـ/861_862م) إلى الخلافة بعد مقتل المتوكل فألح عليه قتلة والده بعزل أخويه المعتز والمؤيد لخوفهم "الحدثان، وأن يموت أمير المؤمنين فيلي الأمر المعتز فلا يبقي منا باقية"[8]، فخلعا بحجة صغر سنهما[9]، وهكذا كانت المصالح الخاصة تقف وراء كل قرارات الأتراك، لكن المنتصر لم يستمر طويلا في الخلافة، إذ توفي بعد ستة أشهر، وقيل أن طبيبه

---

(1)_ حامد غنيم: مرجع سابق، 104، 105.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 293/5.

(3)_ نفس المصدر والصفحة.

(4)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 51.

(5)_ الطبري: مصدر سابق، 336/5، 337.

(6)_ عبد العزيز الدوري: دراسات: 47.

(7)_ ابن الطقطقي: مصدر سابق، 240.

(8)_ الطبري: مصدر سابق، 347/5.

(9)_ نفس المصدر والصفحة.

الطيفوري سمه بإيعاز من الأتراك[1]، لخوفهم من غائلته إذ "كان يكثر إذا سكر قتل أبيه المتوكل ويقول: هؤلاء قتلة الخلفاء، ويذكر من ذلك ما تخوفوه"[2]، لقد قتله عذاب ضميره قبل الأتراك.

استمر الأتراك في التدخل في شؤون الخلافة وتنصيب الخلفاء، فبعد وفاة المنتصر شرع هؤلاء في تعيين خليفة له ويصف الطبري(ت310هـ/922م) ذلك فيقول: "اجتمع الموالي...وفيهم بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش ومن معهم، فاستحلفوا قواد الأتراك والمغاربة...على أن يرضوا بمن يرضى به بغا الصغير وبغا الكبير وأوتامش"[3]، ولكن وقع خلاف بينهم حول من يولونه "وكرهوا أن يتولى الخلافة أحد من أولاد المتوكل لقتلهم أباه، وخوفهم أن يغتالهم من يتولى الخلافة منهم"[4]، وفي الأخير استقر أمرهم على تنصيب أحمد بن محمد المعتصم ولقبوه بالمستعين[5].

بتولي المستعين(248_252هـ/862_866م) الخليفة المستضعف في رأيه وعقله[6]، بدأ حسد وصراع صامت بين القادة الأتراك حول السلطة والنفوذ، ولكنه ما لبث أن انفجر بعد أن أطلق المستعين يد والدته والقائد أوتامش وشاهك الخادم في الأموال، "فكانت الأموال التي ترد على السلطان من الآفاق إنما يصير معظمها إلى هؤلاء الثلاثة"[7]، غير أن السلطة الحقيقية كانت بيد أوتامش[8]، وكان القائدين وصيف وبغا من ذلك بمعزل، "فأغريا الموالي به، و لم يزالا يدبران الأمر عليه حتى أحكما التدبير"[9]، ثم قتلوه في ربيع الآخر سنة249هـ/863م[10].

وبعد القضاء على القائد أوتامش أصبح وصيف وبغا أهم شخصيتين في البلاط العباسي، وهذا ما لم ترض به جماعة من الأتراك يتزعمها باغر أحد قتلة المتوكل[11]، فعملوا على قتل

---

(1)_ المسعودي: مروج، 134/4.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 352/5.

(3)_ نفســه، 353/5، 354.

(4)_ نفســه، 354.

(5)_ نفس المصدر والصفحة.

(6)_ ابن الطقطقي: مصدر سابق، 237.

(7)_ الطبري: مصدر سابق، 358/5

(8)_ نفس المصدر والصفحة.

(9)_ نفس المصدر والصفحة.

(10)_ نفس المصدر والصفحة. ابن كثير: مصدر سابق، 316/7.

(11)_ الطبري: مصدر سابق، 367/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 163/6، 164.

المستعين ووصيف وبغا، لكن كتلة هذين الأخيرين كانت أقوى وتمكنت من التخلص من باغر سنة251هـ/865م[1].

سبب قتل باغر هيجان الجند الأتراك وثورتهم فاضطر المستعين إلى الهرب نحو بغداد والى جانبه وصيف وبغا[2]، وأدرك الأتراك أنهم قد ارتكبوا خطأ، وأن انحدار المستعين إلى بغداد يفقدهم شرعيتهم ونفوذهم، فعملوا على إصلاح الوضع وأرسلوا جماعة منهم "...ومعهم البرد والقضيب وبعض الخزائن...ويسألونه الرجوع إلى دار ملكه"[3]، ولكن المستعين رفض الرجوع إلى سامراء، فأجمع الأتراك على إخراج المعتز ومبايعته بالخلافة[4].

دخلت العاصمتان بغداد وسامراء في حرب أهلية ألحقت أضرارا فادحة بالاقتصاد العباسي، ودام الغلاء شهورا[5]، ثم انتهت بخلع المستعين وقتله[6]، غير أن الخليفة المعتز(252_255هـ/ 866_868م) لم يلبث أن اختلف مع الأتراك بسبب دعمه فرق المغاربة والفرغانيين[7]، في محاولة منه لمواجهة النفوذ التركي، لكن محاولته هذه باءت بالفشل لاصطدامه بأزمة الخزينة، حيث ثار عليه الجند سنة255هـ/868م مطالبين بأرزاقهم، فأرسل إلى أمه يطلب منها مالا فأنكرت أن يكون عندها مال[8]، وأمام هذا الوضع اتحدت فرق الجيش المختلفة وجمعت بينهم مشكلة

---

[1]_ الطبري: مصدر سابق، 368/5.

[2]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 164/6، 165.

[3]_ المسعودي: مروج، 162/4.

[4]_ الطبري: مصدر سابق، 370/5. المسعودي: مروج، 162/4، 163. روي أنه لما تولى المعتز الخلافة "قعد خواصه وأحضروا المنجمين وقالوا لهم: أنظروا كم يعيش؟ وكم يبقى في الخلافة؟ وكان بالمجلس بعض الظرفاء فقال: أنا أعرَفُ من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته، فقالوا له: فكم تقول أنه يعيش وكم يملك؟ قال: مهما أراد الأتراك، فلم يبق بالمجلس إلا من ضحك". ابن الطقطقي: مصدر سابق، 240.

[5]_ ابن كثير: مصدر سابق، 320/7.

[6]_ الطبري: مصدر سابق، 406/5. وقد قال بعض الشعراء في خلع المستعين:

خلع الخليفة أحمد بن محمـــد ... وسيقتل التالي له أو يخلـــع

ويزول ملك بني أبيه ولا نرى ... أحدا بملك منهـــم يتمتـــع

إيها بني العباس إن سبيلكـــم ... في قتل أعبدكم سبيل مهيع

رقعتـــم دنياكـــم فتمزقـــت ... بكم الحياة ممزقا لا يرقـــع

يُنظر: ابن الأثير: مصدر سابق، 311/5.

[7]_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 55. والمغاربة والفرغانيين فرقتان من فرق الجيش العباسي.

[8]_ الطبري: مصدر سابق، 430/5.

الأرزاق، فثاروا على المعتز وعزلوه عن الخلافة ثم قتلوه وبايعوا محمد المهتدي[1].

وهكذا فإن مجيء خلفاء متورطين في علاقاتهم مع الجيش للوصول إلى سدة الخلافة، قد أعطى الفرصة لقادة الجيش للتحكم بأمورهم، بعد أن فقدوا السيطرة عليهم، وذلك خلافا لما عرف عن خلفاء الفترة الأولى الذين استندت سياستهم مع الجيش على الموازنة بين نفوذه وواجباته ضمن إطار الطاعة للخلافة، وفي حالة حدوث أي خلل في هذه الطاعة لم يكن من العسير على الخلافة أن تفرض سيادتها[2].

وقد أدرك الخليفة المهتدي(255_256هـ/868_869م) أن ضعف مؤسسة الخلافة راجع إلى وجود حفنة من القادة العسكريين الطموحين، وأن السبيل لإنقاذ الخلافة هو التخلص منهم والحد من نفوذهم السياسي[3]، فعمل على الإيقاع بهم وزرع الفتنة بينهم[4]، لكن محاولاته باءت بالفشل حيث سرعان ما اجتمعت كلمتهم وتمكنوا من قتله سنة256هـ/869م[5].

وصلت الخلافة في هذه الفترة إلى حافة الانهيار، ولكن بمجيء المعتمد(256_270هـ/ 869_883م) استعادت الخلافة بعضا من قوتها، وضعفت الطغمة العسكرية التركية، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- سيطرة الموفق[6]على الحكم، حيث جمع في يده بين قيادة الجيش وتسيير شؤون الدولة بعد أن أبعد أخاه المعتمد.
- طغيان شخصية القائد التركي موسى بن بغى على سائر القادة العسكريين الذين انضووا تحت لوائه، فخفف ذلك من حدة الصراع بين فرق الجيش المختلفة.
- الحركات والانتفاضات التي قامت في أرجاء مختلفة من الخلافة العباسية شغلت الجند وقادتهم

---

(1)_ الطبري: مصدر سابق، 431/5، 432.

(2)_ النعيمي نزار محمد قادر: الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة الإسلامية منذ تأسيسها وحتى سقوط بغداد 1_656هـ/ 622_1258م، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005، 207.

(3)_ فاروق عمر: الخلافة، 29/2.

(4)_ السيوطي: مصدر سابق، 363.

(5)_ الطبري: مصدر سابق، 475/5.

(6)_ أبو أحمد طلحة بن جعفر المتوكل على الله: الملقب بالموفق بالله، من رجال السياسة والإدارة والحزم، لم يل الخلافة إسما ولكنه تولاها فعلا، قضى على فتنة الزنج، توفي في أيام أخيه المعتمد سنة278هـ/891م. الزركلي: مرجع سابق، 229/3.

عن المطامع السياسية[1].

2_ حركة الزنج والقرامطة

تعد حركة الزنج أخطر حركة ثورية ظهرت في جنوب العراق في القرن الثالث الهجري /التاسع الميلادي، فبعد أن تكن قائد الحركة علي بن محمد[2] من أن يجمع حوله الزنج الذين كانوا يكسحون[3] السباخ في جنوب البصرة[4]، شرع في عملياته العسكرية التي دامت خمسة عشر عاما(255_270هـ/868_883م)[5].

بدأت تحركات الزنج في رمضان سنة255هـ/868م حيث بث علي بن محمد أصحابه للإغارة على قرى البصرة، يقتل الفلاحين وينهب أموالهم، ويسرق مواشيهم[6]، في محاولة منه لجمع المال والمؤن الضرورية لجيشه، وبعد إتمام استعداداته بدأ في هجوماته ضد مدن الجنوب العراقي، فدخل الزنج الأُبلة سنة256هـ/869م "فقتلوا بها خلقا كثيرا وأحرقوها"[7]، ولما رأى أهل عبادان[8] ما حل بالأبلة سلموا إليه حصنهم، فأخذ ما فيه من العبيد والسلاح وفرقه على

---

[1]_ فاروق عمر: الخلافة، 32/2.

[2]_ ادعى علي بن محمد النسب العلوي، غير أن جمهور المؤرخين يقدحون في هذا النسب، لكنهم يختلفون حول نسبه الحقيقي، فالطبري _وهو معاصر_ وابن أبي حديد يعتبرانه من قبيلة عبد القيس، بينما يجعله ابن كثير أجيرا من عبد القيس، أما المسعودي وابن الجوزي فينسبانه إلى الري. يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 441/5، 442. المسعودي: مروج، 194/4، 195. ابن الجوزي: مصدر سابق، 85/12، 86. ابن أبي حديد عز الدين أبو حامد بن هبة الله(ت655هـ/1257م):شرح نهج البلاغة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط3، 1979، 126/8، 127. ابن كثير: مصدر سابق، 330/7، 331.

[3]_ الكسح: الكنس، " كسح البيت والبئر كسحه كسحا، كنسه". ابن منظور: لسان، (مادة: كسح)، 344/2. وفي النص يفيد معناها تنقية التربة من الأملاح واستصلاحها لتكون صالحة للزراعة.

[4]_ الطبري: مصدر سابق، 441/5.

[5]_ عن فعليات الحركة يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 441/5_457، 476_478، 481_487، 488_498، 506_512، 514_525، 526_551، 553_558، 560_587.

[6]_ نفســه، 457/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 88/12.

[7]_ الطبري: مصدر سابق، 477/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 359/5.

[8]_ عبادان: تقع تحت البصرة، بين نهري دجلة والفرات. ياقوت: مصدر سابق، 83/4، 84.

أصحابه[1]، ثم اجتاح الزنج الأهواز فهرب من فيها من الجند وأهلها فأخربوها[2]، وبعدها دخل الزنج مدينة جُبى[3]فقتلوا ونهبوا وخربوا[4].

وفي سنة257هـ/870م شن علي بن محمد وأصحابه هجوما كاسحا على البصرة "وأحرقت...في عدة مواضع...وعظم الخطب، وعمها القتل والنهب والإحراق، وقتلوا كل من رأوه بها"[5]، وفي سنة262هـ/875م أنفذ صاحب الزنج جيوشه إلى ناحية البطيحة[6]، ومنطقة دستميسان[7] تنهب وتخرب[8]، وبعدها وفي سنة264هـ/877م جاء دور واسط "فقتل بها خلق كثير، وانتهبت وأحرقت"[9]، وفي سنة265هـ/878م دخل الزنج النعمانية[10]فأحرقوا سوقها وأكثر منازل أهلها[11]، لتنتهي عمليات الزنج الكبيرة بدخول مدينة رامهرمز[12]التي نهبوها واستباحوها[13].

استطاع الموفق القضاء على حركة الزنج وقتل علي بن محمد في صفر270هـ/883م[14]،

---

[1]_ الطبري: مصدر سابق، 478/5. ابن خلدون: العبر، 303/3.

[2]_ الطبري: مصدر سابق، 478/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 359/5.

[3]_ جُبى: بلد من إقليم الأهواز، وهي في طرف من البصرة والأهواز. ياقوت: مصدر سابق، 113/2.

[4]_ الطبري: مصدر سابق، 482/5.

[5]_ الطبري: مصدر سابق، 484/5، 485. ابن الأثير: مصدر سابق، 359/5. وللشاعر ابن الرومي قصيدة في رثاء البصرة وأهلها يقول فيها:

أي نوم من بعد ما حل بالبصـــــــــرة، ما حل من هنات عظام
أي نوم بعدما انتهـــك الزنـــــــــج جهارا محـــارم الإسلام
إن هذا من الأمور لأمر كاد أن لا يقوم في الأوهام

يُنظر: ابن الرومي علي بن العباس بن جريج(ت282هـ/895م): ديوان ابن الرومي، تصنيف، كامل كيلاني، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (دت)، 419_427.

[6]_ البطيحة: أرض واسعة بين واسط والبصرة، وسميت بذلك لأن المياه تبطحت فيها، أي سالت واتسعت في الأرض. ياقوت: مصدر سابق، 534/1.

[7]_ دستميسان: إقليم جليل بين واسط والبصرة والأهواز. ياقوت: مصدر سابق، 518/2.

[8]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 8/6، 9.

[9]_ الطبري: مصدر سابق، 517/5، 518. ابن الأثير: مصدر سابق، 9/6.

[10]_ النعمانية: بُلَيْدة بين واسط وبغداد على ضفاف نهر دجلة. ياقوت: مصدر سابق، 340/5.

[11]_ الطبري: مصدر سابق، 521/5.

[12]_ رامهرمز: مدينة مشهورة بنواحي الأهواز. ياقوت: مصدر سابق، 19/3.

[13]_ الطبري: مصدر سابق، 526/5.

[14]_ نفســه، 585/5.

ولكن نتائجها كانت كارثية على الدولة العباسية:

- ألحقت الحركة دمارا رهيبا بمدن جنوب العراق التي اكتوت بنارها.
- كانت امتحانا رهيبا لسلطة الخلافة العباسية المتداعية.
- كلفت الدولة نفقات باهظة وخسائر لا تدخل تحت حصر.
- أضرت الحركة بمظاهر الحياة الاقتصادية في جنوب العراق على نحو لم تفعله أي حركة ثورية سابقة[1].
- في خلال هذه الحركة تعطلت المواصلات النهرية إلى حوالي عام267هـ/880م، أي إلى حين حصار المختارة عاصمة الزنج، وهو ما نتج عنه شلل التجارة الواردة إلى البصرة[2].
- انتشار الاضطرابات في مختلف أرجاء الخلافة العباسية، بتغلب القواد على الأمور"لقلة خوفهم وأمنهم من الإنكار على ما يفعلونه لاشتغال الموفق بقتال صاحب الزنج، ولعجز الخليفة المعتمد واشتغاله بغير تدبير المملكة"[3].
- أما الخسائر البشرية فقد اختلف في مقدارها بين مقل ومكثر، "وكلا الفريقين يقول في ذلك ظنا وحدسا، إذ كان شيئا لا يدرك ولا يضبط"[4].

وبعد القضاء على حركة الزنج برزت إلى الوجود حركة أخرى لا تقل خطورة عن الأولى هي حركة القرامطة[5]، التي ادعى قادتها التشيع للعلويين باعتبار المعارضة العلوية حركة مناهضة

---

[1]_ الطبري: مصدر سابق، 586/5، 587. أحمد علي: **ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد 255_270هـ/869_883م**، دار الفارابي، لبنان، 1991، 183.

[2]_ علي: مرجع سابق، 136. عبد العزيز الدوري: دراسات، 71.

[3]_ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي(ت732هـ/1331م): **تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر**، تح، محمد ديوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، 372/1.

[4]_ المسعودي: مروج، 208/4.

[5]_ حول تسمية القرامطة ومذهبهم يُنظر: ثابت بن سنان بن قرة الصابئ(ت365هـ/975م): **تاريخ أخبار القرامطة**، تح، سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ط3، 1987، 187_193. ابن الجوزي: مصدر سابق، 289/12_292. النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت733هـ/1332م): **نهاية الأرب**، تح، محمد جابر عبد العال الحيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980، 187/25_193. المقريزي تقي الدين أحمد بن علي (ت845هـ/1441م): **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، تح، جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1967، 152. سهيل زكار: **الجامع في أخبار القرامطة في الأحساء، الشام، العراق، اليمن**، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ط3، 1987، 121. عارف تامر: **القرامطة بين الالتزام والإنكار**، دار الطليعة الجديدة، سوريا، ط2، 1997، 52.

للنظام العباسي، "لكن غاية القرامطة النهائية كانت الخروج على النظام وإحلال نظام جديد بدله"[1].

ومن الثابت أن الدعوة القرمطية بدأت في بلاد الكوفة منذ أواسط القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي[2]، وكان أول تحرك للقرامطة تناهت أنباؤه إلى بغداد سنة278هـ/891م[3]، تلي تلك انتفاضات 284هـ/897م[4]، 286هـ/899م[5]، 287هـ/900م[6]، 288هـ/900م[7] و289هـ/ 901[8]، لكن هذه الانتفاضات قمعت جميعا، فالمعتضد الخليفة القوي الذي تولى الخلافة سنة279هـ/892م لم يكن ليسمح لأي انتفاضة بالتوسع "لذلك كان خوف زعماء القرامطة من الخليفة عظيما"[9].

ولما توفي المعتضد سنة289هـ/901م شرع القرامطة في هجماتهم، فحاصروا دمشق سنة 290هـ/902م، وهزموا عاملها طغج بن جف[10]، وقتل كثير من أصحابه، وأشرفت العامة "على الهلكة"[11]، فسير الخليفة المكتفي(289_295هـ/901_907م) الجيوش لقتالهم، وأنفق فيهم الأموال[12]، فهزمهم في عدة مواقع وطردهم من بلاد الشام.

وفي سنة293هـ/905م هجم القرامطة بقيادة المعروف بنصر بن شبت على قرية هيت[13]

---

[1]_ فاروق عمر: الخلافة، 51/2.

[2]_ ميكال يان دي خويه: **القرامطة نشأتهم، دولتهم، وعلاقتهم بالفاطميين**، تر، حسن زينه، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1978، 25.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 601/5، 602. ابن الأثير: مصدر سابق، 96/6. ابن كثير: مصدر سابق، 373/7.

[4]_ الطبري: مصدر سابق، 625/5.

[5]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 402/12. ابن الأثير: مصدر سابق، 92/6، 93.

[6]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 94/6، 95.

[7]_ الطبري: مصدر سابق، 637/5.

[8]_ نفســـه، 638/5.

[9]_ دي خويه: مرجع سابق، 37، 38.

[10]_ طغج بن جف بن يَلتكين: من موالي لؤلؤ غلام ابن طولون، قلده حمارويه بن أحمد بن طولون دمشق وطبرية، قبض عليه المكتفي وحبسه فتوفي بالسجن. ابن خلكان: مصدر سابق، 57/5.

[11]_ الطبري: مصدر سابق، 644/5.

[12]_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 6/13.

[13]_ هيت: سميت هيت لأنها في هوة من الأرض، وهي بلدة على الفرات من نواحي بغداد. ياقوت: مصدر سابق، 483/5.

"فصبحوها وأهلها غارون...فنهب ربضها، وقتل من قدر عليه من أهلها، وأحرق المنازل ...وأخذ ما قدر عليه من الأموال والمتاع"[1]، وفي سنة294هـ/906م أوقع زكرويه ابن مهرويه[2]بقافلة الحجاج الخراسانية "ولم ينج الا الشريد، وسبوا من النساء ما أرادوا وقتلوا منهن"[3]، وفي سنة307هـ/919م دخل القرامطة البصرة فنهبوا وسبوا[4]، ليهاجموها مرة ثانية سنة311هـ/923م في ألف وسبعمائة(1700) فارس بقيادة أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد الجنابي[5]، "فدخلها قهرا، وفتحوا أبوابها، وقتلوا من لقوه من أهلها، وهرب أكثر الناس ... ومكث بها سبعة عشر يوما يقتل ويأسر من يشاء من نسائها وذراريها، ويأخذ ما يختار من أموالها، ثم عاد إلى بلده هجر"[6].

وفي سنتي312هـ/924م، و313هـ/925م هاجم أبو طاهر قوافل الحجاج فقتل، ونهب وسلب ما شاء[7]، وفي سنة316هـ/928م ألحقت جيوش الخلافة الهزيمة بالقرامطة بسواد الكوفة "فاضمحل أمر من بالسواد منهم"[8]، وفي سنة317هـ/929م دخل أبو طاهر مكة في موسم الحج، فانتهب أموال الحجاج وقتل خلقا كثيرا منهم، ثم قلع الحجر الأسود وسار به إلى بلاده هجر[9]، ومع توالي هجمات القرامطة اضطر أمير الأمراء ابن رائق سنة325هـ/936م إلى دفع إتاوة لهم مقابل عدم التعرض لقوافل الحجاج[10].

---

(1)_ الطبري: مصدر سابق، 660/5. ابن سنان: مصدر سابق، 204.

(2)_ زكرويه بن مهرويه القرمطي: من زعماء القرامطة ومتألهيهم، من أهل القطيف، استغوى طائفة من أهل بادية العراق، وبث الدعاة، كان أصحابه يدعونه بالسيد والمولى، انتدب المكتفي الجيوش لقتاله فأصيب في معركة قرب القادسية سنة 294هـ/906م، فمات بعد بضعة أيام. الزركلي: مرجع سابق، 45/3.

(3)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 115/6.

(4)_ الذهبي: مصدر سابق، 451/1.

(5)_ أبو طاهر سليمان بن الحسن بن بهرام الجنابي: زعيم القرامطة، طاغية جبار، مات كهلا بالجذري سنة332هـ/943م. الزركلي: مرجع سابق، 123/3.

(6)_ ابن كثير: مصدر سابق، 459/7. علي ظريف الأعظمي: مختصر تاريخ البصرة، تح، عزة رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (دت)، 104.

(7)_ الصابئ: الوزراء، 57، 58. ابن الأثير: مصدر سابق، 177/6.

(8)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 194/6.

(9)_ ابن كثير: مصدر سابق، 471/7. ابن الساعي علي بن أنجب(ت674هـ): مختصر أخبار الخلفاء، المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1891، 77.

(10)_ الهمداني: مصدر سابق، 102.

وكان الذي أعان القرامطة على توسيع هجماتهم "تشاغل السلطان ببقية الخوارج، وصاحب الزنج بالبصرة، وقصر يد السلطان، وخراب العراق، وركوب الأعراب واللصوص، وتلف الرجال وفساد البلدان، وقلة رغبة من يلي الأعمال من ذوي الإصلاح والأمانة من العمال وأصحاب الحروب"[1].

3_ ثورات العلويين والخوارج

بعد نجاح الدعوة الهاشمية واستئثار الفرع العباسي بالسلطة، شعر العلويون بأنهم خدعوا وسلب حقهم، فكان رد فعلهم هو الانتفاض ضد بني عمومتهم العباسيين، ومنذ وقعة فخ سنة 169هـ/785م لم يعد للحركة العلوية تأثير كبير في بلاد المشرق، وعلى الرغم من ذلك فقد قاموا بسلسلة من الثورات مع بداية العصر العباسي الثاني(247_447هـ/861_1055م) محاولين استغلال الفوضى والاضطرابات السائدة في العراق التي أحيت آمالهم في تأسيس خلافة علوية.

في سنة250هـ/864م خرج أبو الحسن يحيى بن عمر الطالبي[2]بالكوفة لذل نزل به، ومحنة نالته من الأتراك، لكن حركته فشلت وانتهت بمقتله[3]، وفي سنة251هـ/865م ثار إسماعيل بن يوسف العلوي بمكة "فعاث في الحرمين، وأفسد موسم الحج، وقتل من الحجاج أكثر من ألف رجل، واستحل المحرمات بأفاعيله الخبيثة، وبقي يقطع الميرة عن الحرمين حتى هلك الحجاج وجاعوا، ثم نزل الوباء، فهلك في الطاعون هو وعامة أصحابه"[4]، وفي السنة نفسها ثار علويان آخران[5]بمدينة قزوين[6]، فغلبا عليها في أيام المستعين، فسير جيشا لقتالهما، فأسر أحدهما وقتل

---

(1)_ النويري: مصدر سابق، 229/25. المقريزي: اتعاظ، 159.

(2)_ أبو الحسن يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. الأصفهاني أبو الفرج علي ابن الحسين بن محمد(ت356هـ/975م): **مقاتل الطالبيين، تح، السيد أحمد صقر**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ،1949، 639.

(3)_ الطبري: مصدر سابق، 360/5. ابن خلدون: العبر، 285/3.

(4)_ ابن تغري: مصدر سابق، 333/2.

(5)_ هما الحسن بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن الأرقط، وأحمد بن عيسى العلوي.

(6)_ قزوين: استحدثها سابور ذو الأكتاف، تقع بالقرب من الري. ياقوت: مصدر سابق، 389/4.

الآخر[1]، وفي هذه السنة أيضا ثار بالكوفة الحسين بن محمد بن حمزة الطالب[2] فأرسل إليه محمد بن عبد الله بن طاهر[3] أمير بغداد جيشا تمكن من القضاء على ثورته واختفى العلوي[4].

وفي سنة255هـ/868م ظهر بالكوفة علي بن زيد وعيسى بن جعفر العلوي، فوجه إليهما المعتز جيشا فانهزم الطالبيان لتفرق أصحابهما عنهما[5]، لتختتم ثورات العلويين بثورة سنة 312هـ/924م التي قادها رجل ادعى النسب العلوي، لكن قوات الخلافة ألحقت الهزيمة به وقتلت كثيرا من أصحابه[6].

وبموازاة ثورات العلويين كان للخوارج ـخصوصا بالموصلـ ثورات عدة، كانت أولها سنة 248هـ/862م عندما ثار خارجي يدعى محمد بن عمر الشاري بناحية الموصل، فوجه إليه المنتصر إسحاق بن ثابت الفرغاني فأخذه أسيرا مع عدة من أصحابه، فقتلوا وصلبوا[7]، كما خرج بديار ربيعة خارجي آخر يعرف بأبي العمود، فوجه إليه المستعين جيشا تمكن من هزيمته وقتله[8]، ثم في سنة253هـ/867م خرج بالبوازيج[9] مساور بن عبد الحميد الشاري[10] فوجه إليه المعتز جيشا بقيادة بندار الطبري، غير أن جيش الخلافة هزم وقتل قائده[11]، وفي سنة 256هـ/869م استغل مساور الاضطرابات في جنوب العراق واستولى "...على كثير من العراق، ومنع

---

(1)_ ابن تغري: مصدر سابق، 333/2.

(2)_ الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ويعرف بالحرون، توفي في محبسه بواسط سنة271هـ/884م. الأصفهاني: مقاتل، 665.

(3)_ محمد بن عبد الله بن طاهر الخزاعي(209ـ253هـ/824ـ867م): أمير، حازم من الشجعان، ولي نيابة بغداد في أيام المتوكل العباسي، له دور كبير في فتنة المستعين والمعتز سنة252هـ/866م، توفي ببغداد. الزركلي: مرجع سابق، 222/6.

(4)_ الطبري: مصدر سابق، 395/5. المسعودي: مروج، 154/4.

(5)_ المسعودي: مروج، 180/4.

(6)_ النويري: مصدر سابق، 73/23، 74.

(7)_ الطبري: مصدر سابق، 353/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 5/12.

(8)_ اليعقوبي: تاريخ، 495/2.

(9)_ البوازيج: بلد قرب تكريت على الزاب الأسفل حيث يصب في دجلة. ياقوت: مصدر سابق، 596/1.

(10)_ مساور بن عبد الحميد بن مساور الشاري: من كبار الشراة، من أهل الموصل كان يتولى شرطتها، وخرج سنة252هـ/ 866م ثائرا وسيطر على كثير من العراق، سعت في قتاله الجيوش، وبقي ينتقل في البلاد واستمر ذلك دأبه إلى أن توفي راحلا من البوازيج يريد لقاء عسكر الخليفة سنة263هـ/876م. الزركلي: مرجع سابق، 213/7، 214.

(11)_ الطبري: مصدر سابق، 422/5. ابن كثير: مصدر سابق، 324/7.

الأموال عن الخليفة، فضاقت على الجند أرزاقهم"[1].

ولم يلبث مساور أن قتل في حروبه مع جيوش الخلافة سنة263هـ/876م[2]، فخلفه رجل آخر يدعى هارون بن عبد الله الشاري[3]، الذي كثر أتباعه واستولى على نواحي الموصل[4]، وفي سنة267هـ/880م ظهر خارجي يعرف بابن حرداد واستفحل خطره "...وغلب على القرى والرساتيق، وجعل على دجلة من يأخذ الزكاة من الأموال المصعدة والمنحدرة، ووضع في الرساتيق من يقبض اعتبار ـعشورـ الغلات، واستقام أمره"[5]، أما هارون الشاري فقد استمر في ثوراته ضد الخلافة إلى سنة283هـ/896م حين تمكن الخليفة المعتضد من القبض عليه[6]، وأخيرا وفي سنة318هـ/930م خرج خارجيان بنواحي الموصل وعاثا فيها فسادا، لكن الحمدانيين تمكنوا من القضاء على حركتهما[7].

4_ انفصال الأقاليم

برزت موجة الانفصال عن الخلافة العباسية منذ بدايات تأسيسها، حيث قامت الدولة الأموية بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل[8]، سنة138هـ/756م[9]، تلتها الدولة الرستمية

---

[1]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 355/5.

[2]_ ابن خلدون: العبر، 329/3.

[3]_ هارون بن عبد الله الشاري الصفري: مقدم الصفرية في أيام المعتمد والمعتضد العباسيين، كان شجاعا مهيبا، خرج في أطراف الموصل وتبعه عدد كبير، فقصده المعتضد سنة282هـ/895م، وقاتله بالجيوش، حتى أسره، فوُجه به إلى بغداد، حيث شهر به ثم صلب سنة283هـ/896م. الزركلي: مرجع سابق، 61/8.

[4]_ ابن خلدون: العبر، 329/3.

[5]_ نفس المصدر والصفحة.

[6]_ المسعودي: مروج، 254/4، 255. ابن الجوزي: مصدر سابق، 359/12.

[7]_ ابن الأثير: مصدر سابق، 210/6.

[8]_ عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان(113_172هـ/731_788م): الملقب بصقر قريش، ويعرف بالداخل، ولد بدمشق ونشأ بها، لما انقرض ملك بني أمية هرب إلى بلاد المغرب ثم اتجه صوب الأندلس، حيث أسس الدولة الأموية هناك. الزركلي: مرجع سابق، 338/3.

[9]_ ابن خلدون: العبر، 79/2.

التي أسسها عبد الرحمن بن رستم[1] في بلاد المغرب الأوسط سنة160هـ/776م[2]، وتأسست دولة الأدارسة في المغرب الأقصى سنة172هـ/788م[3]، على يد إدريس بن عبد الله العلوي[4]، وبسبب تأزم الوضع في بلاد المغرب اضطر هارون الرشيد أن يعترف بإبراهيم بن الأغلب[5] أميرا مستقلا سنة184هـ/800م، مقابل دفع إتاوة سنوية لبيت المال[6]، وهذا الوضع إن دل على شيء فإنما يدل على الاعتراف الضمني للرشيد بالتفكك السياسي في الخلافة العباسية[7].

لقد شجعت الاضطرابات التي عرفتها سامراء بعد مقتل المتوكل سنة247هـ/861م على تنامي الحركات الانفصالية، وأصبح أمراء الأطراف "أشبه بأصحاب الإقطاعيات منهم بالعمال الذين يأتمرون بأوامر الخليفة"[8].

وفي المناطق الشرقية للخلافة العباسية نشأت اضطرابات خطيرة ناتجة عن انهيار سلطة الطاهريين، ووقوف بعض المناطق دفاعا عن مصالحها الخاصة[9]، وكانت أولى هذه الاضطرابات في إقليم سجستان[10]، حين تمكن يعقوب بن الليث الصفار[11] من السيطرة عليه سنة248هـ/

---

[1]_ عبد الرحمن بن رستم بن بهرام: مؤسس الإمارة الرستمية ببلاد المغرب، ولد بالعراق في العقد الأول من القرن الثاني الهجري، كان عهده عهد استقرار وبناء، نظم فيه إدارة الدولة، وبسط العدل ووزع الأموال، توفي سنة171هـ/787م. جمعية التراث (غرداية): **معجم أعلام الإباضية من القرن 1هـ إلى 15هـ**، المطبعة العربية، غرداية، ط1، 1999، 3/515_519.

[2]_

[3]_ ابن عذاري المراكشي: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح، ج س كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، (دت)، 1/82_84.

[4]_ إدريس بن عبد الله العلوي، شارك في معركة فخ سنة169هـ/785م، ثم هرب إلى بلاد المغرب، وأقام بمدينة وليلي بالمغرب الأقصى، أسس هناك الدولة الإدريسية سنة172هـ/788م ، توفي مسموما سنة177هـ/793م. الزركلي: مرجع سابق، 1/279.

[5]_ إبراهيم بن الأغلب بن سالم التميمي(140_196هـ/757_812م): كان عامل الزاب، ثم ولاه الرشيد افريقية سنة 184هـ/800م، فنهض بها وضبط أمورها، توفي سنة196هـ/811م. الزركلي: مرجع سابق، 1/33.

[6]_ ابن عذاري: مصدر سابق، 1/92، 93.

[7]_ فاروق عمر: الخلافة، 1/190.

[8]_ سيد أمير علي: **مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي**، تر، رياض رأفة، دار الآفاق العربية، ط1، 2001، 249.

[9]_ شعبان: مرجع سابق، 121.

[10]_ سجستان: ناحية كبيرة وولاية شاسعة، تقع جنوبي هراة، وأرضها رملة سبخة. ياقوت: مصدر سابق، 3/214.

[11]_ أبو يوسف يعقوب بن الليث الصفار: كان في بدايته يعمل الصَفر _النحاس_ صحب رجلا من أهل سجستان مشهورا بقتال الخوارج، ثم هلك هذا الرجل المعروف بصالح بن النضر فخلفه يعقوب، ولكن طموحه كان كبيرا فسيطر على أكثر إقليم فارس، توفي سنة265هـ/878م. ابن خلكان: مصدر سابق، 6/402_420.

862م[1]، وفي سنة253هـ/867م تمكن من السيطرة على هراة[2]وطرد نائب الطاهريين عنها[3]، ثم واصل يعقوب توسعاته فاستولى على كرمان[4] سنة255هـ/868م[5]، ومع شعوره بالقوة منع الصفار خراج فارس سنة255هـ/868م[6]، ما دفع الخليفة المعتمد إلى توليته إمارة خراسان[7]، وطبرستان[8]، وجرجان[9]، والري[10]، وفارس، والشرطة ببغداد[11]، غير أن أطماع يعقوب كانت أكبر من ذلك، حيث حاول الاستيلاء على بغداد، لكن جيوش الخلافة ألحقت به هزيمة فادحة في دير العاقول[12] سنة262هـ/875م[13].

وفي الجانب الآخر عقد لأحمد بن طولون[14] على مصر سنة254هـ/967م، لكنه لم يلبث أن استقل بها مستغلا انشغال الخلافة بفتنة الزنج، والخلافات التي كانت بينه وبين الموفق[15]، ثم زحف على بلاد الشام واستولى على القسم الأكبر منها[16]، وبقيت تحت سيطرة الطولونيين حتى

---

(1)_ ابن تغري: مصدر سابق، 326/2، 327.

(2)_ هراة: من أمهات مدن خراسان، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة، وخيرات كثيرة. ياقوت: مصدر سابق، 456/5.

(3)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 338/5.

(4)_ كرمان: ولاية مشهورة ذات بلاد وقرى ومدن واسعة، تقع بين فارس ومكران وسجستان وخراسان. ياقوت: مصدر سابق، 515/4.

(5)_ الطبري: مصدر سابق، 427/5.

(6)_ نفســه، 428/5.

(7)_ خراسان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق أزادوار، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وتشتمل على أمهات من المدن منها: نيسابور، وهراة، وبلخ. ياقوت: مصدر سابق، 401/2.

(8)_ طبرستان: بلاد واسعة تقع بين الري وقومس وبلاد الديلم والجبل. نفســه، 15/4.

(9)_ جرجان: مدينة مشهورة تقع بين طبرستان وخراسان. نفســه، 139/2.

(10)_ الري: قصبة بلاد الجبال، كثيرة الفواكه والخيرات. نفســه، 132/3.

(11)_ الطبري: مصدر سابق، 504/5.

(12)_ دير العاقول: يقع بين المدائن والنعمانية، بينه وبين بغداد خمسة عشر فرسخا. ياقوت: مصدر سابق، 590/2.

(13)_ الطبري: مصدر سابق، 505/5. المسعودي: مروج، 199/4، 200.

(14)_ أبو العباس أحمد بن طولون(220_270هـ/835_883م): عينه القائد التركي بايكباك نائبا له على مصر سنة254هـ/ 864م، استولى على دمشق والشام وأنطاكية والثغور في مدة انشغال الموفق بحرب الزنج، يوصف بالعدل والجود والتواضع. ابن خلكان: مصدر سابق، 173/1، 174.

(15)_ الطبري: مصدر سابق، 426/5.

(16)_ نفســه، 519/5. المسعودي: مروج، 211/4_213.

سنة 292هـ/904م عندما تمكن الخليفة المكتفي من القضاء على الدولة الطولونية[1].

ولم يكن استغلال الظروف والطمع في السلطة هو السبب الوحيد لثورات الأقاليم، بل كان الدفاع عن المصالح الخاصة للإقليم سببا آخر للثورة ومحاولة الانفصال، ففي سنة250هـ/864م ثار أهل طبرستان خلف الحسن بن زيد بن محمد العلوي[2] بعد أن حاول الطاهريون السيطرة على بعض أراضيهم[3]، وتمكن الحسن من تأسيس إمارة علوية منفصلة عن الخلافة العباسية[4].

تمكنت هذه الحركات من السيطرة على القسم الأكبر من الطريق التجاري الرابط بين الشرق والغرب، وأغلب المنافذ التجارية على البحر الأحمر والبحر المتوسط[5]، ونتج عن تزايد الاتجاه في هذه الولايات للدفاع عن مصالحها الاقتصادية تراجعا كبيرا في مداخيل الحكومة المركزية التي كان استمرارها متوقفا على استمرار تدفق الأموال من هذه الولايات[6].

من جنب لآخر كان لاحتجان أصحاب الضمان أموال ولاياتهم وإظهار العصيان للخلافة، أثره السلبي على الخزينة العباسية، فقد كان هؤلاء يستغلون ـهم أيضاـ اضطرابات المركز لتأخير أو منع أموال الضمان، مثل يوسف بن أبي الساج الذي منع أموال أرمينية وأذربيجان مدة خمس سنوات(299ـ304هـ/911ـ916م)[7]، فبلغ المال الذي ضاع خلال هذه المدة خمسة ملايين (5 000 000) دينار[8]، وفي سنة319هـ/931م قطع محمد بن ياقوت أموال فارس وكرمان وكان يتولاهما، واستمر على ذلك إلى أن ملك علي بن بويه[9] فارس سنة322هـ/933م[10]، وفي سنة323هـ/934م قطع ابن رائق مال واسط والبصرة محتجا باجتماع الجيش عنده وحاجته إلى

---

(1)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 110/6.

(2)_ الحسن بن زيد بن محمد بن العلوي: مؤسس الإمارة العلوية بطبرستان، دامت إمرته عشرين عاما(250ـ270هـ/ 864ـ883م)، كانت كلها حروب ومعارك، توفي بطبرستان سنة270هـ/883م. الزركلي: مرجع سابق، 191/2، 192.

(3)_ الطبري: مصدر سابق، 363/5.

(4)_ نفســه، 364/5، 365. شعبان: مرجع سابق، 121.

(5)_ ابن خرداذبه: مصدر سابق، 153ـ155. ابن الفقيه: مصدر سابق، 270، 271. شعبان: مرجع سابق، 137.

(6)_ شعبان: مرجع سابق، 141. عبد الجبار ناجي: مرجع سابق، 185.

(7)_ مسكويه: مصدر سابق، 27/5، 28.

(8)_ نفســه، 66/5.

(9)_ أبو الحسن علي بن بويه بن فناخسرو الديلمي: أول من ملك من بني بويه، استولى على العراق وفارس، كانت وفاته سنة 380هـ/990م، ودفن بشيراز. ابن خلكان: مصر سابق، 399/3، 400.

(10)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 213/6.

صرف المال عليه[1]، وتبعه في ذلك البريديون فقطعوا مال الأهواز سنة325هـ/936م[2]، وتمكنوا بواسطة صداقتهم لابن مقلة، وبخبث أساليبهم من التدرج من جباة عاديين إلى حكام يحكمون مناطقهم حكما مستقلا[3].

وبحلول سنة325هـ/936م كانت أكثر البلاد يحكمها أمراء مستقلون، ولم يبق بيد الخليفة وأمير الأمراء غير بغداد والسواد المخرب[4]. وقد أدى انفصال هذه الأقاليم وانقطاع واردها إلى اختلال التوازن بين المداخيل والمصاريف، وغلاء الأسعار، واشتداد حدة الاضطراب الاجتماعي.

يتضح مما سبق أن الأزمات التي عرفها الاقتصاد العباسي خلال هذه الفترة لم تكن ناتجة عن سبب واحد معين، وإنما كانت نتيجة تفاعل بين عوامل طبيعية وبشرية مختلفة ساهمت في تعميق حدتها، ومضاعفة تأثيراتها على الدولة والمجتمع، ويمكن الإشارة إلى أن بعض الحركات كالزنج والقرامطة قد لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية دورا مهما في اندلاعها.

---

[1]_ مسكويه: مصدر سابق، 188/5. الهمداني: مصدر سابق، 93.

[2]_ ابن كثير: مصدر سابق، 498/7.

[3]_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 171.

[4]_ مسكويه: مصدر سابق، 206/5، 207. الهمداني: مصدر سابق، 101. ابن الجوزي: مصدر سابق، 366/13.

الفصل الثاني: مظاهر الأزمات الاقتصادية في العراق

أولا: الأزمة المالية

ثانيا: الأزمة الزراعية

ثالثا: أزمات الغلاء

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كانت الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الخلافة العباسية نتيجة حتمية للتطورات الحاصلة داخل العالم الإسلامي، فتوقف موجات الفتوحات، وبداية انحسار أراضي الخلافة بسبب حركة الانفصال الشديدة التي عرفتها أكثر الأقاليم، واستفحال الاضطرابات السياسية في العراق مركز الحكم، إضافة إلى عجز الإدارة العباسية عن إصلاح نفسها ووضع حد للتجاوزات الحاصلة داخلها، نتج عن ذلك كله أزمات اقتصادية _مالية بالخصوص_ أخذت ملامحها تبرز منذ العصر العباسي الأول(132_247هـ/749_861م)، فكيف ظهرت هذه الأزمات؟ وما هي مظاهرها ؟ وما هي السياسة التي اتبعتها الإدارة لمعالجتها والحد من آثارها؟.

أولا: الأزمة المالية

1_ بوادر الأزمة ومظاهرها

إن الانهيار المالي الذي عرفته الخلافة العباسية خلال الفترة(247_334هـ/861_945م) كان نتيجة طبيعية للاضطرابات السياسية التي عصفت بالخلافة، وما نتج عنها من إهمال للزراعة والتجارة، وتراجع إيرادات الدولة، في وقت ظلت فيه النفقات على حالها، بل ازدادت مع نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[1] .

ومنذ العصر العباسي الأول أخذت ملامح الأزمة المالية تبرز ببطء، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة بعض قوائم إيرادات الدولة التي بين أيدينا، فقد بلغت إيرادات الدولة في عهد هارون الرشيد(170_193هـ/786_808م) أربعمائة وتسعون مليونا وثلاثمائة وسبعون ألف (000 370 490) درهم[2]. لتشهد انخفاضا حادا في منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، حيث بلغت الإيرادات ثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليونا وثمانمائة وخمسة وخمسون ألفا وثمانمائة وأربعون (840 855 334) درها[3]، لتواصل تراجعها وتبلغ في قائمة إيرادات الدولة لعلي بن عيسى

---

(1)_ مسكويه: مصدر سابق، 135/5.

(2)_ الجهشياري: مصدر سابق، 229_234. محمد ضياء الدين الريس: **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار الأنصار، مصر ط4، 1977، 490_493. وقد بلغت قيمة الدينار 15درهما.

(3)_ ابن خرداذبه: مصدر سابق، 8، 14، 39، 48، 57، 74، 84، 94. الريس: مرجع سابق، 498_504. وتبلغ قيمة الدينار15درهم.

سنة306هـ/918م مائتين وثلاثة عشر مليونا ومائتين وأربعة وخمسون ألفا وأربعمائة (400 254 213) درهم[1].

إضافة إلى ذلك فإنه من خلال حاصل بيت مال الخلفاء، نلاحظ تراجع الأموال التي خلفها الخلفاء منذ العصر العباسي الأول والى غاية عصر المقتدر بالله(295_320هـ/907_932م)، وهو ما يوضح لنا تراجع نسبة الأموال التي تحمل إلى بيوت الأموال لأسباب بيناها سابقا، فبعد أن بلغ حاصل بيت المال ذروته في عهد هارون الرشيد الذي خلف تسعمائة مليون (000 000 900) درهم[2]، تراجع في عهد الخليفة الواثق(227_232هـ/841_846م) حيث خلف خمسة ملايين(000 000 5) دينار، وخمسة عشر مليون(000 000 15) درهم[3]، وتواصل الانخفاض في عهد الخليفة المتوكل(232_247هـ/846_861م) الذي قتل وحاصل بيت ماله مليون (000 000 1) دينار وخمسون مليون(000 000 50) درهم[4]، ولما تولى المستعين الخلافة سنة248هـ/862م، كان في بيت مال الخلافة حوالي مليون (000 000 1) دينار فقط[5].

كان هذا التراجع الذي شهده بيت مال الخلافة نتيجة طبيعية لسوء الإدارة، وانشغال القادة الأتراك بتثبيت مراكزهم السياسية، واستمرار الفرق العسكرية في التنازع والخلاف[6]، ولا يخفى أن الاضطرابات السياسية عامل مثبط للنشاط الزراعي والتجاري، حيث أدى إهمال الأراضي الزراعية وقنوات الري، إلى نقصان العمارة، وبالتالي تناقص إيرادات الدولة وإفلاس الخزينة.

برزت أزمة الخزينة بشكل واضح خلال الفوضى العسكرية التركية، حيث عجزت الإدارة عن توفير المال اللازم للجيش، الأمر الذي أدى إلى الثورات المتكررة للجند بسبب تأخر الأرزاق[7]، ففي سنة249هـ/863 ثار الجند مطالبين بأرزاقهم، ولما عجزت الإدارة عن دفعها قتلوا القائد أوتامش وكاتبه شجاع بن القاسم[8]، وفي سنة252هـ/866م شغب جند بغداد على

---

[1]_ الزهراني: مرجع سابق، 59_66. وكانت قيمة الدينار تبلغ آنذاك 14.5 درهم.

[2]_ الطبري: مصدر سابق، 26/4.

[3]_ الرشيد: مصدر سابق، 218.

[4]_ نفس المصدر والصفحة.

[5]_ ابن تغري: مصدر سابق، 328/2.

[6]_ فاروق عمر: الخلافة، 28/2.

[7]_ يُقصد بالأرزاق الأجور، حيث كانت تدفع نقدا وليس عينا.

[8]_ الطبري: مصدر سابق، 358/5. ابن كثير: مصدر سابق، 316/7.

محمد بن عبد الله بن طاهر وطالبوا بأرزاقهم "وعظم الخطب في ذلك"[1]، وفي السنة التالية قتل القائد وصيف بسبب تأخر أرزاق الجند مدة أربعة أشهر[2]. ولم يسلم حتى الخلفاء من هذه الثورات، ففي سنة255هـ/868م عزل الخليفة المعتز ثم قتل، بعد أن عجز عن تلبية مطالب الجند الذين ثاروا بسبب تأخر أرزاقهم[3]، وهذا مثال على سوء أدب هؤلاء الجند وقلة احترامهم لمؤسسة الخلافة والخليفة.

ونتيجة لفوضى الخلافة خلال فترة السيطرة التركية، استفحلت الثورات في أرجاء مختلفة من العالم الإسلامي، وتنامت حركة انفصال الأقاليم عن المركز، فنتج عن ذلك اشتداد الضائقة المالية حوالي عام270هـ/883م، فظهرت فكرة الاقتراض، وأول ما ظهر ذلك في صورة قرض غير مضمون الرد، حيث احتاج الموفق إلى مال يخرج به الجند لمحاربة الصفار، فطلب من صاعد ابن مخلد[4] الاحتيال في ذلك قائلا له: "أريد أن تأخذ من التجار قرضا، وتوظف عليهم وعليك وعلى الكتاب والعمال مالا نستعين به على إخراج راشد، فإذا اتسعنا رددناه عليهم"[5].

ولما تولى المعتضد الخلافة كانت الدنيا "...مُنغَلقة بالخوارج، والأطماع مُستَحكِمة من جميع الجوانب، والمواد قاصرة، والأموال معدومة...وليس في الخزائن موجود من مال ولا صياغة"[6]، واحتاج الوزير أبو القاسم عبيد الله بن سليمان[7] في كل يوم إلى ما لابد منه من النفقات ما قيمته سبعة آلاف(000 7) دينار، وتعذر عليه القيام بها، فلجأ إلى أبي العباس وأبي الحسن ابني الفرات فأشارا عليه بتضمين أحمد بن محمد الطائي[8] "أعمال الكوفة والقصر، وباروسما الأعلى

---

[1]_ مسكويه: مصدر سابق، 195/4.

[2]_ اليعقوبي: تاريخ، 502/2. الطبري: مصدر سابق، 421/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 335/5.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 430/5، 431. ابن الأثير: مصدر سابق، 341/5، 342.

[4]_ صاعد بن مخلد: وزير من أهل بغداد، كان نصرانيا وأسلم على يد الموفق العباسي، واستكتبه سنة256هـ/878م، لُقِب بذي الوزارتين، سجنه الموفق سنة272هـ/885م وصادر أمواله، فظل في السجن إلى سنة275هـ/888م، توفي سنة 276هـ / 889م. الزركلي: مرجع سابق، 187/3.

[5]_ الشابشتي: مصدر سابق، 175. آدم متز: مرجع سابق، 244، 245.

[6]_ الصابئ: الوزراء، 13.

[7]_ أبو القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب الحارثي(226_288هـ/840_900م): وزير من أكابر الكتاب، استوزره المعتمد العباسي، وأقره بعده المعتمد، استمر في الوزارة مدة عشر سنين إلى وفاته سنة288هـ/900م. الزركلي: مرجع سابق، 194/4.

[8]_ أحمد بن محمد الطائي: أحد القادة الأمراء في العصر العباسي، عقد له المعتمد سنة271هـ/884م على المدينة وطريق مكة، ثم ولاه الكوفة وسوادها، وطريق خراسان وسامراء، وشرطة بغداد وخراج قُطْرُبُّل ومَسْكَن، غضب عليه الموفق سنة275هـ/888م فحبسه، ثم أطلقه وأعاده إلى ولاية الكوفة، ولم يزل واليا عليها إلى أن توفي سنة281هـ/894م. الزركلي: مرجع سابق، 205/1.

والأسفل[1]، وما يجري مع ذلك، وقررا معه الضمان على أن يحمل من ماله في كل يوم سبعة آلاف دينار"[2]، وهكذا فقد كان الضمان في هذه الفترة نتيجة حتمية للظروف المالية الحرجة التي تمر بها الخلافة العباسية.

وخلال عهد الخليفة المعتضد والمكتفي(289_295هـ/901_907م) شهدت الخلافة العباسية استقرارا سياسيا معتبرا ساعد على الازدهار الاقتصادي، وتحسنت الحالة المالية للدولة، فبلغ ما خلفه المكتفي خمسة عشر مليون(15 000 000) دينار[3]، لكن بتولي المقتدر(295_320هـ/907_932م) الخلافة أخذت الأمور المالية للدولة بالاضطراب مجددا، بسبب إسراف القصر في النفقات، وانقسام الجهاز الإداري في المركز وجشعه، وطمع الجند في الأموال، وتقلص أراضي الخلافة[4]، فبرزت الأزمة المالية من جديد، وكانت السبب في عزل أو استعفاء أكثر وزراء الربع الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي[5]، لفشلهم في إيجاد الحلول لها، فقد عزل الوزير أبو الحسن بن الفرات عن الوزارة سنة299هـ/911م بعد أن طلب قرضا من الخليفة المقتدر بالله نتيجة إفلاس الخزينة العامة[6]، كما عزل خلفه أبو علي الخاقاني بسبب سُخْفِه وتهور سياسته التي أدت إلى "إخلال الأعمال، ووقوف الأموال، وقُصور المواد، وتضاعف الاستحقاقات، واشتداد المطالبات وشغب الجند شغبا بعد شغب"[7].

ومع استمرار العجز المالي تواصلت عمليات عزل الوزراء، ففي سنة312هـ/924م شغب الجند على الوزير أبي القاسم الخاقاني بسبب تأخر أرزاقهم، فعزل عن الوزارة وولي أبو العباس الخصيبي خلفا له[8]، لكن هذا الأخير لم يلبث أن أضاق إضافة شديدة سنة314هـ/926م، واضطربت أموره فعزل عن الوزارة[9]، وتولى الوزارة بعده علي بن عيسى غير أنه ما لبث أن

---

(1)_ باروسما الأعلى والأسفل: ناحيتان من سواد بغداد. ياقوت: مصدر سابق، 381/1.

(2)_ الصابئ: الوزراء، 14.

(3)_ الطبري: مصدر سابق، 670/5.

(4)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 42.

(5)_ يُنظر الملحق رقم: 1.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 34.

(7)_ نفســه، 286.

(8)_ الهمداني: مصدر سابق، 47.

(9)_ مسكويه: مصدر سابق، 84/5.

استعفى عنها، "وكان سبب ذلك أن عليا لما رأى نقص الارتفاع، واختلال الأعمال بوزارة الخاقاني والخصيبي، وزيادة النفقات...للخدم والحرم، ولا سيما والدة المقتدر، هاله ذلك وعَظُم عليه"، فاستعفى عن الوزارة سنة316هـ/928م[1]، ونتيجة لاستقالته أصاب الخزينة عجزا مزمنا، وصارت غير قابلة لأي إصلاح بعده[2].

وفي سنة319هـ/931م عزل وزيران من منصبهما بسبب الأزمة المالية، فقد عزل سليمان ابن الحسن بن مخلد عنها في شهر رجب، ليتبعه الكَلْوَذاني، الذي عزل في شهر رمضان من نفس السنة[3]، و لم تدم أيام خليفتهما الحسين بن القاسم طويلا، حيث عزل عن الوزارة في ربيع الآخر 320هـ/932م[4].

وفي سنة324هـ/935م ثار الجند مطالبين بأرزاقهم وعجز ابن مقلة عن تلبية مطالبهم، فقبضوا عليه، وأحرقوا داره، وطلبوا من الخليفة استيزار غيره، فعين في مكانه عبد الرحمن ابن عيسى أخو علي بن عيسى، لكنه مالبث أن عزل بسبب عجزه عن تسيير أمور الخلافة[5].

وكان اشتداد الأزمة المالية يدفع الوزراء إلى اتخاذ تدابير مختلفة للحد من آثارها، كطلب القروض من التجار وغيرهم، فأبو علي الخاقاني قسط على أصحاب الدواوين والقضاة مالا على وجه القرض الذي يُسَبَبُ لهم عوضه على النواحي[6]، وفي وزارته الأولى(301_304هـ/913_916م) استسلف علي بن عيسى من التجار عشرة آلاف(000 10) دينار بِرِبْح دانق ونصف فضة في كل دينار، يُلزمه في كل شهر ألفان وخمسمائة(2500) درهم أرباحا[7]، وواضح أن هذه المعاملة ربا صريحا، غير أن الأستاذ الزهراني يُفَند هذه الرواية ويرى أنها مدسوسة عليه لأغراض شخصية، أو أنه نفذ أمرا صدر إليه من دار الخلافة، وذلك لاتصاف علي بن عيسى بالتقوى والورع والتزامه بأوامر الشريعة الإسلامية[8]، ومن جهتنا فإننا نعارض رأي الأستاذ الزهراني في

---

(1)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 192/6. ابن خلدون: العبر، 375/3.

(2)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 167.

(3)_ مسكويه: مصدر سابق، 120/5. الهمداني: مصدر سابق، 64.

(4)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 219/6.

(5)_ الصولي: مصدر سابق، 81. ابن كثير: مصدر سابق، 494/7.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 285.

(7)_ نفســه، 93.

(8)_ الزهراني: مرجع سابق، 31.

كونه أمرا صادرا من دار الخلافة؛ إذ أنه من غير الوارد أن يتدخل الخليفة أو حاشيته في مثل هذه الأمور، كما أن الظروف المالية الصعبة التي تعاني منها الخلافة قد تكون دفعت الوزير إلى اتخاذ هذا الإجراء.

وفي بعض الأحيان يلجأ الوزراء إلى الاقتراض من بيت مال الخاصة[1] عند تعذر الأموال واشتداد الحاجة إليها، فقد قام أبو علي الخاقاني باقتراض مليون وستمائة ألف(000 600 1) دينار مدة وزارته لتغطية العجز في الموازنة[2]، وفي سنة312هـ/924م شغب الفرسان لطلب أرزاقهم فاضطر الخليفة المقتدر إلى إخراج ثلاثمائة ألف(000 300) دينار من بيت مال الخاصة وفرقها عليهم[3]، وقد نتج عن سياسة الإنفاق غير المنظم من بيت مال الخاصة في عصر المقتدر، تراجع أهميته _بعد أن كان خير سند للخزينة العامة_ لسوء التدبير وكثرة التبذير، وبذلك ازدادت أزمة بيت المال شدة، وتعسر الاحتفاظ بالتوازن بين الدخل والصرف، وعاد الخليفة يشكو دائما قلة المال[4].

وقد يلجأ الوزراء إلى بيع الضياع وأمتعة الخلافة لسد الحاجة العاجلة للأموال، فبعد عزل الخليفة المقتدر عن الخلافة سنة317هـ/929م ثم إعادته، نفذت الأموال في صلة البيعة، فاضطر الوزير ابن مقلة إلى بيع ما في الخزائن من الأمتعة والجواهر لِيُتِم أُعْطِيات الجند[5]، وفي سنة 319هـ/931م اشتدت الضائقة المالية بسبب قطع محمد بن ياقوت أموال فارس وكرمان وكان يتولاهما[6]، فاضطر الوزير الحسين بن القاسم إلى بيع ما قيمته خمسمائة ألف(000 500) دينار من الضياع، "واستسلف من مال سنة320هـ/932م شطره قبل افتتاحها بشهور، و لم يبق له وجه حيلة لتمام نفقات سنة319هـ/931م"[7]، ولما بويع القاهر بالخلافة سنة320هـ/932م خرج أمره ببيع دار الوزارة وصرف ثمنها في مال الصلة[8]، ورغم ذلك فإن هذا الإجراء لم يف بمال صلة

---

(1)_ بناه الخليفة المعتضد، ويبدو أنه كان مخصصا للظروف الخاصة والنوائب. الصابئ: الوزراء، 157.

(2)_ نفســـه، 285.

(3)_ مسكويه: مصدر سابق، 80/5.

(4)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 161.

(5)_ الهمداني: مصدر سابق، 62. ابن الأثير: مصدر سابق، 202/2، 203.

(6)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 213/6.

(7)_ مسكويه: مصدر سابق، 128/5.

(8)_ نفســـه، 147/5، 148.

البيعة، فاضطر الوزير ابن مقلة إلى بيع ضياع وأملاك أخرى لتمام صلة البيعة بمليونين وأربعمائة ألف (2 400 000) دينار[1]، وقد أدت هذه السياسة إلى تقلص ممتلكات الخلافة من الضياع والأبنية والمتاع، سواء بسبب عمليات البيع العشوائي(ابن مقلة)، أو بسبب الإسراف في توزيع الاقطاعات(أبو علي الخاقاني)، أو بسبب التهاون والإهمال(الخصيبي)، وكذلك بسبب الفساد الذي استشرى في الإدارة العباسية[2].

استمرت أزمة الخزينة بعد مقتل الخليفة المقتدر سنة320هـ/932م، واشتدت حدتها أكثر في عهد الخليفة الراضي(322_329هـ/934_940م)، ويتضح من محاورة لهذا الخليفة في أحد مجالسه أن منصب الخلافة لم يعد له أهمية بالغة في ظل الاضطرابات الحاصلة داخل الخلافة، واستئثار القادة العسكريين بالحكم، وانفصال أكثر الأقاليم، بحيث لم يعد بيد الخليفة غير بغداد والسواد المخرب، إضافة إلى إفلاس الخزينة واستفحال ثورات الجند المطالبين بالأموال، حيث يقول: "والله لقد جاءني هذا الأمر وما شرعت فيه ولا أحببته، ولا علم الله ذاك مني في سر ولا علانية، لا جهلا مني ما فيه من الشرف والجلالة، لكن لتغير الأحوال، وقلة الأموال، وكلب الجند، وخراب الدنيا، وإنه يستصحبني من الهم والأسف والغيظ والاهتمام أكثر مما يُؤمل من السرور واللذة"[3].

وقد دفعت الظروف السياسية المضطربة، والأزمة المالية الخانقة، الخليفة الراضي إلى الاستنجاد بأبي بكر محمد بن رائق _أمير واسط والبصرة_ وتوليته إمرة الأمراء، فأصبحت له "رياسة الجيش...ورد عليه تدبير أعمال الخراج والضياع، وأعمال المعاون في جميع النواحي، وفوض إليه تدبير المملكة، وأمر أن يخطب له على جميع المنابر في الممالك وبأن يكنى"[4]، وبالتالي أصبحت الوزارة وظيفة رمزية، كما لم يبق للخليفة أي سلطة سوى نفوذه الديني كخليفة للمسلمين.

باستحداث نظام إمرة الأمراء أصبح الجيش هو المتحكم في إدارة الدولة الإسلامية، ويبدو أن الراضي _وبوحي من الظروف التي تمر بها الخلافة_ قدر أن استعادة الخلافة لقوتها يكمن في الاعتماد على قائد قوي، يتمتع بسلطة واسعة ونفوذ كبير على مجموعة من الجند، الذين ينقادون

---

[1]_ نفسه، 149/5.

[2]_ Simha sabari : **mouvement populaires A Bagdad A l'époque abbasside, IX^e-XI^e siècles**, librairie D'Amérique et d'orient, paris, 1981, 48.

[3]_ الصولي: مصدر سابق، 16.

[4]_ مسكويه: مصدر سابق، 198/5. **يُنظر**: ابن الأثير: مصدر سابق، 254/6. ابن كثير: مصدر سابق، 495/7.

إليه أكثر مما ينقادون إلى الخليفة، فهم يميلون حيث وجد المال، وحيث رجحت كفة القوة، ولذلك يتكتلون مع القائد القوي وليس مع الخليفة الضعيف[1]. لكن السؤال المطروح هو: هل نجح نظام إمرة الأمراء في إيجاد الحلول لأزمة الخزينة؟

إن النتيجة التي نصل إليها من خلال النصوص المتوفرة لدينا هي أن هذا النظام لم ينجح في تحسين أوضاع الخلافة، ووضع حد للأزمة المالية، حيث أنه وبحلول سنة325هـ/936م اضطر ابن رائق نتيجة اشتداد الضائقة المالية إلى أخذ آنية الذهب والفضة، فضربت ووزع المال على الجند[2]، وفي سنة326هـ/937م توجه الراضي نحو الموصل لمحاربة الحسن بن عبد الله بن حمدان، فنصحه جلساؤه بعدم قصد ابن حمدان والبقاء في بغداد للدفاع عنها ضد ابن رائق، فقال الراضي: "إنما كانت بغداد حيث كان في بيت المال بها عشرة آلاف ألف(000 000 10) دينار في أيام المعتضد...فأما ولا مال بها فهي كسائر البلدان"[3]. وذلك أن بغداد قد فقدت كثيرا من رونقها وجمالها وأهميتها لانعدام الأموال، وكثرة المنازعات داخلها.

وفي ظل هذه الأوضاع كانت الحكومة تلجأ أحيانا إلى تقديم جباية الخراج على النوروز المعتضدي نتيجة للحاجة العاجلة للأموال، مثلما فعل البريديون سنة330هـ/941م عندما جبوا الخراج في شهر مارس[4]، وما حدث سنة331هـ/942م في عهد أمير الأمراء ناصر الدولة الحمداني[5]، وقد ألحق هذا لتغيير في موعد جباية الخراج ضررا فادحا بالفلاحين، الذين أصبحوا مجبرين على دفع الخراج قبل نضج الغلات، وبينما ساعد هذا الإجراء على علاج بعض ما يعانيه بيت المال من ضائقة مالية بصورة مؤقتة، فإنه من جهة أخرى كان له في المدى البعيد ضررا كبيرا على اقتصاد الدولة عامة[6].

وهكذا فإن الخلافة العباسية لم تستفد من هذا النظام الذي أدخله الراضي لإقالة الخلافة من عثرتها المالية، بل زادت الأحوال سوءا، خاصة إذا علمنا أن فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/

---

[1]_ فاروق عمر: الخلافة، 64/2، 65.

[2]_ الصولي: مصدر سابق، 101.

[3]_ نفســـه، 115.

[4]_ مجهول: **العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تح، عمر السعيدي، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية دمشق، 1973، 365/4.**

[5]_ الصولي: مصدر سابق، 238.

[6]_ تقي الدين الدوري: مرجع سابق، 297.

935_945م) كانت عبارة عن سلسلة منازعات لا تنقطع بين رجالات الدولة الذين عمل كل منهم على الاستئثار بالسلطة وتولي إمرة الأمراء[1]، وقد انتهت هذه الفترة بدخول البويهيين بغداد سنة334هـ/945م.

2_ الضرائـــب

هناك تباين بين آراء الفقهاء في الضرائب وتطبيقها في الواقع، ومع نهاية القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي توقفت موجة الفتوحات الإسلامية، وفقدت غنائم الحرب، وأخذت أراضي الخلافة في الانحسار، في وقت كاد دفع الزكاة من قبل الأغنياء يقتصر على زكاة الأموال والزروع[2]، فتقلصت موارد بيت المال، ومن جهة أخرى بقيت الماكينة الإدارية على سعتها وكثرة موظفيها، وارتفعت الرواتب عما كانت عليه من قبل، ووصلت نفقات البلاط حد البذخ الزائد[3]، لذلك كان على الدولة الزيادة في الخراج واللجوء إلى "الاستخراج"[4] لتحقيق التوازن بين الدخل والخرج وإلا فالأزمة حتمية[5].

♦ الخراج والعُشر

لم تكن جباية الخراج في السواد ثابتة[6]، فبعد أن كانت تتم على أساس المساحة المزروعة عدل بها الخليفة المهدي(158_169/774_785م) إلى نظام المقاسمة، بسبب انخفاض السعر[7]، ثم

---

[1]_ حسن إبراهيم حسن: **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، دار الجيل، بيروت، ط15، 2001، 41/3.

[2]_ التنوخي أبو علي المحسن بن علي(ت384هـ/994م): **الفرج بعد الشدة**، تح، عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، 1978، 232. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 182.

[3]_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 182.

[4]_ يقصد بالاستخراج هنا استحداث ضرائب جديدة، واللجوء إلى التعسف في استخراج الضرائب الشرعية. **انظر**: الجابري: مرجع سابق، 256.

[5]_ نفس المرجع والصفحة.

[6]_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 182.

[7]_ الماوردي: مصدر سابق، 196. الريس: مرجع سابق، 402_405.

أشار الوزير أبو عبيد الله معاوية بن يسار على المهدي أن يجعل أراضي الخراج مقاسمة بالنصف إن سقي سيحا وفي الدوالي على الثلث، وفي الدواليب على الربع[1]، وفي سنة172هـ/788م جعل هارون الرشيد (170_193هـ/786_809م) المقاسمة على النصف بعدما كان يؤخذ العشر زيادة على النصف[2]، واستمر ذلك إلى سنة204هـ/819م عندما أمر المأمون(198_218هـ/813 _ 833م) بمقاسمة أهل السواد على الخُمُسين بعدما كانوا يُقاسمون على النصف[3]، لكن هذه السياسة أغفلت في كثير من الأحيان، حيث كانت الشكوى متكررة من أساليب الجباية ومن التجاوز فيها[4].

في وزارة علي بن عيسى الأولى(301_304هـ/913_916م) شكا بعض أهالي فارس ضريبة التكملة التي فرضت عليهم، وترجع هذه الضريبة إلى سنة255هـ/868م عندما استولى يعقوب الصفار على فارس، فجلا قوم من أرباب الخراج عنها لسوء معاملة الصفار لهم، ففرض خراجهم على الباقين، واستمر ذلك إلى وزارة علي بن عيسى الأولى حيث ورد قوم من أهل الخراج إلى حضرته وقالوا: "نمنع غلاتنا، وتعتاق في الكناديج _الصوامع_ حتى تهلك...ونُطالَبُ بتكملة ما أوجبه الله علينا، فتدعونا الضرورة إلى بيع أنفسنا وشعور نسائنا وأدائها، حتى تُطلَق الغلة وهي على هذه الصورة _ثم رموا من أكمامهم تينا يابسا وخوخا مقددا_ وقالوا: وهذا كله بلا خراج لقوم آخرين، والبلد فتح عنوة، فإما تساوينا في العدل أو الجور"[5]، فأفهى علي ابن عيسى ذلك إلى المقتدر، فجمع القضاة والفقهاء ومشايخ الكتاب والعمال في دار الوزارة للتشاور في أمر ضريبة التكملة، فانتهى أمرهم ببطلانها، وإعادة فرض الخراج على الأشجار المثمرة التي كانت معفية منه[6]، وقد بلغ مال هذه التكملة في سنة302هـ/914م مليون(000 000 1) دينار[7].

---

(1)_ الماوردي: مصدر سابق، 196.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 622/4.

(3)_ نفسه، 151/5.

(4)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 183.

(5)_ الصابئ: الوزراء، 366_368.

(6)_ نفسه، 368.

(7)_ نفسه، 371.

وفي سنة313هـ/925م كتب علي بن عيسى إلى عامل ديار ربيعة: "...وقد ورد الحضرة... جماعة من وجوه التناء[1] والمزارعين من ديار ربيعة، متظلمين مما عوملوا به في سني إحدى واثنتين وثلاث عشرة وثلاثمائة، من إكراههم على تضمين غلاتهم بالحزر والتقدير، وإلزامهم حق الأعشار في ضياعهم على التربيع، واستخراج الخراج منهم على أوفر عبرة(معدل) قبل إدراك غلاتهم وثمارهم"، وأمر الوزير عامله أن يرجع الضرائب إلى رسومها الاعتيادية[2]. وفي سنة321هـ/933م شكا أهل الكوفة إلى علي بن عيسى الذي كان يتولى واسط من ظلم العامل الذي كان يقدر أثمان الفواكه بأكثر من سعر السوق، ثم يجبي الضريبة نقدا على أساس هذا التقدير، فكتب إليه علي بن عيسى يأمره بأن يأخذ الخراج بالمقاسمة، أي أخذ نسبة من الحاصل[3].

وكان الخليفة المعتضد قد أمر في سنة283هـ/896م بافتتاح الخراج في النوروز المعتضدي (11جوان)، بعد أن كان تقدم النوروز الفارسي يضر بالفلاحين ويضطرهم إلى الاقتراض وهجرة أراضيهم[4]، لكن مع ذلك استمرت هذه الممارسات في تقديم جباية الخراج بسبب أزمة الخزينة، فمثلا ابتدأ البريديون جباية الخراج في سنة330هـ/941م في شهر مارس والزرع لم ينضج بعد "فخبط الزراع حتى تهاربوا"[5]، وفي سنة331هـ/942م افتتح ناصر الدولة الحمداني أيضا الخراج قبل النوروز المعتضدي رغم شكايات الفلاحين[6].

ورغم أن الشرع ينص على أن تدفع الأراضي العشرية عشر حاصلها فقط[7]، فإن الواقع غير ذلك، ففي سنة313هـ/925م شكا بعض زراع بادوريا أنهم أكرهوا في سنوات311هـ/ 923م،

---

(1)_ التناء: ج تانئ: هم أهل البلد من الزراع وأصحاب الضياع. محمد عمارة: مصدر سابق، 112.

(2)_ الصابئ: الوزراء، 363.

(3)_ نفســـه، 386. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 183.

(4)_ يُنظر: البيروني أبو الريحان محمد بن أحمد(ت440هـ/1048م): **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، تح، إدوارد ساخو، ليبزج، 1923، 21. أبو الفداء: مصدر سابق، 378/1.

(5)_ مسكويه أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب(ت421هـ/1030م): **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، تح، هـ ف أمدروز، مكتبة المثنى، بغداد، (دت)، 25/2.

(6)_ الصولي: مصدر سابق، 238.

(7)_ يُنظر: يحي بن آدم القرشي(ت203هـ/818م): **كتاب الخراج**، تح، حسين مؤنس، دار الشروق، مصر، ط1، 1987 70. أبو عبيد القاسم بن سلام(ت224هـ/838م): **الأموال**، تح، محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط3، 1981، 57.

312هـ/924م، 313هـ/925م، على دفع العشر على المساحة، وبذلك دفعوا أكثر من العشر[1]، ولما استولى البريديون على البصرة سنة330هـ/941م فرضوا على كل جريب[2] من الحنطة والشعير من أراضي العشر عشرين درهما[3]، فنتج عن ذلك أن "...كانت العمارة تنقص في كل سنة لأجل جور البريديين وعمالهم، وهم يطالبون بالعبرة، فنقص مال العبرة عن جريان العمارة فزاد ذلك ما كان يلزمه في السنة التي قبلها، وكان قد قحط أهل البصرة بالمحاصرات التي لحقتهم، فألزموا أن يزرعوا تحت النخل حنطة وشعيرا، فلما فعلوا أُلزِموا على كل جريب أربعين درهما، فقصروا في العمارة"[4].

♦ ضريبة المواريث:

يبدو أن أول ما فرضت هذه الضربة في عهد الخليفة المعتمد(256_279هـ/869_892م)[5]، واستمرت إلى عهد الخليفة المعتضد، حيث أفضى إليه الوزير عبيد الله بن سليمان "...حال المتقلدين لأعمال المواريث، وما يجري على الرعية من مطالبتهم إياهم بأحكام لم يتزل بها كتاب الله عز وجل، ولا جرت بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أجمع أئمة الهدى ـرحمة الله عليهمـ عليها"[6]، فشاور المعتضد القاضيين يوسف بن يعقوب و عبد الحميد بن عبد العزيز في مواريث أهل الملة وأهل الذمة، فكتب عبد الحميد كتابا في مواريث أهل الإسلام "حكى فيه أن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود ـرضوان الله عليهمـ...رأوا أن يُرَد على أصحاب السهام من القرابة ما يفضل عن السهام المفترضة في كتاب الله تبارك وتعالى من المواريث، إذا لم يكن للمتوفي عصبة يحوز باقي ميراثه،

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 363.

(2)_ الجريب: ثلاثة آلاف وستمائة(3600) ذراع مكسرة، ومعنى الذراع المكسرة، أن يكون مقدار طولها ذراعا، وعرضها ذراعا. الخوارزمي أبو عبد الله محمد بن احمد(387هـ/997م): **مفاتيح العلوم**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984، 92. والجريب مكيال أيضا ويبلغ عند الحنفية: 156كلغ، وعند الجمهور: 97.92 كلغ. علي جمعة: مرجع سابق، 41.

(3)_ مسكويه: تجارب، طبعة بغداد، 127/2، 128.

(4)_ نفســه، 128/2.

(5)_ الصابئ: الوزراء، 270.

(6)_ نفســه، 269.

وجعلوا ــرضي الله عنهمــ تركة من يُتَوَفى ولا عصبة له لذوي رحمه إن لم يكن له وارث سواهم"[1].

أما القاضي يوسف بن يعقوب فكتب إلى المعتضد كتابا في مواريث أهل الذمة، أورد فيه ما يُروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "...من أن المسلم لا يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم، وأنه لا يتوارث أهل ملتين، و...أن السنة جرت أن أهل كل ملة يُورثون من هو منهم إذا لم يكن له وارث من ذي رحمه"[2].

ونتيجة لهذه الفتوى أمر المعتضد في جمادى الأولى من سنة283هـ/896م "بالكتاب إلى جميع النواحي برد الفاضل من سهام المواريث على ذوي الأرحام، وإبطال ديوان المواريث"[3].

لكن يبدو أن هذا المنشور قد أُهمل، فقد أصدر المقتدر مرسوما جديدا سنة300هـ/912م برفع المطالبة عن الناس بالمواريث وبأن يُوَرث ذووا الأرحام، وأن لا يُتَعَرَض لميراث أحد، إلا حين يُتوفى الشخص دون وارث[4]، ورغم ذلك لم يلبث الوزراء أن عادوا لتحصيل هذه الضريبة، فقد كان حامد بن العباس يتتبع في وزارته(306_311هـ/918_923م) أموال المواريث، وقلد جبايتها عمالا يجرون مجرى عمال الخراج[5].

وفي سنة311هـ/923م توفي رجل يعرف بأبي صخرة وخلَف أموالا عظيمة، فتعرض أصحاب المواريث لتركته، وبلغ ذلك أبو الحسن بن الفرات فأنكره ونقل ذلك إلى المقتدر الذي أصدر مرسوما ثانيا[6] أمر فيه "بأن يرد على ذوي الأرحام ما أوجبه الله عز وجل، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود...رده من المواريث عليهم، وأن تُرَد تركة من مات من أهل الذمة و لم يُخلف وارثا على

---

[1]_ الصابئ: الوزراء، 269.

[2]_ نفســه، 270.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 614/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 359/12، 360.

[4]_ عريب بن سعد القرطبي(ت331هـ/942م): صلة تاريخ الطبري، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، (دت)، 41.

[5]_ الصابئ: الوزراء، 270.

[6]_ يُنظر الملحق رقم: 2.

أهل ملته، وأن يُصرف جميع عمال المواريث في سائر النواحي، ويَبطُل أمرهم، ويُرَد النظر في أعمال المواريث إلى الحكام على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله"[1].

غير أن هذا المرسوم الجديد لم تكن له آثار حاسمة على غرار المرسومين الأولين، إذ في نفس السنة قام المحس بن الفرات بمصادرة تركة أحد الكتاب[2]، وهذا يدل على عدم الالتزام بهذا المنشور من قبل الإدارة العباسية وعدم امتثالها لأوامر الخليفة. كما أنه في سنة325هـ/936م مات رجل ببغداد يُعرف بالطبري وخلف مالا كثيرا، فوجه أمير الأمراء ابن رائق من حمل مالا ومتاعا كثيرا من داره، برغم أنه كان له أخ يرثه، وتكلم الناس في ذلك، فأنكر الراضي ما فعله، وأنفذ إليه يأمره برد جميع ما أخذه إلى أهله[3].

وقد كانت هذه الضريبة محل شكوى من ابن المعتز(ت296هـ/908م) الذي يقول:

وويل من مات أبوه موسرا	أليس ذلك مُحَكَما مُشَهَـرا
وطال في دار البلاء سجنه	وقال: من يدري بأنك ابنـه؟
فقام جيراني ومن يعرفـني	فنتفـوا سبالـه حتى فني
وأسرفوا في لكمه ودفعـه	وانطلقـت أكفهم في صفعه
و لم يَزَل في أضيق الحبوس	حتى رمـى لهم بالكيـس[4]

♦ **المُكُـوس**

مع انتقال الدولة من طور التأسيس الذي يغلب عليه الطابع البدوي، إلى طور الحضارة، تُصبح الضرائب الشرعية(الزكاة، العشر، الخراج، الجزية) لا تفي بحاجات الدولة ونفقاتها، لانغماس الناس في الترف، وإغداق الخليفة على الحاشية بالعطاءات[5]، فيضطر الخليفة إلى استحداث ضرائب جديدة تُعرَف بالمكوس "...يَضربها على البيعات، ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة"[6].

وكانت هذه المكوس تُجبى على البضائع المنقولة من منطقة إلى أخرى برا وبحرا، وأُنشئت

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 270، 271.

(2)_ عريب: مصدر سابق، 102.

(3)_ الصولي: مصدر سابق، 104.

(4)_ ابن المعتز عبد الله بن محمد المعتز بن جعفر المتوكل: **ديوان ابن المعتز**، دار بيروت، بيروت، 1980، 487.

(5)_ ابن خلدون: المقدمة، 219.

(6)_ نفس المصدر والصفحة.

دور خاصة لها في أماكن مختلفة، خاصة على ضفاف الأنهار[1]، وتُعرف بـــ "المآصر"[2]، حيث كانت تُشد سفينتين من أحد جانبي النهر، وسفينتان من الجانب الآخر، ثم تُؤخذ سلسلة أو حبل على عرض النهر ويُشد رأسها إلى السفن[3]، وقد كانت هناك مآصر على دجلة بدير العاقول[4]، وفي فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م) أصبحت هذه المآصر تُضَمَن، حيث أورد الصولي(ت335هـ/946م) أنه في سنة333هـ/944م ضُمِنت دجلة والمآصر الأعلى بخمسمائة دينار"[5].

وقد شكى المقدسي(ت388هـ/998م)كثرة الضرائب بالعراق فقال: "وأما الضرائب فكثيرة ثقيلة مُحدَثة في النهر والبر، وفي البصرة تَفتُشٌ صَعبٌ و شوكات مُنْكَرة، وكذلك بالبطائح (البطيحة) تُقوَم الأمتعة وتُفتَش...حتى أنه يُؤخذ على الغنمة الواحدة أربعة دراهم، ولا يفتح إلا ساعة من النهار...وكذلك بالكوفة وبغداد"[6].

وفي وزارته الأولى(301_304هـ/913_916م) أسقط علي بن عيسى المكس بمكة، وسوق بحر[7]، وحصن مهدي[8]، ونهر السدرة[9]، وجباية الخمور بديار ربيعة[10]، وكان مال ذلك خمسمائة ألف(000 500) دينار في السنة[11].

كما كانت تُفرض ضرائب على الأسواق، وقد قدر اليعقوبي(ت284هـ/897م) ضريبة الأسواق ببغداد أحد عشر مليونا وتسعمائة ألف(000 900 11) درهم في السنة[12]، وبلغت

---

(1)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 192.

(2)_ المآصر: ج مأصر، محبس يمد على طريق أو نهر يؤصر به السفن، أي تحبس لتؤخذ منهم المكوس. ابن منظور: لسان، (مادة: أصر)، 22/3.

(3)_ ابن رسته: مصدر سابق، 185.

(4)_ نفســـه، 186.

(5)_ الصولي: مصدر سابق، 276.

(6)_ المقدسي: مصدر سابق، 133، 134.

(7)_ سوق بحر: موضع بالأهواز. ياقوت: مصدر سابق، 322/3.

(8)_ حصن مهدي: بلد من نواحي الأهواز. نفســـه، 307/2.

(9)_ الصابئ: الوزراء، 310.

(10)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 18/5.

(11)_ الهمداني: مصدر سابق، 13.

(12)_ اليعقوبي: البلدان، 254.

ضريبة أسواق الغنم ببغداد، وسامراء، وواسط، والبصرة، والكوفة في قائمة علي بن عيسى لسنة 306هـ/918م ستة عشر ألفا وتسعمائة وخمسة وسبعين(16 975) دينار[1].

إضافة إلى ضريبة الأسواق استُحدِثت ضريبة جديدة فرضت على الطواحين[2]، فكانت الرحى المعروفة برحا البطريق في بغداد تغل مائة ألف(100 000) درهم في السنة[3]، وكان وارد طواحين الحديثة[4]وحدها يبلغ نحو خمسين ألف(50 000) دينار[5]، كما كانت تفرض في نصيبين[6]ضرائب على الحمامات[7].

وفي أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي ظهرت ضريبة جديدة باسم "مال الجهبذة"، وقد وصفها علي بن عيسى بأنها بلاء على الناس[8]، وعندما سأله أبو العباس ابن الفرات عن سبب إسقاطه هذه الضريبة من وارد الموصل والزابات في خلافة المعتضد، أجاب: "هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مُضاف، فإن يكن من مال السلطان فهو بمنزلة ما يُؤخذ من الذيل ويُرقع به الجيب، أو يكن من مال الرعية فهو ظلم، وطريق للجهابذة لأخذ أموال المعاملين"[9]، وقد استمر تحصيل هذه الضريبة حيث يرد ذكرها في قائمة علي بن عيسى لسنة306هـ/ 918م[10].

♦ **طرق الجباية:**

كثيرا ما كانت طرق الجباية تتسم بالقسوة والعنف، فكان بعض العمال يلجؤون في تحصيلها إلى الحبس والقيد[11]، ويلجأ البعض الآخر إلى الضرب، والإقامة في الشمس، وتعليق

---

(1)_ الزهراني: مرجع سابق، 60.

(2)_ الاصطخري: مصدر سابق، 96.

(3)_ اليعقوبي: البلدان، 243.

(4)_ الحديثة: تقع بالموصل على دجلة بالجانب الشرقي قرب الزاب الأعلى. ياقوت: مصدر سابق، 265/2.

(5)_ ابن حوقل: مصدر سابق، 147.

(6)_ نصيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على طريق القوافل من الموصل إلى الشام. ياقوت: مصدر سابق، 233/5.

(7)_ ابن حوقل: مصدر سابق، 142، 143.

(8)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 196.

(9)_ الصابئ: الوزراء، 277.

(10)_ الزهراني: مرجع سابق، 66.

(11)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 19/5. الصابئ: الوزراء، 373.

الحجارة في الأعناق[1]، بينما يستعمل الآخرون الحيوانات في ترهيب الفلاحين، فقد ذكر الجهشياري(ت331هـ/942م) أن أهل الخراج كانوا "يُعَذَّبون بِصُنوف العذاب من السباع، والزنانير، والسنانير"[2]، وعلى الرغم من محاولة بعض الخلفاء والوزراء الحد من مساوئ طرق الجباية[3]، إلا أن شكاوي الناس تواصلت من الأذى المُلحق بهم[4].

وكان لانتشار الضمان في جباية الخراج أثر في تفشي الطرق التعسفية في الجباية[5]، وهذا ما دفع القاضي أبو يوسف(ت182هـ/798م) إلى الإشارة على هارون الرشيد بعدم اتباع هذا النظام قائلا: "ورأيت أن لا تُقَبِل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد، فإن المُتَقَبِل إذا كان في قَبَالَته فضل عن الخراج عسف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يُجحف بهم لِيَسْلَم مما دخل فيه، وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية، والمُتَقَبل لا يبالي بهلاكهم بِصلاح أمره في قَبَالته، ولعله أن يَسْتَفضِل بعدما يتقبل به فضلا كثيرا، وليس يُمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية"[6].

وقد يجنح العمال إلى الشدة في استخراج الخراج من جراء نظام المصادرة، فيعمد الوالي إلى جمع أكبر قدر من الأموال بشتى ألوان التعسف والاضطهاد، لتعويض الأموال التي يخسرها، فكان

---

[1]_ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم(ت182هـ/798م): الخراج، دار المعرفة، بيروت، (دت)، 105.

[2]_ الجهشياري: مصدر سابق، 103.

[3]_ نفس المصدر والصفحة. مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 20/5. الصابئ: الوزراء، 374.

[4]_ الأصفهاني أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد(ت356هـ/967م): الأغاني، دار الفكر، بيروت، (دت)، 47/20. الصابئ: الوزراء، 363، 364. يُقال: "الخراج عماد الملوك، وما استعزوا بمثل العدل، وماستنذروا بمثل الظلم...ومثل السلطان إذا أجحف بأهل الخراج حتى يضعفوا عن عمارة الأرضين، مثل من يقطع لحمه ويأكله من الجوع، فهو إن شبع من ناحية، فقد ضعف من ناحية أخرى، وما أدخل على نفسه من الضعف والوجع أعظم مما دفعه عن نفسه من ألم الجوع، ومثل من كلف الرعية فوق طاقتهم، كالذي يطين سطحه بتراب أساس بيته، وإذا ضعف المزارعون عجزوا عن عمارة الأرضين فيتركونها، فتخرب الأرض ويهرب المزارعون، فتضعف العمارة، ويضعف الخراج، وينتج عن ذلك ضعف الأجناد، وإذا ضعف الجند طمع الأعداء في السلطان". انظر: الطرطوشي محمد بن الوليد(ت520هـ/1126م): سراج الملوك، تح، جعفر البياتي، رياض الريس للنشر، لندن، ط1، 1990، 369، 370. الأبشيهي شهاب الدين محمد بن أحمد(ت850هـ/1446م): المستطرف في كل فن مستظرف، تح، عبد العزيز سيد الأهل، مكتبة ومطبعة المشهد الحس الحسيني، القاهرة، (دت)، 108/1.

[5]_ صبحي الصالح: النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1982، 361. وانظر: جليلة ناجي الهاشمي: البريديون 310_349هـ/922_960م، مجلة المورد، مج2، مارس1973، 54، 55.

[6]_ أبو يوسف: مصدر سابق، 105.

عسف الولاة للرعية بسبب عسف الخلفاء والوزراء للولاة والعمال[1].

إن هذا الضغط المفروض على دافعي الضرائب كثيرا ما يدفعهم إلى وضع أراضيهم في حماية الخليفة، أو أحد كبار الموظفين، بتسجيل تلك الأرض بأسمائهم في الديوان، وهذا ما يُعرَف بـــ "الإلجاء"[2].

لكن وإزاء هذا الظلم فإن بعض الناس كان ينتصف لنفسه ولأبناء جلدته من سوء معاملة عمال الخراج لهم بطرق انتقامية، أكثر عملية من مجرد التذمر والشكوى، كاللجوء إلى القتل، فقد روى صاحب الفرج بعد الشدة، أن عاملا للخراج أخذ خراجا من بعض الفلاحين بالقهر والصفع، فشكا هذا الفلاح ما أصابه إلى أقاربه وتآمروا جميعا على قتل هذا العامل[3].

3_ إصلاحات الوزير علي بن عيسى

خلال الربع الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، برز الوزير علي بن عيسى كأكبر شخصية إصلاحية في الإدارة العباسية، حيث كانت له محاولات جادة في سبيل إصلاح الأوضاع المالية المتردية، فكان يتولى الوزارة ثم يُبعد عنها، ثم يُستَحضَر إليها مرة أخرى لإصلاح ما أفسده الآخرون[4].

وقد شرع الوزير علي بن عيسى في إصلاحاته المالية منذ توليه الوزارة الأولى سنة301هـ/ 913م، وشملت هذه الإصلاحات مجالات الإدارة المالية، والرقابة الإدارية، ومراقبة النفقات.

- **إصلاحاته في مجال الإدارة المالية:**

اهتم علي بن عيسى في بادئ الأمر بإصلاح الإدارة المالية، فعزل جميع العمال وأصحاب الدواوين الذين تعودوا الخيانة واقتطاع الأموال لأنفسهم، والمُقَصِرين في أعمالهم، وقلد مكانهم كفاة العمال الذين يتوسم فيهم النزاهة والإخلاص[5]، وحثهم على الجد في جباية الخراج، وعدم

---

(1)_ أحمد فريد رفاعي: **عصر المأمون**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1928، 316/1.

(2)_ الجهشياري: مصدر سابق، 83. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 46.

(3)_ التنوخي: مصدر سابق، 152/2. عادل محي الدين الألوسي: **الرأي العام في القرن الثالث الهجري 198_295هـ/ 813_907م**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987، 251.

(4)_ الزهراني: مرجع سابق، 44.

(5)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 18/5. الكبيسي: مرجع سابق، 173.

التفريط في أموال الخلافة، أو تأخير حملها، خصوصا في هذا الظرف الذي تشهد فيه عجزا ماليا مزمنا، متوعدا المقصرين بسوء العاقبة، فكتب إلى أحد العمال: "...وأنت تعرف صورة الحال ـمع شدة الضرورةـ إلى ورود المال، وكان يجب أن تبعثك العناية على الجد في الجباية، حتى ترد حمولك، ويَتَوَصَل ما نتوقع وروده من جهتك، ونَشَدْتُك بالله لَمَا تَجَنَبت مذاهب الإغفال والإهمال، وقرنت الجواب على كتابي هذا بمال تَميزه من سائر جهاته وتُحَصله...فإن العين إليه ممدودة، والعذر في تأخره ضيق، وأنا عليك من سوء العاقبة مُشفق، والسلام"[1].

زيادة على ذلك ألزم موظفيه في بيت المال بتقديم تقرير حسابي في كل أسبوع بدلا من التقرير الشهري المعروف باسم "الروزنمجات"[2]، الذي كان معمولا به سابقا، لِيَتَعَجَل الوقوف على المصروفات وما تبقى في بيت المال[3].

- **إصلاحاته في مجال الرقابة الإدارية:**

كما فرض علي بن عيسى الرقابة على الموظفين، وطريقة أدائهم لمهامهم، وبلغ من حرصه أنه كان ينظر في ثمن علوفة البط في البرك، ونوع الشعير المخصص لذلك المدة الطويلة من الزمن[4]، وقد أثار ذلك تعجب المتولي لها، فسأل أحد الكتاب عن أجر الوزير في الشهر، فقال له: سبعة آلاف(000 7) دينار، فقال متعجبا: "قسط اليوم فيه مائتان وثلاثون دينارا، وقسط الساعة نحو عشرين دينارا، وقد نظر الوزير في أكثر من ساعة توفيرا لا يبلغ ما استحقه من الرزق"[5]، وبلغ قوله علي بن عيسى فاستدعاه وقال له: "...إن لكل أمر حظا من النظر والتفقد، ولو لم نَتَفَقَد الصغير لأضعنا الكبير، وهذه أمانة لابد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها، وكما أن نظرنا في هذا الدقيق ساعة، فكذلك ننظر في الجليل ساعة، نظرا يؤدي إلى استخلاص البلد العظيم، وتحصيل المال الجسيم، وإعادة الشاذ إلى الطاعة، ونأتي من التوفير ما يَضْعُفُ على أرزاقنا السنين الكثيرة، وإذا علم مُعاملونا أنا نُراعي أمورهم هذه المراعاة لزموا الأمانة وخافوا

---

[1] _ الصابئ: الوزراء، 366.

[2] _ الروزنمجات: كلمة فارسية تعني السجل اليومي الذي تسجل فيه الأمور اليومية في الديوان، من الخراج أو النفقة أو غير ذلك، ومتوليها هو الروزنامجي. محمد عمارة: مرجع سابق، 260.

[3] _ عبد الواحد ذنون طه: **دراسات في تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي**، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2005، 263، 264.

[4] _ الصابئ: الوزراء، 378.

[5] _ نفس المصدر والصفحة.

الخيانة"[1].

كما كان علي بن عيسى يرسل لجانا للتفتيش والاستقصاء حول تجاوزات العمال والولاة في حق الرعايا مُعتمِدا في ذلك على خاصته وثِقاته، الذين يتوسم فيهم الكفاءة والنزاهة والأمانة[2].

• **مراقبة النفقات العامة:**

إضافة إلى إصلاح الإدارة وفرض الرقابة على العمال عمل علي بن عيسى على مراقبة النفقات، والحد من النفقات الزائدة لتخفيف الضغط على خزينة الدولة، وأول ما قام به في هذا المجال هو استرجاع الإقطاعات الممنوحة للأبي الحسن بن الفرات، وأبي علي الخاقاني، وحول دخلها إلى بيت المال[3]، وكان إقطاع الوزراء يبلغ مائة وسبعين ألف(170 000) دينار[4].

وحاول علي بن عيسى تخفيض نفقات الخليفة نفسه، فعندما علم أن الخليفة لا يضع المسك في طعامه مع أنه يُطلق ثلاثمائة(300) دينار ثمنا له، أراد إسقاط ذلك، لكن الخليفة منعه وقال له: "أُحِب أن لا تفعل ذلك، فلعل هذه الدنانير تَنْصَرِف في أقوات ونفقات قوم ولا أُريد قطعها عنهم"[5].

إضافة إلى ذلك عمل علي بن عيسى على تخفيف المُؤَن، وحذف الكُلَف التي أثقلت خزينة الخلافة، فعمد إلى إسقاط جميع الزيادات والامتيازات الممنوحة إلى الخدم والحاشية، والكُتاب وعمال الدواوين والجند[6]، كما أسقط الرسم الذي كان جاريا في منح تلك الأصناف أضاحي العيد، حيث كان يفرق عليهم في كل عيد "...من شاه إلى عدة بُعْران ـج بعيرـ وتُنحَر في المُصَلى سبعون ناقة، ويُلْتَزَم لذلك مال جليل"[7].

كما حاول علي بن عيسى سد العجز الحاصل في الميزانية بالاقتطاع من رواتب الموظفين والجنود على النحو التالي:

▪ أبو القاسم الكَلْوَذاني: جعل له من خمسمائة(500)دينار كان يقبضها في كل شهر عن ديوان

---

[1]_ الصابئ: الوزراء، 379.

[2]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت: 18/5. الهمداني: مصدر سابق، 12. الزهراني: مرجع سابق، 106.

[3]_ الصابئ: الوزراء، 306.

[4]_ الهمداني: مصدر سابق، 51.

[5]_ الصابئ: الوزراء، 379، 380.

[6]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 20/5. الصابئ: الوزراء، 302، 303. ابن الأثير: مصدر سابق، 141/6.

[7]_ الصابئ: الوزراء، 289.

السواد خمسة آلاف(000 5) درهم.

- أبو الفتح الفضل بن جعفر: صاحب ديوان المشرق: مائة(100) دينار في الشهر.
- أبو علي بن مقلة: جعل له عن ديوان الخاصة والمُستَحْدَثَة مئة(100) دينار، وكان حامد ابن العباس يُجري له ثلاثة آلاف(000 3) درهم.
- أسقط أرزاق كل من كان يقبض بِرَسْم الدواوين من الكتاب وأولاد الخلفاء الذين يحضرون ولا يعملون، وغلمان وأسباب أصحاب الدواوين.
- اقتصر بالغلمان على أجرة عشرة أشهر في السنة، وبأصحاب البُرُد والمُنفقين على ثمانية أشهر في السنة.
- أسقط أجور الأولاد والجلساء والندماء والمغنين[1].
- حط من أرزاق العمال شهرين والقضاة أربعة أشهر[2].
- أسقط من الجند من لا يحمل السلاح.
- أسقط من أولاد المرتزقة من هو في المهد بعد أثبت آباءهم أسماءهم في الديوان.
- حط العطاء عن الشيخ الهرم ومن ليس له سلاح[3].
- اقتصر بالفرسان من مائة وخمسين ألف(000 150) دينار كانت تطلق لهم في الشهر على خمسين ألف(000 50) دينار أي الثلث[4].

وقد تمكن علي بن عيسى بفضل هذه السياسة من توفير ما مبلغه خمسمائة وأربعون ألف (000 540) دينار في السنة، فساعد على التخفيف من حدة الأزمة، وتحقيق توازن بين الدخل والخرج، وهذا ما يتضح من خلال المناظرة التي جرت بينه وبين ابن الفرات الذي قال لعلي بن عيسى: "أنت قد أسقطت من أرزاق الحرم والولد والحشم والفرسان الذين كنت أوفيهم أرزاقهم على الإدرار في أيامي الأولى والثانية مدة خمس سنين دبرت فيها المملكة ما يكون مبلغه في كل شهر مع ارتفاع[5] الضياع التي هي مُلكٌ خاصة خمسة وأربعون ألفا(000 45)، يكون في السنة

---

[1]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 26/5، 82. الصابئ: الوزراء، 340.

[2]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 48/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 173/6.

[3]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 86/5. الصابئ: الوزراء، 340. ابن الأثير: مصدر سابق، 184/6.

[4]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 26/5.

[5]_ الإرتفاع: في المصطلحات المالية الضريبية: هو مبلغ وعامة المال الذي يتحصل لديوان من الدواوين، أو هو مجموع الأموال الديوانية كلها. والارتفاع بالنسبة للحاصل هو تقدير قيمتها _مقدما_ في السنة. محمد عمارة: مرجع سابق، 40.

خمسمائة وأربعون ألف(540 000) دينار...ولَستَ تخلو من أن تكون احْتَجَنْتَها لنفسك أو أضعتها"[1]، فقال علي بن عيسى: "ما استَغْلَلْتُه من هذه الضياع، ووفرته من أرزاق من يُستَغنى عنه تممت به عجز الدخل عن النفقات المُسرفة حتى اعتدلت الحال، فلم أمدد يدي إلى بيت مال الخاصة...وأنت كنت تُعول في النفقات على ما كنت تُحَوِله من بيت مال الخاصة إلى بيت مال العامة، فتُرضي به الحاشية، وتُخَرب به بيت المال"[2].

• **إنشاء مصرف رسمي للدولة:**

لعل من أهم الإصلاحات التي قام بها علي بن عيسى هو إنشاء مصرف رسمي للدولة، وذلك في وزارته الأولى(301_304هـ/913_916م) حيث استدعى الجهبذين[3] اليهوديين هارون ابن عمران ويوسف بن فنحاس[4] وقال لهما: "إني أحتاج في مُستهل كل شهر إلى مال أُطلقه في ستة أيام من ذلك الشهر للرجالة ومبلغه ثلاثون ألف(30 000) دينار، وربما لم يتجه لي في أول يوم من الشهر ولا في ثانيه، وأريد أن تُقرضاني في أول كل شهر مائة وخمسين ألف(150 000) درهم، وترتجعاها من مال الأهواز في مدة أيامه، فإن جهبذة الأهواز إليكما، ويكون هذا المال سلفا واقفا لكما أبدا"[5]. من خلال هذا النص يتضح ما يلي:

- الحاجة العاجلة للأموال هي التي دفعت الوزير علي بن عيسى لاتخاذ هذا الإجراء.
- كان تأخر أموال النواحي يزيد حالة الخزينة حرجا.
- يعمل الجهبذين على إقراض الوزير الأموال التي يحتاجها مع الاعتماد على واردات الأهواز كضمان.

نجحت التدابير المالية التي اتخذها علي بن عيسى في تحقيق توازن مؤقت بين المداخيل والمصاريف، لكن هذا التوازن لم يدم طويلا بسبب عزل الوزير عن منصبه، إذ أضرت إجراءاته

---

(1)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 61/5.

(2)_ نفس المصدر والصفحة.

(3)_ الجهبذ: كلمة فارسية، من عمال الديوان، وهو النقاد للنقد _من الذهب والفضة_ العارف بتمييز جيده من رديئه، وهو الصيرفي. محمد عمارة: مرجع سابق، 156.

(4)_ هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس: جهبذان يهوديان، كانت لهما معاملات مع أبي الحسن بن الفرات، ثم أسند إليهما علي بن عيسى مهمة إنشاء مصرف رسمي للدولة سنة301هـ/913م. الصابئ: الوزراء، 90_93.

(5)_ نفســه، 92، 93.

التَقْتيرَيَة بالحاشية والجند، فاسْتَثْقَلوا أيامه، وكَثُر لَغَطُهُم، وضاقت صدورهم بنظره[1]، كما أن خلفاؤه لم يكونوا على نفس القدر من المسؤولية، وساهموا بقسط وافر في فشل إصلاحاته وتعميق الأزمة المالية، بسبب سياسة الإنفاق العشوائي التي انتهجوها.

ثانيا: الأزمة الزراعية

1_ مظاهر الأزمة

تزخر المصادر الأولية بالتفاصيل عن مناطق الإنتاج الزراعي في إقليم العراق، وأنواع المحاصيل الزراعية، غير أن هذه النصوص لا تُعطينا صورة صادقة عن وضعية الإنتاج الزراعي، اللهم إلا تلك النُتَف المبعثرة التي تساعدنا _إلى حد ما_ في إلقاء نظرة على الوضع.

من خلال قراءة النصوص التي بين أيدينا حول الفترة(247_334هـ/861_945م) نلاحظ تذبذبا واضحا في الإنتاج الزراعي، وقد كان للظروف الطبيعية المختلفة كالجفاف، والرياح، وموجات البرد والثلوج، تأثيرها السلبي على الإنتاج الزراعي[2].

من جهة أخرى، كان فيضان دجلة والفرات، والبثوق الناتجة عن انهيار القنوات والحواجز المائية، تلحق أضرارا فادحة بالأراضي والمحاصيل الزراعية[3]، خاصة أن العراق ترويه شبكة واسعة من القنوات المائية خصوصا في منطقة البصرة التي كانت بها عشرات الآلاف من القنوات، وقد كان الاصطخري(ق4هـ/10م) ينكر ما يقال عن عدد هذه القنوات فقال: "وقد كنت أُنكر ما يقال عن عدد هذه الأنهار...حتى رأيت كثيرا من تلك البقاع، فربما رأيت في مقدار سهم عددا من الأنهار صغارا...ولكل نهر اسم ينسب إلى صاحبه الذي احتفره، أو إلى الناحية التي يصب فيها"[4]، وقد نتج عن هذه الفيضانات أن أصبحت مناطق واسعة من أراضي العراق عبارة عن مستنقعات.

كما كان للآفات الحشرية تأثيرها السلبي على الإنتاج الزراعي، كالجراد الذي كثر إفساده

---

[1]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 18/5. الصابئ: الوزراء، 306، 307.

[2]_ يُنظر المبحث الأول من الفصل الأول.

[3]_ يُنظر المبحث الأول من الفصل الأول.

[4]_ الاصطخري: مصدر سابق، 57.

للغلات سنة311هـ/923م[1].

وقد أدت الأوضاع السياسية المضطربة إلى قطع خطوط المواصلات، وتكوين شعور باللاأمن وعدم الاستقرار[2]، وأكثر من ذلك ضررا الحروب المتواصلة التي كانت تودي إلى تخريب الأراضي الزراعية والقنوات المائية[3]، وهذا ما ثبط المشاريع الاقتصادية.

كما أن أزمات الغلاء التي شهدتها الخلافة في الفترة(247_334هـ/861_945م) تعطينا فكرة واضحة عن وضعية الإنتاج الزراعي المتدهورة، إذ أن الغلاء مرتبط بصورة مباشرة بحالة الإنتاج[4].

وكان نقص الإنتاج يؤدي إلى نقص الوارد وهذا ما نلاحظه من خلال إجراء مقارنة بين قوائم إيرادات الدولة التي بين أيدينا، فبعد أن بلغت إيرادات الدولة في قائمة ابن خرداذبه (300هـ/912م) ثلاثمائة وأربعة وثلاثون مليونا وثمانمائة وخمسة وخمسون ألفا وثمانمائة وأربعون (840 855 334) درها[5]، تراجعت بشكل كبير لتبلغ في قائمة علي بن عيسى لسنة306هـ/ 918م مائتين وثلاثة عشر مليونا ومائتين وأربعة وخمسون ألفا وأربعمائة (400 254 213) درهم[6].

وفي الأخير فإنه قد أصبح هناك فرق شاسع بين حال العراق قديما، وبين ما آل إليه في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، فبعد أن كان خراج العراق مضرب المثل، حتى كان البعض يقول والله لو أعطيتني خراج العراق ما فعلت كيت وكيت[7]، آل الحال في أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي أن يقول عضد الدولة بن بويه[8]: "غرضي من العراق الاسم، ومن

---

(1)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 218/13. ابن الأثير: مصدر سابق، 175/6.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 373/5. الصولي: مصدر سابق، 105، 106. مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 219/5.

(3)_ مجهول: العيون، 364/4، 365. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 238.

(4)_ يُنظر مبحث أزمات الغلاء.

(5)_ ابن خرداذبه: مصر سابق، 8، 14، 39، 48، 57، 74، 84، 94. الريس: مرجع سابق، 498_504.

(6)_ الزهراني: مرجع سابق، 59_66.

(7)_ الأصفهاني: الأغاني، 79/4. آدم متز: مرجع سابق، 244/1.

(8)_ عضد الدولة بن بويه: أبو شجاع فناخسرو بن ركن الدولة بن بويه، استولى على فارس ثم العراق، كان بطلا شجاعا، مهيبا، جبارا شديد الوطأة، توفي سنة372هـ/982م، ودفن بالنجف. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ /1347م): سير أعلام النبلاء، تح، شعيب الأرناؤوط، أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، 16/ 249.

أَرَجان[1] الدخل"[2]، وهذا يعطينا نظرة واضحة على الحالة المزرية التي صار عليها إقليم العراق، وتراجع أهميته، وخراب أراضيه التي كانت تمثل الجزء الأكبر من مداخيل الدولة الإسلامية.

2_ محاولات الإصلاح

2_1_ إصلاحات المعتضد بالله(279_289هـ/892_901م)

كانت الإدارة العباسية تدرك تماما العلاقة بين حالة الزرع والوارد، ولما كانت ضريبة الأرض أهم مورد للخزينة، فإن اتساع النشاط الزراعي معناه ازدياد الوارد، لذلك كانت مساعدة الفلاحين "تعتبر سياسة مالية مستنيرة"[3]، وقد اهتم الخليفة المعتضد بإصلاح الأوضاع الزراعية انطلاقا من حماية الزراع، إذ كان يرى أنه من واجب الدولة حماية المزارعين بصفتهم دافعي الخراج الذي بواسطته تعمر البلدان[4].

وأبرز إصلاح قام به المعتضد هو تغيير موعد جباية الخراج من الحادي عشر من أفريل _وهو النوروز الفارسي_ إلى الحادي عشر من شهر جوان، وسمي ذلك النوروز المعتضدي[5]، وكان الذي دفعه إلى ذلك "...الترفيه على الناس والرِفق بهم"[6]، للضرر الذي كان يلحقهم بسبب تقدم النوروز.

ويتصل إصلاح موعد النوروز بالفرق بين السنة الفارسية والسنة الشمسية، وهو رُبعُ يوم، ولما كان افتتاح الخراج يتم عادة في النوروز وفق السنة الفارسية، فإنه كان يتقدم باستمرار، ويتطلب التوفيق بين السنتين إضافة يوم إلى السنة الفارسية كل أربع سنين، لكن وأمام منع الإسلام النسيء، وربما قلة الخبرة واعتبارات مالية فقد تم إيقاف ذلك إيقاف ذلك فتقدم

---

(1)_ أرجان: تقع بين شيراز والأهواز، وهي مدينة كثيرة النخيل والزيتون والفواكه. ياقوت: مصدر سابق، 172/1.

(2)_ المقدسي: مصدر سابق، 421.

(3)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 50.

(4)_ عبد الجبار ناجي وآخرون: مرجع سابق، 203.

(5)_ الطبري: مصدر سابق، 610/5.

(6)_ نفس المصدر والصفحة.

النوروز[1]، وبالتالي تقدم موعد جباية الخراج.

واستمر تقدم النوروز إلى خلافة المتوكل(232_247هـ/846_861م) الذي لاحظ أن جباية الخراج تتم قبل نضج الغلات، فاستفسر عن ذلك فقيل له: "إن هذا قد أضر بالناس فهم يقترضون ويَتَسَلَفون[2]، ويَنْجَلُون عن أوطانهم..."[3]، فأمر المتوكل بإصلاح الوضع ليَتَوافَق موعد النوروز وموسم نضج الغلات، فكان ذلك في السابع عشر من شهر جوان[4].

لكن هذا الإجراء لم يلبث أن أُهمل بعد مقتل المتوكل؛ نتيجة إفلاس الخزينة والحاجة الملحة للأموال، واستمر ذلك إلى خلافة المعتضد، فأمر بتأخير موعد الجباية إلى الحادي عشر من شهر جوان وهو النوروز المعتضدي[5].

ولم تقتصر عناية الخليفة المعتضد بإصلاح موعد الجباية فحسب، بل أولى اهتماما بالغا بقنوات الري باعتبارها شريان النشاط الزراعي، ومن الأمثلة على ذلك تطهيره لنهر دجيل من الرواسب العالقة فيه[6]، ويُورد الصابئ(ت448هـ/1056م) قصة تدل على مدى اهتمام الخليفة بالإشراف على توزيع المياه، وإنصاف المزارعين، فقد شكا بعض زراع منطقة بادوريا بأن بعض أصحاب المزارع التي تروي من الفرات تآمروا مع مهندسي الدولة على تضييق أبواب قنطرة "دِمِما" الواقعة على صدر نهر عيسى _الآخذ من الفرات_ ليستطيعوا بذلك الاستئثار بالماء، فأرسل الخليفة وزيره مع بعض المهندسين لدرس القضية في محلها، واستجوبت اللجنة زراع المنطقة، وقررت توسيع الباب الوسطى للقنطرة وجعل سعته اثنين وعشرين ذراعا[7].

---

(1)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 51. نتيجة لتعطيل الكبس تقدم النوروز في زمن هشام بن عبد الملك(105_125 هـ/723_742م) شهرا كاملا، وحاول الدهاقنة استصدار أمر منه لتأخيره إلا أنه لم يأمر بشيء، وجددوا محاولاتهم أيام هارون الرشيد، فاجتمعوا إلى يحيى بن خالد البرمكي وسألوه أن يؤخر النوروز نحو شهرين، فعزم على ذلك ثم عدل عن الأمر خشية اتهامه بالتعصب للمجوسية. يُنظر: البيروني: مصدر سابق، 32.

(2)_ حسب ابن المعتز فإن هذه القروض كانت ذات فوائد مجحفة، حيث يقول: "وأقرضوه واحدا بعشرة". أنظر: ابن المعتز: مصدر سابق، 495.

(3)_ البيروني: مصدر سابق، 31.

(4)_ نفســـه، 32.

(5)_ يُنظر مرسوم المعتضد في الملحق رقم: 3.

(6)_ الطبري: مصدر سابق، 614/5، 615. ابن الجوزي: مصدر سابق، 360/12.

(7)_ الصابئ: الوزراء، 278_280. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 51.

2_2_ إصلاحات الوزير علي بن عيسى

يُعتبر الوزير علي بن عيسى أكثر الوزراء عناية بالزراعة والمزارعين، مقتفيا في ذلك آثار الخليفة المعتضد، فكتب كتبا دورية إلى عماله يحثهم فيها على إنصاف الزراع، والتقصي في ظُلاماتهم، وجباية الخراج من غير محاباة للأقوياء ولا حَيْف على الضعفاء، والعمل على إشاعة العدل والإنصاف بحيث يشمل ذلك جميع أصناف الرعية، ومن الكتب التي أرسلها في وزارته الأولى:

"سبيل ما يَرفعه إليك كل واحد من المُتَظَلمين قبل النوروز من مَظْلَمَته، ويدعي أنه تَلف بالآفة من غلته، أن تعتمد في كشف حاله على أوثق ثقاتك، وأصدق كفاتك، حتى يَصِح لك أمره،...وتحتسب من المظالم بما يُوجب الوقوف عليه حسبه، وتستوفي الخراج بعده من غير محاباة للأقوياء، ولا حيف على الضعفاء، فاعمل فيما رُسم لك فيما يَظهر ويذيع ويشتهر ويشيع، ويكون العدل به على الرعية كاملا، والإنصاف لجميعهم شاملا"[1].

واعتقد علي بن عيسى أن حِفظ نظام الري هو العامل الرئيسي في رفاه البلاد، فأنفق على إصلاح إحدى القنوات سبعمائة ألف(700 000) دينار[2]، ولما استشاره معز الدولة البويهي سنة 334هـ/945م عن سبب خراب البلاد آنئذ، أجاب: "ومن أُولَى ما نَظَر فيه الأمير وقَدَمه، سدُ هذه البثوق فهي أصل الفساد وخراب السواد"[3].

كما عمل الوزير علي بن عيسى على حماية الزراع بالتقليل من مساوئ طرق الجباية، وحَثَ عماله على استعمال اللين في جباية الخراج، من ذلك أن أحد عمال بادوريا طالب أهلها بالخراج وبقايا عليهم، فامتنعوا عن دفعه فكتب إلى الوزير علي بن عيسى يطلب الإذن في معاقبتهم، فرد عليه الوزير: "الخراج عافاك الله دَينٌ وليس يجب فيه غير المُلازَمة، فلا تتعد ذلك إلى غيره والسلام"[4]، فكان من آثار ذلك أن زاد ارتفاع بادوريا في السنة التالية اثنين في العشرة[5].

---

(1)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 18/5. الهمداني: مصدر سابق، 12.

(2)_ الصابئ: الوزراء، 280. عواد مجيد الأعظمي وآخرون: **حضارة العراق**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984، 256/5.

(3)_ الصابئ: الوزراء، 395.

(4)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 20/5.

(5)_ نفس المصدر والصفحة.

ولم يكن يَهُمُ علي بن عيسى مقدار توفر الأموال بقدر ما كان يهمه شرعية هذه الأموال، ومدى قدر المُمَولين على دفعها[1]، فأسقط جميع الضرائب الجائرة مثل المكس بمكة، وحصن مهدي، ونهر السدرة، "وكان يُعتَرض في هذه المواضع على ما يُجهز إلى البحر ويَرد منه، وتُؤْخَذ الضرائب المُسرفة عنه"[2]، كما أسقط مال التكملة بفارس، وقد بلغ مال هذه الضريبة سنة 302هـ/914م مليون(000 000 1) دينار[3]، وقد استنكر الوزير أبو الحسن بن الفرات هذه الإجراءات في مناظرة بينهما فقال: "أَبْطَلتَ الرُسوم، وهَدمتَ الارتفاع، فَقُلتُ_يعني علي بن عيسى_ : أي رسم أبطَلتُ وارتفاع هدمت؟ قال: المكس بمكة، فقلت له: قد أَزَلتُ هذه وأشياء كثيرة...وكان مال ذلك خمسمائة ألف(000 500) دينار، فلم أَستَكْثِرها مع ماحَطَطْتُ عن أمير المؤمنين من الأوزار بها، وغسلتُه من الأدْران عن دولته فيها..."[4].

وذكر مسكويه(ت421هـ/1030م) أنه نتيجة لإصلاحات علي بن عيسى "...بانت بركته على الدنيا، وعَمَر البلاد، وتَوَفر الارتفاع، واستقام أمر السلطان، وعادت هيبة المُلك، وصَلُح أمر الرعية"[5].

---

[1]_ الزهراني: مرجع سابق، 49.

[2]_ الصابئ: الوزراء، 310.

[3]_ نفسه، 371.

[4]_ نفسه، 349.

[5]_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 18/5.

ثالثا: أزمـــات الغـــلاء

السنة	الحنطة	الشعير	الطحين	الخبز	كر	رطل	القفيز	دينار	درهم	المصـــــــادر
251هـ							*		100	اليعقوبي: تاريخ، 499/2.
260هـ	*	*			*			120		الطبري: مصدر سابق، 500/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 156/12. ابن الأثير: مصدر سابق، 372/5. ابن تغري: مصدر سابق، 31/3.
					*			150		
267هـ	غلاء الأسعار									ابن الأثير: مصدر سابق، 26/6.
272هـ	غلاء الأسعار									الطبري: مصدر سابق، 493/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 60/6
297هـ	غلاء الأسعار									ابن كثير: مصدر سابق، 421/7.
307هـ	*			*		8			1	مسكويه: تجارب، ط بيروت، 41/5. نفســـه، 42/5. الهمداني: مصدر سابق، 21.
		*			*			55		
					*			55		
320هـ	غلاء الأسعار									الذهبي: العبر، 6/2. ابن العماد: مصدر سابق، 283/2.
323هـ	*				*			120		الهمداني: مصدر سابق، 93. ابن الجوزي:مصدر سابق،350/13 ابن تغري: مصدر سابق، 249/3. الصولي: مصدر سابق، 61.
		*			*			90		
				*		4			1	
324هـ	غلاء الأسعار									الصولي: مصدر سابق، 71. ابن الجوزي: مصدر سابق، 357/13. ابن كثير: مصدر سابق، 495/7.

325هـ	غلاء الأسعار										الصولي: مصدر سابق، 105، 106.
328هـ			*			*		160			الهمداني: مصدر سابق، 120.
329هـ	*			*		*		200 130			مجهول: العيون، 353/4. ابن الجوزي: مصدر سابق، 6/14. ابن كثير: مصدر سابق، 510/7.
330هـ	* *		*		*			210 316 120			قلة في الإنتاج واستمرار ارتفاع الأسعار: ابن الجوزي: مصدر سابق، 19/14. ابن كثير: مصدر سابق، 511/7. السيوطي: مصدر سابق، 365. ابن الأثير: مصدر سابق، 288/6.
							4	2قيراط صحيح أميري			
331هـ	غلاء الأسعار										الصولي: مصدر سابق، 237. الهمداني: مصدر سابق، 134
332هـ				الطحين الخَشْكار		الخبز الخَشكار		حوالي 65 1			ابن الأثير: مصدر سابق، 299/6. ابن الجوزي: مصدر سابق، 34/14.
333هـ	غلاء الأسعار										الصولي: مصدر سابق، 278.
334هـ	غلاء الأسعار										مسكويه: تجارب، ط بيروت، 281/5. الهمداني: مصدر سابق، 151. ابن الجوزي: مصدر سابق، 47/14، 48.

(1)_ الكر: يساوي 2340كلغ. أنظر: علي جمعة: مرجع سابق، 42.

(2)_ القفيز: يقدر عند المالكية بحوالي 98 كلغ، وعند الشافعية بـ 24.480 كلغ. نفســه، 39.

(3)_ القيراط: يقدر عند الحنفية بـ 0.2125غ. نفســه، 23.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قراءة الجـــدول:

- تركيز المصادر على أسعار الحنطة والشعير دون باقي المحاصيل، باعتبارها تمثل الغذاء الرئيسي للسكان.
- شهد النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي دورات غلاء أقل وأقصر بالنسبة للثلث الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي[1].
- سجل الغلاء في الفترة(250_272هـ/864_885م) أربع مرات، بينما سجل في الفترة (272_300هـ/885_912م) مرة واحدة، مما يوحي بانتظام في العملية الإنتاجية، خاصة إذا عرفنا أن هذه الفترة عرفت استقرارا سياسيا معتبرا بتولي شخصيات قوية _المعتضد والمكتفي_ زمام السلطة، ولا يخفى الدور الذي يلعبه الوضع الأمني والاستقرار السياسي في عملية الإنتاج.
- في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي أشارت المصادر إلى الغلاء اثنا عشرة مرة، وخاصة في فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م) التي شهدت الغلاء في تسع سنوات متقاربة.
- كان متوسط سعر الحنطة أكبر بكثير من متوسط سعر الشعير، حيث بلغ الأول 168.2 دينار، بينما بلغ متوسط سعر الشعير 96.25 دينار، وربما يعود ذلك إلى الاستهلاك الواسع للحنطة مقارنة بالشعير.
- يتضح من خلال هذا الجدول أيضا أن سعر الخبز يتماشى مع أسعار الحنطة في الارتفاع[2].
- من خلال عدد دورات الغلاء نستدل بأن هناك تذبذبا حاصلا في الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة لأسباب غلاء الأسعار فإنها ترتبط بصورة خاصة بالأوضاع السياسية، والظروف الطبيعية، والسياسات الزراعية والضريبية المتبعة:

أولا: الظروف السياسية:

تلعب الظروف السياسية دورا مهما في حركة الأسعار، حيث تبدو الصلة واضحة بين

---

(1)_ شهدت الفترة(247_300هـ/861_912م) الغلاء خمس مرات في سنوات: 251هـ، 260هـ، 267هـ، 272هـ، 297هـ، بينما شهدت الفترة(300_334هـ/912_945م) الغلاء اثنتا عشرة مرة في سنوات: 307هـ، 320هـ، 323هـ، 324هـ، 325هـ، 328هـ، 329هـ، 330هـ، 331هـ، 332هـ، 333هـ، 334هـ.

(2)_ يُنظر سنوات: 307هـ، 323هـ، 330هـ.

أزمات الغلاء وبين الضعف والاضطراب في المركز، ويتبين ذلك بجلاء حين يتوالى الغلاء في فترات متقاربة[1]، مثل فترة(250_272هـ/864_885م) التي شهدت اضطرابات سياسية حادة، تمثلت في فتنة الأتراك واستيلاءهم على أمور الخلافة، ثم حركة الزنج التي دامت خمسة عشر سنة (255_270هـ/868_883م)، وألحقت أضرارا فادحة بالجنوب العراقي الذي يعتبر عصب الاقتصاد العباسي[2].

كما شهدت فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م) الغلاء تسع مرات نتيجة للاضطرابات السياسية التي اتسمت بها، والصراع على السلطة بين الأمراء الطامحين، فأُهملت الأراضي الزراعية، وأُخربت قنوات الري، مما أدى إلى قلة الإنتاج[3].

فالأمن يُعتبر عاملا أساسيا في النشاط الزراعي، إذ أنه "لا تصفو نعمة عن الأقذاء ما لم يأمن أهل الإقامة والأسفار من الأخطار والأغرار، فإذا اضطربت الطر[4]، وانقطعت الرفاق، وانحصر الناس في البلاد، وظهرت دواعي الفساد، ترتب عليه غلاء الأسعار، وخراب الديار، وهواجس الخطوب الكبار، فالأمن والعافية قاعدتا النعم كلها، ولا يهنأ بشيء منها دونها"[5].

ثانيا: تأثير الظروف الطبيعية:

للظروف الطبيعية المختلفة من جفاف، وفيضانات، وآفات حشرية...تأثير بالغ على الإنتاج الزراعي[6]، الأمر الذي يؤثر على حركة الأسعار ويتسبب في ارتفاعها[7]، و"...هذه عادة الله تعالى في الخلق إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم"، كما يؤكد ذلك المقريزي(ت845هـ/1441م)[8].

---

[1]_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 237.

[2]_ يُنظر المبحث الثالث من الفصل الأول.

[3]_ يُنظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

[4]_ الطر: الجماعة. ابن منظور: مصدر سابق، (مادة: طرر)، 465/3.

[5]_ الجويني أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله(ت478هـ/1086م): **الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم**، تح، عبد العظيم الديب، ط2، 1980، 212.

[6]_ يُنظر المبحث الأول من الفصل الأول.

[7]_ المقريزي: إغاثة، 41.

[8]_ نفس المصدر والصفحة.

ثالثا: السياسة الزراعية للدولة

أدت السياسة المتبعة في منح الإقطاعات إلى تهديم القرى وتخريب قنوات الري[1]، إضافة إلى الضمان الذي أدى إلى تعميق الأزمة، فالضامن المُطالَب بالأموال من قبل الوزراء يلجأ في تحصيلها إلى إجراءات تعسفية، مما يدفع الفلاحين إلى هجرة أراضيهم، فتقل العمارة وبالتالي الإنتاج[2].

رابعا: الإجحاف الضريبي:

للضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعية دور مهم في ارتفاع أسعارها، ويوضح ابن خلدون(ت808هـ/1405م) هذا الأمر فيقول: "وقد يدخل في قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق، وأبواب المصر للجباة في منافع يفرضونها على البيعات لأنفسهم، وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة، وبالعكس كثيرة في الأمصار، ولاسيما في أواخر الدولة"[3].

كما أن سوء طرق الجباية تثبط همة الزراع[4] وتدفعهم إلى هجرة أراضيهم، مما قلل الإنتاج[5].

خامسا: الاحتكار والمضاربة في المحاصيل:

يؤدي احتكار الغلات وخزنها من قبل بعض رجالات الدولة، محاولة منهم الإثراء بصورة غير شرعية، أو محاولة منهم لرفع إيرادات الدولة إلى ارتفاع الأسعار[6]، مثل سنة307هـ/919م عندما أخر حامد بن العباس _ضامن السواد_ بيع غلاته فأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في الأسعار، وكاد الوضع يكون أسوء لولا تدخل الخليفة المقتدر الذي "تقدم...بفتح الدكاكين التي لحامد وللسيدة والأمراء أولاد الخليفة، والوجوه من أهل الدولة..."[7].

إن اللافت للنظر حول دورات الغلاء التي شهدها إقليم العراق في الفترة(247_334هـ/ 861_945م) هي الظواهر الاجتماعية التي رافقتها كالمجاعات والأوبئة، وارتفاع نسبة الوفيات

---

(1)_ مسكويه: تجارب، طبعة بغداد، 97/2، 98.

(2)_ نفســه، 118/2.

(3)_ ابن خلدون: المقدمة، 287.

(4)_ يُنظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

(5)_ مسكويه: تجارب، طبعة بغداد، 118/2.

(6)_ Simha : Op Cit, 43

(7)_ مسكويه: تجارب، طبعة بيروت، 41/5.

خاصة في أوساط الطبقة الفقيرة، ظواهر لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت في حوليات مدينة بغداد والعراق عامة[1].

والملاحظ أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى معيشة السكان، وخاصة الطبقات الدنيا من عامة المدن والفلاحين في المناطق الريفية، فكانوا يصلون في مواسم الغلاء إلى "حافة المجاعة"، خاصة أن أجورهم كانت تعتبر الأدنى في سلم الرواتب[2]، لكن استمرار ارتفاع الأسعار كان يؤدي بهم إلى المجاعة. وإذا افترضنا أن تجاوز سعر الحنطة والشعير عتبة الخمسين دينارا كان يعد مؤشرا على سوء التغذية[3]، فإن سنوات 260هـ/873م، 307هـ/919م، 323هـ/934م، 328هـ/939م، 329هـ/940م، 330هـ/941م، لم تكن مجرد أزمات غلاء شديدة، بل كانت "مجاعات نوعية"[4]، شملت كافة الطبقات الدنيا التي لم يكن لكتاب الأخبار اهتمام كبير بوصف أوضاعها خلال تلك السنوات[5].

وفي الأخير فإنه لم يكن للحكومة احتياط من الحاصل لإنقاذ الناس من المجاعة، وكل ما كانت تستطيع فعله هو جلب القوت للأماكن المبتلاة من المناطق الأخرى[6].

وهكذا فقد شهد الاقتصاد العباسي خلال الفترة(247_334هـ/861_945م) اضطرابات اقتصادية حادة، نشأت بصورة خاصة عن تدهور النشاط الزراعي الذي يعد أساس الاقتصاد في تلك الفترة، فتراجع الإنتاج الزراعي نتج عنه تناقص الأموال المحمولة إلى خزائن الخلافة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم العجز المالي، وعلى الرغم من محاولات الإدارة إصلاح الأمور إلا أنها اقتصرت على محاولات فردية من خليفة أو وزير تنتهي بوفاته أو عزله عن منصبه، فكان محكوما

---

[1] _ Simha : Op Cit, 42.

[2] _ يُنظر عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 244، 245.

[3] _ اعتمدنا هذا الحد لاضطرابات العامة التي صاحبت غلاء سنة307هـ.

[4] _ يقصد علماء التغذية بمصطلح "المجاعة النوعية"، أو "الجوع النوعي"، وجود فئات معينة من المجتمع تعجز عن الحصول على الحد الأدنى من المستوى الآمن من السعرات الحرارية، بسبب تدني القوة الشرائية لديهم بسبب الارتفاع المتوالي للأسعار، وكلما واصلت الأسعار ارتفاعها، اتسع نطاق ظاهرة سوء التغذية أو"المجاعة النوعية" في شمولها لعدد آخر من الفئات الاجتماعية، حتى تبدو المجاعة شاملة لمعظم السكان، باستثناء النخبة السياسية والعسكرية، وكبار التجار والأعيان ومن إليهم. يُنظر: ناصر أحمد إبراهيم: **الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1998، 19.

[5] _ نفس المرجع والصفحة.

[6] _ الصولي: مصدر سابق، 225، 226. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 238.

عليها بالفشل خاصة في ظل عجز النظام العباسي بصورة مُجْمَلَة عن إصلاح نفسه وتدارك النقائص التي يتخبط فيها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: الآثار السياسية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية

أولا: الآثار السياسية

ثانيا: الآثار الاجتماعية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لم تكن الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الخلافة العباسية خلال الفترة (247_334هـ/861_945م) لتمر دون أن يكون لها تأثير على الأوضاع السياسية والاجتماعية، وذلك للترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد من جهة، والمجتمع من جهة أخرى، فما هي انعكاسات الوضع الاقتصادي المتردي على الواقع السياسي والاجتماعي في الدولة العباسية؟ وما هو تأثير هذه الأزمات على الطبقات الدنيا في المجتمع؟ وكيف واجهت واقعها؟ وما هو موقفها من السلطة القائمة؟.

أولا: الآثار السياسية

1_ تدخل الجيش في الإدارة

بدأ تدخل الجيش في إدارة شؤون الدولة العباسية بعد وفاة الخليفة الواثق سنة232هـ/846م ، دون أن يَعهد بالخلافة لأحد، فكانت تلك الفرصة التي مَكّنت قادة الجيش من التدخل في اختيار الخليفة، ومن ثَم توجيه دفة الحكم بما يخدم مصالحهم[1] .

بل أصبحت كلمة الجيش هي النافذة في اختيار الخليفة، فصاروا يُوَلون من أرادوا[2] ، ويَعزِلون أو يقتلون من يَرون فيه تهديدا لمصالحهم[3].

و لم يقتصر الأمر على اختيار الخلفاء، بل كان للجيش دور في تسيير شؤون الدولة، نظرا لحجم المسؤوليات التي كان يتولاها قادته وتنوعها[4]، حتى أن أحد قادة الجيش الأتراك تولى منصب الوزارة في عهد المستعين[5].

و لم تكن الكفاءة والمقدرة الإدارية هي المعيار في مَنح هؤلاء القادة تلك المناصب، وإنما كان الدافع وراء ذلك هو استرضاؤهم وكسب وُدِهم[6].

---

(1)_ الطبري: مصدر سابق، 293/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 276/5_278.

(2)_ اليعقوبي: تاريخ، 505/2. الطبري: مصدر سابق، 353/5_354. ابن الأثير: مصدر سابق، 311/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 6/12.

(3)_ الطبري: مصدر سابق، 334/5، 335، 352. المسعودي: مروج، 178/4. السيوطي: مصدر سابق، 360.

(4)_ الطبري: مصدر سابق، 367/5، 368. المسعودي: مروج، 145/4.

(5)_ المسعودي: مروج، 145/4.

(6)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 163/6.

لكن بعد تولي المعتمد الخلافة (256_279هـ/869_892م)، وسيطرة أخيه الموفق على مقاليد الحكم، تراجع نُفوذ الطُغْمة العسكرية بسبب قوة الموفق من جهة، والاضطرابات والحركات الثورية في محيط مركز الخلافة التي شغلت الجند وقادتهم عن المطامح السياسية من جهة أخرى[1]، واستمر هذا الوضع في خلافة المعتضد(279_289هـ/892_901م)، فتمكنت الإدارة المدنية من استرجاع هيبتها وفعاليتها، وتوقف الجيش عن التلاعب بسياستها العامة[2].

غير أن سيطرة الإدارة المدنية المتمثلة في الوزراء والكتاب لم تَدُم طويلا، حيث أنه وبنهاية خلافة المكتفي (289_295هـ/901_907م) التي تُمثل نهاية عصر "الصحوة المؤقتة" دخلت الخلافة في عصر جديد من التسلط العسكري، و لم يَعُد للمؤسسة المدنية التي يرأسها الوزير فعالية سياسية رئيسية، بل خضعت كافة المؤسسات لنُفوذ العسكريين منذ تولي المقتدر الخلافة[3].

وكان صِغَر سن المقتدر، والدور الذي لعبه الجيش في فتنة سنة296هـ/908م[4]، عاملين مهمين في ازدياد تدخل قادة الجيش في شُؤون الدولة، و لم يَكُن هناك أمام الخليفة من حيلة للتخلص منهم لما كان يخشاه من شَرهم وتجاوزاتهم، ولذلك عَمد المقتدر منذ بداية عهده على رعاية جانبهم والاستماع إلى مشورتهم فوقع تحت أهوائهم[5].

أصبح الجيش يلعب دورا محوريا في رسم السياسة العامة للدولة العباسية، خُصوصا أن الوظائف التي تولاها القادة العسكريون كانت تفرض عليهم مسؤوليات مُتعددة، عسكرية وإدارية، بل ومالية أحيانا[6]، فقد وُلي القائد مؤنس جباية أموال الرقة ونواحيها لدفع رواتب الجند[7]، كما وُلي محمد بن ياقوت الشرطة والحسبة ببغداد، رغم أن منصب المحتسب "لا يجوز أن يتولاه غير القضاة والعدول" على حد تعبير ابن الأثير[8].

وقد كان لاضطراب الإدارة المدنية، وانتشار الدسائس والمؤامرات بين أفرادها، دورا مهما

---

(1)_ فاروق عمر: الخلافة، 31/2، 32.

(2)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 144.

(3)_ فاروق عمر: الخلافة، 57/2.

(4)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 4/5، 5. ابن كثير: مصدر سابق، 418/7. ابن تغري: مصدر سابق، 164/3.

(5)_ الكبيسي: مرجع سابق، 309.

(6)_ نفســه، 451، 452.

(7)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 64/5، 65. الصابئ: الوزراء، 52، 53.

(8)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 213/6.

في إفساح المجال أمام الجيش للتدخل في إدارة شؤون الدولة[1].

من جانب آخر، أدى عجز الوزراء عن وضع حد للأزمة المالية إلى اتساع نفوذ الجيش، وازدياد تَدخُلاته في إدارة الدولة، وأصبح لقادته الكلمة الفصل في إقالة الوزراء[2]، وتعيين من يَطْمئنون إلى سياساتهم[3].

وعلى الرغم من وجود شخصيات سياسية وإدارية بارزة من أمثال ابن الفرات، وعلي ابن عيسى، فإن أمير الجيش كان أقواهم شخصية وأَوْسَعهم نُفوذا، وأَقْدَرهُم على التأثير في الأحداث، وتَصريفها وِفق مشيئته[4]، وهذا ماجعل بعض الوزراء يميلون إلى جانبه، ويَعتَزون بِنُفوذه[5]، بينما حاول البعض الآخر استعطافه بالهدايا، مثلما فعل ابن الفرات في وزارته الثالثة[6].

و لم يقتصر التدخل في شؤون الدولة على القادة العسكريين فحسب، بل امتد ذلك إلى الجند الذين ازداد عُنفوانهم وأصبحوا يُطالبون بعَزل الوزراء وتعيين آخرين، فقد عُزل ابن مقلة عن الوزارة سنة324هـ/935م بسبب مُعاداة الجند له، ومُطالَبتهم الخليفة الراضي(322_329هـ/ 933_940م) بتعيين علي بن عيسى خلفا له[7].

واستمر نفوذ الجيش بعد مقتل الخليفة المقتدر سنة320هـ/932م، وكان تأسيس الراضي لنظام "إمرة الأمراء" هو في الحقيقة اعتراف بالأمر الواقع، وتكريس لسيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم في الدولة العباسية، فَبَطُلَت الوزارة المرتبطة بالخلافة[8] منذ ذلك الوقت، و لم

---

(1)_ الصابئ: الوزراء، 61. الكبيسي: مرجع سابق، 451. هاشم الملاح: **حضارة العراق**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984. 24/6.

(2)_ الصولي: مصدر سابق، 81. مسكويه: تجارب، ط بيروت، 116/5. عريب: مصدر سابق، 104. ابن الجوزي: مصدر سابق، 356/13.

(3)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 71/5، 120. ابن الأثير: مصدر سابق، 184/6، 251. النويري: مصدر سابق، 93/23.

(4)_ الكبيسي: مرجع سابق، 543.

(5)_ الصابئ: الوزراء، 340، 341. مسكويه: تجارب، ط بيروت، 104/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 192/6.

(6)_ القاضي الرشيد: مصدر سابق، 60.

(7)_ الصولي: مصدر سابق، 81. ابن الأثير: مصدر سابق، 251/6.

(8)_ نقصد هنا الوزارة كوظيفة سلطانية تابعة للخلافة، إذ أضحت الوزارة تابعة للأمير البويهي، ثم السلطان السلجوقي، وعلى الرغم من وجود وزير للخليفة في العهد السلجوقي، إلا أن وزير السلطان كان أكثر نفوذا وسلطة من وزير الخليفة العباسي لأنه كان يستمد نفوذه من قوة السلطان السلجوقي صاحب النفوذ الفعلي وقتذاك. يُنظر: محمد مسفر الزهراني: **نظام الوزارة في الدولة العباسية 334_590هـ (العهدان البويهي والسلجوقي)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م، 119.

يَعُد الوزير يَنظُر في شيء من الأمور، حيث جَمَع أمير الأمراء في يَده جميع الوظائف العسكرية والإدارية والمالية[1].

وفي الواقع كان التدخل المستمر للجيش في شؤون الإدارة العباسية يُشَكل مَصدَر قلق كبير للخلفاء والوزراء، فَعمِلوا على الحد من نُفوذه_الجيش_ وإبعاده عن التدخل في شؤون الحكم، وذلك بمحاولة الإيقاع بين القادة العسكريين عن طريق التحريض والإغراء[2]، أو محاولة تقسيم الجيش إلى كتلتين، بتحريض بعض الفرق، وإثارة قادة الفرق بعضهم ضد بعض[3]. لكن هذه المحاولات باءت بالفشل حيث كانت تُؤدي إلى طغيان الفئة المنتصرة وتعزيز نفوذها[4].

كما حاول الخلفاء التقليل من سيطرة قائد الجيش بالعمل على إبعاده عن العاصمة، وتوليته إمارة المناطق البعيدة، فقد أبعد الخليفة المنتصر(247_248هـ/861_862م) قائد الجيش إلى الثغور وأمره بالمُقام بها أربع سنوات[5]، كما أَبعَد الخليفة المقتدر القائد مؤنس إلى الرقة بعدما ضاق ذرعا بتدخلاته في السياسة العامة للدولة[6].

وعلى الرغم من هذه المحاولات المحدودة واليائسة، فإن الجيش بقي مُسيطرا على دواليب الحكم في العراق، خاصة أن الخلفاء عجزوا عن وضع يَدهم على الجرح الحقيقي في الدولة العباسية، وهو الفساد العام في الإدارة، وانصراف المسؤولين إلى تحقيق مكاسب شخصية أَضَرت بمصلحة الخلافة، من جانب آخر أدى خروج الجيش عن مهمته الأصلية وتدخله في السياسة، وتولي قادته لمناصب سياسية كبيرة إلى انقسامه لعدة فرق متناحرة سياسيا بل وعسكريا أيضا، إذ أضحى لكل قائد وفرقة مصالح سياسية خاصة تدافع عنها، والمعروف أن تدخل الجيش في السلطة يؤدي إلى تمزقه، وتمزق الجيش يؤدي إلى إضعاف الدولة وتمزقها، وهذه كانت النتيجة النهائية لهذا التدخل.

---

(1)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 198/5. ابن العبري: مصدر سابق، 284.

(2)_ اليعقوبي: تاريخ، 506/2. السيوطي: مصدر سابق، 363.

(3)_ المسعودي: مروج، 178/4. عريب: مصدر سابق، 128، 129. ابن العمراني: مصدر سابق، 136.

(4)_ عريب: مصدر سابق، 128، 129. ابن الأثير: مصدر سابق، 208/6. ابن كثير: مصدر سابق، 475/7.

(5)_ ابن تغري: مصدر سابق، 326/2.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 52، 53. ابن خلدون: العبر، 373/3.

2_ قلق الوزارة وكثرة الوزراء

لعل أهم ما يميز مؤسسة الوزارة في الفترة السابقة لخلافة المقتدر(247_296هـ/861_908م)، هو تراجع أهميتها، وقلة تأثيرها في السياسة العامة للدولة العباسية، لصالح الجند الأتراك الذين سيطروا على الخلافة خلال فترة الفوضى العسكرية(247_255هـ/861_868م)، ثم بروز خلفاء أقوياء _الموفق والمعتضد_ طَغَت شَخصيتهم على شخصية الوزراء، فَضَعُف شأن الوزارة لاستبداد هؤلاء الخلفاء بشؤون الحكم.

وبتَولي المقتدر الحكم سنة295هـ/908م ضَعفت مؤسسة الخلافة، وتراجع نُفوذها لصالح الإدارة المدنية برآسة الوزير، وذلك بسبب صِغَر سن الخليفة، وانغماسه في الملذات، وتَفويضه أمور الدولة للوزير[1].

لكن على الرغم من استعادة الوزارة لأهميتها، واتساع نفوذ الوزير، إلا أن السِمَة الغالبة عليها هو القلق وعدم الاستقرار، خاصة في السنوات الأخيرة من حُكم المقتدر، فقد قُلد هذا المنصب أربعة عشر(14) مرة لأحد عشر شخصية[2]، ومنهم من تولى هذا المنصب أكثر من مرة، فابن الفرات تولى الوزارة ثلاث مرات[3]، كما تولاها علي بن عيسى مرتين[4].

إضافة إلى ذلك كان الوزير يَشعُر دائما أنه مُهَدد وعُرْضَة للعزل والمُصادرة بسبب كثرة الدسائس والمؤامرات داخل الجهاز الإداري[5]، ففي وزارة ابن الفرات الثالثة(311_312هـ/ 923_924م) كَثُر إرْجاف الناس بأن المقتدر قد كاتب حامد بن العباس بالوزارة، فاضطرب أمر ابن الفرات، واستتر أولاده وأعوانه[6].

---

(1)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 9/5. ابن دحية: مصدر سابق، 101. Sourdel : Op Cit, 2/388.

(2)_ يُنظر الملحق رقم: 1.

(3)_ خلال فترات: (296هـ_299هـ)، (304هـ_306هـ)، (311هـ_312هـ).

(4)_ خلال فترتي: (301هـ_304هـ)، (315هـ_316هـ).

(5)_ يُنظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 42.

هذا، وقد كان للأزمة المالية[1]، وتدخل الجند[2] وأفراد الحاشية في الإدارة[3]، وتصريفهم شؤون الحكم بما يخدم مَصالحهم دور كبير في اضطراب مؤسسة الوزارة.

ولم يقتصر القلق والاضطراب على مؤسسة الوزارة فقط، بل امتد إلى المؤسسات المرتبطة بها، بسبب التغيير المستمر للوزراء وما يتبعه من عزل كل وزير لأعوان الوزير السابق[4].

وتجدر الإشارة إلى أن التغيير المستمر للوزراء قد جعل هذا المنصب مَحَط أنظار الطامعين، مُعتَمدين في ذلك على الرشوة، ودعم بعض أفراد الحاشية، ففي سنة316هـ/928م بَذَل محمد ابن خلف النَيْرَماني في الوزارة ثلاثمائة ألف(300 000) دينار، ولِحُسن الحظ لم تُقْبل منه "لما عُرِف من الجهل بالكتابة والتهور في الأفعال"[5]، ولم يكن حال أبي العباس الخصيبي أفضل، إذ كان في وزارته "...يُواصل شرب النبيذ بالليل والنوم بالنهار في أيام وزارته كلها، وإذا انتبه يكون مخمورا لا فضل فيه للعمل"[6].

وعلى الرغم من وجود وزراء آثروا مصلحة الخلافة على مصالحهم الشخصية، إلا أن محاولاتهم الإصلاحية فشلت لاصطدامها مع مصالح الشخصيات المؤثرة في الحكم من الحاشية والجند[7].

وقد استمر هذا الاضطراب في الوزارة بعد مقتل الخليفة المقتدر سنة320هـ/932م، فولي هذا المنصب سبع(7) مرات لست(6) شخصيات مختلفة خلال أربع سنوات (320_324هـ/932_935م)[8] ،وهو مادفع الخليفة الراضي إلى استحداث نظام إمرة الأمراء في محاولة منه لإصلاح الأوضاع المتردية للخلافة العباسية[9].

---

(1)_ يُنظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

(2)_ يُنظر العنصر السابق.

(3)_ يُنظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

(4)_ الصابئ: الوزراء، 39، 60. عريب: مصدر سابق، 62، 68. ابن الأثير: مصدر سابق، 154/6. ابن الجوزي: مصدر سابق، 219/13.

(5)_ الهمداني: مصدر سابق، 317.

(6)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 80/5، 81.

(7)_ الصابئ: الوزراء، 306، 307. ابن الأثير: مصدر سابق، 254/6.

(8)_ يُنظر الملحق رقم: 1.

(9)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 198/5.

3_ المُصـــــادرات:

كانت عملية المصادرة معروفة منذ بداية العصر العباسي، واتخذت أول الأمر شكل "النَكبة"، الغرض منها هو معاقبة الوزير أو الكاتب لجريمة سياسية، أو خيانة قام بها[1]، فقد صادر الخليفة الواثق كتابه جزاءا لخياناتهم[2]، غير أنها أصبحت في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ظاهرة مميزة، مما دفع الأستاذ عبد العزيز الدوري إلى اعتبارها أكبر خطر على الملكية الفردية[3].

وقد جَرَت العادة أن يَتهم الوزير سَلَفه وأعوان سلفه بالتقصير أو الخيانة في العمل، فكان أول أمر يقوم به هو القبض عليهم ومُطالبتهم بالأموال افتداءًا لأنفسهم من العذاب[4]، و لم يُستثن في ذلك الوزير[5]، والكاتب[6]، والعامل[7]، والقضاة[8]، والطبيب[9]، كما لم يَسلم من ذلك التجار والأثرياء[10]، وحتى النساء[11]، والخدم[12]، وفي الغالب كانت طبقة الموظفين هي الأكثر عُرضة للمصادرة[13].

وكان عزل الوزير أو العامل يَتْبَعه بالضرورة عزل جميع أتباعه وأعوانه ومُصادرتهم[14].

وتَكمن وراء عملية المصادرة أسباب سياسية واقتصادية، فالخليفة كان يَعتبر أموال أولئك

---

(1)_ جرجي زيدان: **تاريخ التمدن الإسلامي**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، (دت)، 415/1. عبد العزيز الدوري: **النظم الإسلامية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، 155.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 275/5، 276.

(3)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 258.

(4)_ الصابئ: الوزراء، 62. الهمداني: مصدر سابق، 17. ابن كثير: مصدر سابق، 494/7.

(5)_ الصابئ: الوزراء، 62، 147. الهمداني: مصدر سابق، 95. عريب: مصدر سابق، 69، 98.

(6)_ الهمداني: مصدر سابق، 98.

(7)_ نفســـه، 79. عريب: مصدر سابق، 41، 52.

(8)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 122/6.

(9)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 336/3.

(10)_ التنوخي: مصدر سابق، 370/2. عريب: مصدر سابق، 52. ابن كثير: مصدر سابق، 434/7.

(11)_ الهمداني: مصدر سابق، 72، 150. ابن الأثير: مصدر سابق، 181/6.

(12)_ الهمداني: مصدر سابق، 35.

(13)_ يُنظر الملحق رقم: 4.

(14)_ التنوخي: مصدر سابق، 152/2. الهمداني: مصدر سابق، 47، 131. عريب: مصدر سابق، 52.

الوزراء حقا مُغتصبا من بيت المال، واسترجاعه لا يُعَد جورا أو إجحافا في حق أولئك المُصادَرين[1]، ونتيجة لذلك أصبح كل وزير يَتهم سلفه بسوء التصرف والخيانة والاختلاس[2]، ولئن كانت هذه التُهم صحيحة في بعض الأحيان[3]، فإنها في أحيان أخرى لا تَعْدو أن تكون مجرد افتراءات لا تَستَند لأي سَند شرعي[4]، أي أن المصادرة في هذه الحالة أصبحت وسيلة للانتقام وتصفية الحسابات، وستصبح مجلبة للأموال لحل الأزمات.

ويبدو أنه منذ عصر الخليفة المتوكل لم تعد عملية المصادرة وسيلة لإنزال العقاب على العمال والوزراء جزاءا لخياناتهم فقط، بل أصبحت موردا مهما للخزينة، إذ أن هذا الخليفة لما عزم على بناء مدينة الجعفري[5] أشار عليه أحد ندمائه بمصادرة بعض الكتاب لتوفير المال اللازم لبنائها، فقال: "يا أمير المؤمنين، أُسَمي لك قوما تدفعهم إلى حتى أستخرج لك منهم أموالا تبني بها مدينتك هذه؛ إنه يلزمك من الأموال في بناءها ما يعظم قدره، ويجل ذكره...فوقع ذلك من المتوكل موقعا أعجبه"[6]. كما اعتبرت المصادرة في نظر بعض وزراء المقتدر موردا مهما للخزينة في ظل الأزمة التي تُعاني منها، وهكذا كان الخصيبي[7]، بل إنه أُسس ديوان للمصادرات عُرِف بـ "ديوان المصادَرين"[8].

بينما حاول البعض الآخر تحقيق منافع شخصية من خلال المصادرة[9]، أو جَعْلها وسيلة لاسترجاع جزء من الأموال التي فَقدها بعد عزله عن منصبه[10]، مثلما فعل ابن الفرات في وزارته الثالثة(311_312هـ/923_924م).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية المصادرة لم تكن ذات أثر حاسم في منع الخيانات، لأنها لم تمنع

---

(1)_ الكبيسي: مرجع سابق، 555.

(2)_ الصابئ: الوزراء، 62. عريب: مصدر سابق، 98. الكبيسي: مرجع سابق، 555.

(3)_ الهمداني: مصدر سابق، 12.

(4)_ نفســه، 11. عريب: مصدر سابق، 98.

(5)_ من أسمائها الماحوزة والمتوكلية، بناها المتوكل قرب بغداد، غير أنها سُرعان ما هجرت وأُخربت بعد مقتله. انظر: الطبري: مصدر سابق، 328/5.

(6)_ نفســه، 328/5.

(7)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 81/5.

(8)_ نفســه، 14/5.

(9)_ عريب: مصدر سابق، 57.

(10) _ Sourdel : Op Cit ,408.

الموظف نفسه من السعي للحصول على الوظيفة مرة بعد أخرى "وهو على استعداد للقبول بالنتائج المرتقبة"[1].

وتتخذ عملية المصادرة أشكالا متعددة حسب مكانة الشخص المُصادَر ومقدرته المالية[2]، ودرجة العداء بينه وبين المُصادِر. فكانت بعض المصادَرات تقتصر على مبلغ مالي دون إلحاق أي ضرر بالشخص المُصادَر[3]، كما يُمكِن أن يُمنح للشخص امتياز لدفع المبلغ على شكل أقساط في مدة زمنية معينة[4].

وأحيانا كانت تَتَبَع عملية المصادرة النَفي من العاصمة إلى منطقة أخرى[5]، فيما عمد بعض الوزراء إلى مُصادرة جميع أملاك سلفه، مثل ابن الفرات الذي صادَر الخاقاني كل ما يملك من الضياع والعقار والأموال والغَلات[6]، وكذلك أم موسى الهاشمية التي دفعت "أموالا عظيمة، وجواهر نفيسة، ومن الثياب والكسوة، والفرش والطيب ما يَعظم مقداره"[7]، وإذا عجز المُطالَب عن تأدية كل المال فإنه تَتِم مصادرة أملاكه حتى يَكتَمل النصاب المطلوب[8].

كما كانت المصادرة تَشمل أحيانا ثروة بعض الأشخاص المتوفين، مثل محمد بن ياقوت الذي صادر الراضي ثروته بعد وفاته سنة323هـ/934[9].

أما أساليب تحصيل أموال المصادرات فإنها تَجمع بين اللين والقسوة، حَسب انصياع الشخص ودفعه للأموال المُطالَب بها[10]، غير أن السِمة الغالبة عليها هي القسوة والعنف، فَبَعد عزله عن الوزارة سنة311هـ/923م تَعرض حامد بن العباس لأقسى أنواع العذاب والإهانة "فكان يُصفع ويُضرب، ويُخرِجه المُحَسِن إذا شرب فَيُلبسه جِلد قرد له ذنب، ويُقيم من يُرَقصه

---

(1)_ شعبان: مرجع سابق، 115.

(2)_ الكبيسي: مرجع سابق، 555.

(3)_ الصابئ: الوزراء، 44. الهمداني: مصدر سابق، 111، 131، 145. ابن الجوزي: مصدر سابق، 328/13.

(4)_ الصابئ: الوزراء، 46، 47. ابن الجوزي: مصدر سابق، 243/13.

(5)_ الصابئ: الوزراء، 48، 147. عريب: مصدر سابق، 98.

(6)_ الصابئ: الوزراء، 34، 35.

(7)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 47/5، 48.

(8)_ الهمداني: مصدر سابق، 121.

(9)_ ابن العماد: مصدر سابق، 298/2. يُنظر: القاضي الرشيد: مصدر سابق، 229.

(10)_ الكبيسي: مرجع سابق، 555.

ويَصفعه، ويشرب على ذلك"[1]، ولم يكن حال علي بن عيسى أفضل من ذلك عندما أخذه المحسن بن الفرات "وألبسه جَبة صوف وأهانه وناله بالأذى الفاحش"[2]، وقد كان مصير المحسن هذا على غرار ضحاياه، إذ وبعد عزل والده عن الوزارة الثالثة "قُيد وضُرب على رأسه، وأُلبس جبة صوف وجبة شعر"[3]، واستمر عذابه "حتى تَدَوَد بَدنه، ولم يَبْق فيه فَضْلٌ لِضَرب"[4]، وفي أحيان أخرى يَتعرض الشخص للقتل بعد عملية المصادرة[5].

وبما أن نسبة الأموال المصادرة كانت كبيرة فقد أُسس لها ديوان خاص هو "ديوان المصادَرين"[6]، كما كان يَتم إنشاء دواوين خاصة عندما تكون الأموال المصادرة من بعض الأشخاص كبيرة، مثلما حدث عند مصادرة أم موسى الهاشمية، حيث أسس علي بن عيسى ديوانا أسماه"ديوان المقبوضات عن أم موسى وأسبابها"[7]، وبلغ المال المُحصل منها مليون دينار[8].

وعلى العموم فقد أدت عملية المصادرة إلى انتشار سُنن غير مرغوب فيها، حيث أصبح الموظفون مُضطَرين إلى جمع الثروة بكل وسيلة استعدادا لليوم الأسود[9]، كما ابتكروا حِيَلا مختلفة لإخفاء الأموال عن أَعيُن السلطة، مثل إيداعها عند أشخاص لا يُشتَبه في أمرهم، فابن الفرات كان يُودِع أمواله عند وجوه الناس حتى " لم يَبق ببغداد قاض ولا عَدل ولا تاجر مَستور إلا ولابن الفرات عنده وديعة"[10]، وقد بلغت ودائعه بعد عزله عن الوزارة الأولى(296_299هـ/908_911م) خمسمائة ألف(000 500) دينار[11].

كما لجؤوا إلى دفن النقود، فبلغت دفائن حامد بن العباس التي أقر بها بعد عزله عن الوزارة

---

(1)_ عريب: مصدر سابق، 98.

(2)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 219/13.

(3)_ الصابئ: الوزراء، 65.

(4)_ نفســـه، 69.

(5)_ عريب: مصدر سابق، 52. الأصفهاني: تاريخ، 153. ابن الجوزي: مصدر سابق، 239/13.

(6)_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 14/5.

(7)_ نفســـه، 47/5، 48.

(8)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 150/13.

(9)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 259.

(10)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 241/13.

(11)_ الصابئ: الوزراء، 37.

سنة311هـ/923م خمسمائة ألف(500 000) دينار[1]، كما دفن بحكم الديلمي كميات كبيرة من الأموال والذهب في داره وفي الصحراء[2]. وقد كان لهذه العادة أثر اقتصادي سيئ، حيث فُقدت كميات كبيرة من النقود بوفاة أصحابها، ونتج عن ذلك حجزها من التداول، مما يؤثر في الحركة التجارية، وفي إضعاف نمو المؤسسات الصيرفية، كما أن عادة دفن النقود رغم أنها تتم اضطرارا قد تدل على أن المجتمع لم يدرك تماما أهمية تشغيل الأموال في التجارة[3].

في الأخير فإنه على الرغم من الآثار السلبية للمصادرة فإنها لا تخلو من الايجابيات حيث منعت تراكم الثروة في يد القلة، وقللت من التفاوت بين طبقات المجتمع، كما أن ذهاب الأموال المصادرة إلى خزينة الدولة يعني استفادة الدولة والمجتمع منها[4]، لفترة وجيزة على الأقل.

ثانيا: الآثـــار الاجتمـــــاعية

1_ مســـتوى المعيـــــشة

1_1_ طبـــقة العـــــامة

أدى التطور الاقتصادي الذي شهده القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي إلى خلق طبقة من الأغنياء والموسرين تُعرَف بـ "الخاصة"، تُقابلها طبقة تَضُم أوسع الجماهير من الفقراء والمُعدَمين الذين يُشَكلون السواد الأعظم من الناس، والذين عاشوا ظروفا معيشية قاسية، ومارسوا عادات اجتماعية متشابهة، وجمعوا أفكارا وعقائد متشابهة، وراودهم آمال ومَطامح بالتخلص من أوضاعهم السيئة[5].

وتشمل طبقة العامة الفلاحين والعمال، وأهل الصنائع، وأهل السوق، والعاطلين عن العمل،

---

[1]_ الهمداني: مصدر سابق، 36.

[2]_ مجهول: العيون، 354/4.

[3]_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 260.

[4]_ نفس المرجع والصفحة.

[5]_ الألوسي: مرجع سابق، 77. قصي الحسين: موسوعة الحضارة العربية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2005، 240/4.

والمُكدين والصعاليك، والخدم، وغيرهم ممن عاشوا حياة الفاقة والفقر[1].

وليس أدل على الأوضاع المزرية لطبقة العامة من شعر الفاقة الذي جاء على ألسنة بعض الشعراء، فهذا أبو العتاهية يصف صروف الزمان، ويستغيث الخليفة فيقول:

من مُبلغ عني الإمـــا ... م نصائـــحا مُتواليـــة
إني أرى الأســـعـــا ... ر، أسعار الرعية غالية
وأرى المكاسب نَـــزرة ... وأرى الضرورة فاشية
وأرى عُمـــوم الدهر را ... ئحـــة، تمر، وغاديـــة
وأرى المراضـــع فيـــه ... عن أولادها مُتجافيـــة
وأرى اليتـــامى، والأرا ... مل في البيوت الخاليـــة[2]

وقال أحد الشعراء:

ولقـــد أُهزلت حـــتى ... مَحَت الشمس خيـــالي
من رَأى شيـــئا محالا ... فأنا عَيْـــن المحـــال[3]

وقال شاعر يشكو فُقدان الأصدقاء بسبب الفقر:

جُملة أمري أني مفلـــس ... وليس للمفلس إخوان
وكل ذي عيش بلا درهم ... فَعيشـــه ظلم وعدوان[4]

ويتضح من خلال المصادر التاريخية أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية وعدم استقرار الإدارة العباسية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وأوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، كان لها انعكاسات خطيرة على المستوى المعيشي للطبقة العامة التي لم تَكُن لها القُدرة على التصدي لنتائج هذه الاضطرابات، والحد من آثارها، فخلال فتنة الزنج(255_270هـ/868_883م) وهجومهم على البصرة سنة257هـ/870م "اختفى كثير من الناس في الدور والآبار، فكانوا يَظهرون بالليل، فيأخذون الكلاب فيذبحونها ويأكلونها،

---

[1]_ الألوسي: مرجع سابق، 81.

[2]_ أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد(ت210هـ/825م): **ديوان أبي العتاهية**، دار بيروت، بيروت، (دت)، 487.

[3]_ ابن عبد ربه: مصدر سابق، 36/3.

[4]_ الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد(ت429هـ/1037م): **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، (بلا معلومات)، 26/3.

والفيران والسنانير، فأفنوها حتى لم يَقْدروا منها على شيء"[1]، بل إنهم كانوا "إذا مات منهم الواحد أكلوه، ويُراعي بعضهم مَوت بعض، ومن قَدر منهم على صاحبه قتله وأكله"[2]، وعلى الرغم من المبالغة الواضحة في هذه الرواية في وصف آثار الهجوم وانعكاساته على سكان البصرة[3]، وشكنا في لجوء أهلها إلى أكل لحوم بعضهم البعض، إلا أنها تصور لنا مدى سلبية الآثار التي تخلفها الاضطرابات السياسية على الوضع الاجتماعي والمستوى المعيشي للسكان. وفي سنة 325هـ/936م أثناء الصراع بين ابن رائق وبجكم خرق ابن رائق نهري ديالى والنهروان، فأدى ذلك إلى تخريب الأراضي الزراعية، وافتقار الناس وغلاء الأسعار[4].

وفي سنة334هـ/945م أثناء الصراع بين مُعز الدولة بن بُويه وناصر الدولة الحمداني، انعدم الغذاء ببغداد، وتَدهورت أوضاع السكان حتى لجؤوا إلى أكل الحشيش والجِيَف، ويصف مسكويه(ت421هـ/1030م) المعاصر للأحداث أوضاعهم فيقول: "...وأكل الناس الموتى والحشيش...والجيف، وكانت الدابة إذا رائت اجتمع على الرَوث جماعة ففتشوه، ولَقطوا ما يجدون فيه من شعير وأكلوه، وكان يُؤخذ بَزرا قطونا(كذا) ويُضرب بالماء، ويُبسط على طابق حديد، ويُحمل على النار حتى نقب ويؤكل، ولَحق الناس من ذلك في أحشائهم أورام، ومات أكثرهم، ومن بقي كان في صورة الموتى"[5].

وإلى جانب الاضطرابات السياسية كان للارتفاع المتواصل للأسعار تأثير كبير على مستوى معيشة الطبقات الدنيا من عامة المدن والفلاحين في المناطق الريفية، فكانوا يَصلون في مواسم

---

[1] _ المسعودي: مروج، 207/4.

[2] _ نفس المصدر والصفحة. روى المسعودي عن امرأة من أهل البصرة أنها حضرت امرأة تنازع ومعها أختها وقد اجتمعت جماعة حولها ينتظرون أن تموت فيأكلوا لحمها قالت المرأة: "فما ماتت حتى ابتدرناها فقطعنا لحمها وأكلناها، ولقد حضرت أختها وقد جاءت على النهر...وهي تبكي ومعها رأس أختها، فقيل لها: ويحك! مالك تبكين؟ فقالت: اجتمعوا على أختي فما تركوها تموت موتا حسنا حتى قطعوها، فظلموني، فلم يُعطوني من لحمها شيئا إلا رأسها هذا، وهي تشتكي ظُلمهم لها في أختها". يُنظر: المسعودي: مروج، 207/4، 208.

[3] _ نجد أن المصادر التاريخية المختلفة كانت متحاملة جدا على حركة الزنج وقائدها علي بن محمد إلى درجة العداء، ونعتها بأقسى النعوت، مهملة في ذلك _أو متغاضية_ عن الأوضاع المزرية التي كان يعيشها زنوج البصرة، وقبائل العراق الجنوبي التي انضمت إلى حركة الزنج، وهذا بغض النظر عن أهداف قائد الحركة علي بن محمد.

[4] _ الصولي: مصدر سابق، 105، 106.

[5] _ مسكويه: مصدر سابق، 281/5.

الغلاء إلى "حافة المجاعة"، خاصة أن أجورهم كانت هي الأدنى في سُلم الرواتب[1]، لكن استمرار ارتفاع الأسعار كان يؤدي بهم إلى المجاعة[2]، ومن الأمثلة على ذلك أنه في سنة 324هـ/935م غلا السعر ببغداد "فجاع الناس، وعَدُم الخبز خمسة أيام، ووقع الطاعون...وخص ذلك الضعفاء"[3]، وفي سنة329هـ/940م "اشتد الغلاء ببغداد، وبلغ الكَرُ من الدقيق مائة وثلاثين دينارا، وأكل الناس الحشيش وكَثُر الموت"[4]، وفي السنة التالية بلغ كر الحنطة ثلاثمائة وستة عشر دينار "وأكل الضعفاء الميتة...وكثر الموت، وشُغِل الناس بالمرض والفقر"[5]، وفي سنة 331هـ/942م غلت الأسعار "وعز كل شيء من سائر الأطعمة والملبوس"[6]، حتى أغاث الله الناس بالجراد "فصاده الناس، وانتفع الضعفاء بأكله وصيده، وكان نعمة من الله جل وعلا"[7].

وفي ظل هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه العراق، استفحلت مظاهر الفقر والتشرد، ولجأ العوام إلى مختلف الأساليب لتأمين ضرورات العيش، فلجأ بعضهم إلى الكُدْيَة[8]، والبعض الآخر احترف اللصوصية وسرقة أموال الناس.

♦ **الكُدْيـــــة:**

لقد تسبب تدني مستوى المعيشة للطبقات الدنيا في نُشوء جماعة المُكدين الذين لجؤوا إلى التَسول والحيلة، وأظهروا مختلف المهارات لتأمين حاجاتهم المُلحة من المأكل والملبس والمأوى[9].

لكن المُلاحظ أن الكُدية لم تَعُد تعني الاستجداء كما تُفيد بمعناها اللغوي، بل إن هذا الاصطلاح وخاصة في القرن الثالث وما بعده قد أخذ معنى اصطلاحيا معقدا، ومتعدد الوجوه، فأصبح يتضمن معنى الاحتيال للحصول على المال بمختلف الوسائل والأساليب غير المشروعة، من استخدام القوة والاستلاب بالعنف والغلبة، إلى استغلال غفلة الناس وغرائز الرحمة والرأفة

---

[1] _ موريس لومبار: **الإسلام في مجده الأول 2_5هـ/8_11م**، تر، إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1984، 220.

[2] _ يُنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

[3] _ ابن الجوزي: مصدر سابق، 357/13. ابن كثير: مصدر سابق، 495/7.

[4] _ مجهول: العيون، 353/4. مسكويه: مصدر سابق، 237/5.

[5] _ ابن الجوزي: مصدر سابق، 19/14.

[6] _ الصولي: مصدر سابق، 237.

[7] _ نفس المصدر والصفحة.

[8] _ الكُدية: لفظ فارسي، وهو سؤال الناس واستعطاؤهم، أي طلب عطائهم. محمد عمارة: مرجع سابق، 478.

[9] _ وليم الخازن: **الحضارة العباسية**، دار المشرق، بيروت، ط2، 1992، 33.

لديهم[1]، وقد بلغ من تَفَنُّن أصحاب هذه الطائفة حتى لَيَصِح القول بأن الكدية شَكَلت حرفة لها نُظُمها وتقاليدها[2].

وعلى العموم فإن استفحال ظاهرة الكدية والتسول في المجتمع العراقي فيه دلالة واضحة على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفقر في المجتمع، حيث أصبحت الوسيلة الناجعة التي يلجأ إليها الفقراء لتحصيل القوت اليومي، وقد تصبح حرفة يَتوارثها الأبناء عن الآباء، فقد أوصى أحد شيوخ المكدين ابنه فقال: "...ولم أر ماهو بارد المَغْنَم، لذيذ المَطْعم، وافي المَكْسب، صافي المَشْرب، إلا الحرفة التي وضع ساسان أساسها...إذ كانت المتجر الذي لا يَبور، والمنهل الذي لا يَغور، والمصباح الذي يَعشو إليه الجمهور، ويَستَصْبِح به العُميُ والعور"[3].

♦ اللُصـــــوصية:

نجد إلى جانب فئة الفقراء والمكدين الذين كانوا كثرة كاثرة في العصر العباسي الثاني، فئة شكلت هي الأخرى حركة قوية خلال هذا العصر، وهي فئة اللصوص، الذين يَنحدرون من تلك الأصول الاجتماعية الفقيرة والمظلومة، التي نشأت عن التحولات التي عرفها المجتمع العراقي، من قيام مُدن كبرى تَعُج بالسكان، وزيادة الاستهلاك، وارتفاع الأسعار، وتَضَعْضُع وضع الفلاحين، وازدياد الضغط البدوي على سكان المدن في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، هذه التطورات خَلفت فئات اجتماعية عاجزة عن تحصيل عيشها، ناقمة ومُتمردة، ومُقَصرة عن استيعاب شروط الحياة الجديدة[4].

وقد تعددت الأسباب التي كانت وراء استفحال ظاهرة اللصوصية في المجتمع العراقي، أبرزها الفقر والفاقة اللذان غَرقت فيهما الطبقات الدنيا من المجتمع، في الوقت الذي تخلى فيه الأغنياء عن واجباتهم الدينية المتمثلة في دفع زكاة أموالهم للفقراء والمحتاجين إليها، فَدَعَت الضرورة البعض لاحتراف اللصوصية لتحصيل لُقمة العيش، فقد سُئل أحد اللصوص عن سبب أخذه أموال الناس مع أنها لا تَحِل له فقال: "أما قرأت ما ذَكره الجاحظ في كتاب اللصوص عن بعضهم قال: إن هؤلاء التجار خانوا أماناتهم، ومَنعوا زكاة أموالهم، فصارت أموالهم مُستهلَكة بها، واللصوص

---

[1] _ الألوسي: مرجع سابق، 103، 104.

[2] _ قصي الحسين: مرجع سابق، 287/4، 288.

[3] _ الحريري أبو القاسم بن علي بن محمد(516هـ/1122م): مقامات الحريري، دار بيروت، بيروت، 1978، 406.

[4] _ قصي الحسين: مرجع سابق، 278/4.

فقراء إليها، فإذا أخذوا أموالهم ــوإن كرهوا أخذهاــ كان ذلك مُباحا لهم، لأن عَيْن المال مُستهلكة بالزكاة، وهؤلاء يَستحِقون أخذ الزكاة بالفقر، شاء أرباب الأموال أم كرهوا"[1].

ويُخبرنا التوحيدي(387هـ/997م) عن دور الاضطرابات السياسية في تنشيط اللصوصية في قصة "أَسْوَد الزُبد" الذي استغل اضطراب الأوضاع في بغداد فأدى به ذلك إلى أن"...طلب سيفا وشَحذه، ونهب وأغار وسلب"[2].

من جانب آخر لعبت المماطلات الإدارية(البيروقراطية) دورا في تدهور الأوضاع الاجتماعية للناس، وفي تفشي اللصوصية، فقد سُئِل أحد اللصوص عن الأسباب التي دفعته إلى احتراف السرقة فقال: "نشأت فلم أتعلم غير مُعالجة السلاح، وجِئْتُ إلى بغداد أطلب الديوان فما قَبلني أحد، فانضاف إلي هؤلاء الرجال، وطلبت قطع الطريق، ولو كان السلطان أنصفني ونزلني بحيث أستحق من الشجاعة وانتفع بخدمتي، ما كنت أفعل هذا بنفسي"[3].

أما ابن حمدي اللص فقد عَلل لأحد ضحاياه احترافه اللصوصية فقال: "...ياهذا، الله بيننا وبين هذا السلطان الذي أَحْوَجَنا إلى هذا الفعل، ولَسْنا فيما نَفعله نَرتكب أمرا عظيما مما يَرتكبه السلطان، وأنت تعلم أن ابن شيرزاد ببغداد يُصادِر الناس ويُفْقِرُهم...وكذلك يَفعل البَريدي بواسط والبصرة"[4]، ثم أضاف "وقد عَلمت أنهم يأخذون أُصول الضياع والدور والعقار، ويَتجاوزون ذلك إلى الحُرُم والأولاد، فاحْتَسِب أننا نحن مثل هؤلاء، وأن واحدا منهم صادرك"[5].

إن هذا التعليل يَنطوي على دلالات كثيرة منها: أن الناس كانوا يَشعرون أن حُكامهم

---

[1] _ التنوخي: مصدر سابق، 232/4. الأصبهاني أبو القاسم حسين بن محمد الراغب: **محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (دت)، 191/2. قال أحد اللصوص:

وعَيابَــةٌ للجود لم تدر أنــني ... بإلهاب مال الباخلين مُوكل

غَدَوت على مااحتازه فَحَويتــه ... وغادرته ذا حيرة يتململــل

يُنظر: الأصبهاني: محاضرات، 191/2.

[2] _ التوحيدي: مصدر سابق، 160/3. قصي الحسين: مرجع سابق، 280/4.

[3] _ التنوخي: مصدر سابق، 237/4.

[4] _ نفســه، 239/4.

[5] _ نفس المصدر والصفحة. يقال: "اللص أحسن حالا من الحاكم المُرتشي، والقاضي الذي يأكل أموال الناس". انظر: الأصبهاني: محاضرات، 191/2

لصوص يَدعَمون سُلطانهم بالقوة، لا بالعدل والمساواة بين الرعية، ومنها أن الفوضى السياسية والإدارية أدت إلى كساد الحياة الاقتصادية، مما حدا بالأقوياء من الناس إلى التَكَسُب باللصوصية وقطع الطرق، ومنها هذا الاختلال في القيم الخُلقية والاجتماعية، حيث أصبح هؤلاء يُقْدِمون على مثل هذه الأعمال دون وازع من ضمير، وبشيء من الفخر والاعتزاز مُعتقدين بأنهم على حق، وأنهم يَقتدون بأعمال وسلوك حكامهم في نهب أموال الناس، واغتصاب حقوقهم، وهذا من أخطر النتائج التي أدت إليها هذه الفوضى[1].

من جهة أخرى يتضح من خلال قصة للصولي(335هـ/946م) أن للجند الأتراك دورا في استفحال اللصوصية في بغداد من خلال حماية اللصوص مقابل نصيب من المال المسروق[2]، وهذا يوضح مدى تورط الإدارة العباسية، وانغماسها في الفساد المالي والاجتماعي.

♦ العَيــارون والشُـــطار

تعتبر لفظة "العَيارين" أو "الشُطار" التَسمية الشائعة لهم، لكن المصادر التاريخية تَنعتُهم أيضا باللصوص، وقُطاع الطرق، والفُساق، وباعة الطريق، والعُراة، وأهل السجون، وأهل السوق، والأَوباش، والرعاع، والطرارين[3]، ومن تسمياتهم أيضا الفِتْيان، قال الشاعر:

ويقول الفتى إذا طعن الطعـــ ـــنة خُذها من الفتى العيار[4]

ظهرت هذه الطائفة أول مرة في الفتنة بين الأمين(193_198هـ/808_813م) والمأمون (198_218هـ/813_833م)[5]، حيث كان لهم دور كبير في الدفاع عن بغداد ضد القوات الخراسانية[6]، وقَدَر المسعودي(ت346هـ/957م) عددهم آنذاك بمائة ألف(100 000)[7]، كما دافعوا عن بغداد مرة أخرى في الفتنة بين المستعين والمعتز سنة251هـ/865م[8]،

---

[1]_ تقي الدين الدوري: مرجع سابق، 324.

[2]_ الصولي: مصدر سابق، 259.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 75/5، 78، 86، 136. المسعودي: مروج، 411/3. الصولي: مصدر سابق، 89، 104، 120. التنوخي: مصدر سابق، 239/4.

[4]_ الطبري: مصدر سابق، 82/5.

[5]_ نفســـه، 75/5.

[6]_ نفســـه، 82/5، 86. المسعودي: مروج، 411/3.

[7]_ المسعودي: مروج، 417/3.

[8]_ الطبري: مصدر سابق، 377/5.

حيث بلغ عددهم حوالي خمسين ألفا(50 000)[1].

إن التسميات المذكورة آنفا تُشعر بِنَظرة اهتمام وسَخَط اجتماعي، غير أنها تُعَبِر عن وجهة نَظر الحاكمين والطبقة المتوسطة مثل التجار[2]، وعلى الرغم من أن البعض يَتهمهم ـ العيارين والشطار ـ بأن لهم مَطامح مادية[3]، إلا أن هذا لا ينفي الجذور الاجتماعية للحركة.

لقد كانت هذه الفئة من المجتمع تَهدف إلى إدانة عصر بِعَيْنه، والثورة على طبقات بِعَيْنها، قُدِر لها ـ في ظل ظُروف سياسية وتاريخية مُعينة ـ أن تَستأثر لنفسها بالسُلطة والمال، ومن ثم فَمَوْقف أصحاب هذه الطوائف من الهَيئتين الاجتماعية والسياسية، موقف رافض ومُتمرد[4].

وعلى الرغم من أن بعضهم اتَصف بالظَرف والفُتوة، فكان لا يَتَعرض لأصحاب البضائع القليلة، وإذا أخذ ممن حاله ضعيفة شيئا قاسمه عليه، وأنه لا يُفتش امرأة ولا يَسلبها[5]، لكن ذلك لم يَشفع لهم أمام العامة ومسؤولي الدولة[6].

كان العيارون يَستَغلون ظروف الفوضى والاضطرابات، وارتفاع الأسعار، لِيَقوموا بأعمال السلب والنهب، ففي سنة315هـ/927م تقدم الوزير علي بن عيسى إلى نازوك قائد الشرطة بالطواف ببغداد ليلا ونهارا لكثرة العيارين[7]، وفي سنة326هـ/937م تحرك بعض العيارين ببغداد بسبب ارتفاع الأسعار[8]، وفي أثناء الحرب بين ابن رائق وبجكم "عَظم أمر العيارين ببغداد، وأخذوا ثياب الناس من المساجد والطرقات"[9].

وكان أمير الأمراء وكبار موظفيه يَضْطرون أحيانا إلى مُداراتهم وتخصيص رواتب لرؤسائهم[10]، كما أن بعض الأمراء كان يَستَعين بهم في حُروبه، مثل ابن رائق في صراعه مع

---

(1)_ المسعودي: مروج، 413/3.

(2)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 93.

(3)_ يقول بعض الشعراء: كان فيما مضى القتال قتالا فهو اليوم يا علي تجارة

يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 85/5.

(4)_ محمد رجب النجار: **الشطار والعيارون حكايات في التراث العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1981، 6.

(5)_ التنوخي: مصدر سابق، 239/4.

(6)_ الصولي: مصدر سابق، 120، 261، 262. الهمداني: مصدر سابق، 54.

(7)_ الهمداني: مصدر سابق، 54.

(8)_ الصولي: مصدر سابق، 104.

(9)_ نفســـه، 120.

(10)_ نفســـه، 89. تقي الدين الدوري: مرجع سابق، 319.

بحكم[1].

وفي الأخير فإن تراجع المستوى المعيشي للطبقات الدنيا، واستفحال مظاهر الفقر، هي التي أدت إلى انتشار اللصوصية والتسول في المجتمع، وهي مَظاهر تدل على تخلي الدولة عن مسؤولياتها اتجاه هذه الفئات، وتَقصيرها في تَقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية لها.

كما أن هذه المظاهر نتيجة طبيعية للتناقضات والبون الشاسع بين "طبقة الخاصة" و"الطبقة العامة"، فكانت ردة فعل من هذه الطبقات المنكودة، وثورة على واقعها الأليم، وستكون هذه الطبقات وقودا للكثير من الحركات الاجتماعية التي عرفها القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين، بعد أن مَلت من سوء أوضاعها، فلجأت إلى الثورة في محاولة لتغيير أوضاعها البائسة والسير بها نحو الأفضل.

1_2_ الأوبئة والطواعين في المجتمع:

من خلال قراءة في المصادر التاريخية نلاحظ اضطرابا في التسميات التي تُعطيها هذه المصادر لمختلف الجَوَائح التي عرفتها الفترة "247_334هـ/861_945م"، كما نلاحظ التداخل الواضح بين مصطلحي "الوباء" و "الطاعون"[2].

وإذا كانت هذه المصادر تُطلق على مختلف الأزمات اصطلاحات مثل "فناء كثير"[3]، أو "ووقع الفناء"[4]، أو "وكثر الموت"[5]، أو "ووقع البلاء"[6]، وكذلك "الأمراض والعِلل"[7]، فمن الوارد أن المقصود بها هو أزمات وبائية بِأَتَمِ معنى الكلمة.

---

(1)_ الصولي: مصدر سابق، 119.

(2)_ يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 677/5.الصولي: مصدر سابق، 83. ابن الجوزي: مصدر سابق، 357/13. ابن كثير: مصدر سابق، 495/7. ابن تغري: مصدر سابق، 258/3.

(3)_ ابن كثير: مصدر سابق، 495/7.

(4)_ نفســـه، 510/7.

(5)_ مجهول: العيون، 353/4. مسكويه: تجارب، ط بيروت، 237/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 281/6.

(6)_ ابن كثير: مصدر سابق، 516/7. ابن تغري: مصدر سابق، 273/3.

(7)_ الطبري: مصدر سابق، 676/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 133/13. ابن الأثير: مصدر سابق، 143/6. ابن كثير: مصدر سابق، 429/7.

من جهة أخرى لا تُعطينا المصادر تفاصيل محددة تُساعد على تحديد نوعية المرض، ومدى انتشاره وتأثيره، والأعراض المصاحبة له، بل إنها في الغالب الأعم تذكر وُقوع الوباء في منطقة ما دون أي تفاصيل[1]، أو تذكر وصفا عاما للأزمة، مثال ذلك: يقول الطبري(ت310هـ/922م)، عن وباء سنة301هـ/913م: "وفيها كَثُر...الوباء ببغداد، فكان بها نوعا سَموه حَنينًا، ومنه نوع سموه المَاسِرا، فأما الحنين فكانت سليمة، وأما الماسرا فكانت طاعونًا قَتالة"[2]، أما وباء سنة 329هـ/940م فكان عبارة عن حمى ووجع في المفاصل[3].

وتبدو العلاقة واضحة بين أزمات الغلاء والمجاعة، وبين وقوع الأوبئة والطواعين، حيث تَسَبب الارتفاع المتواصل للأسعار في عَجز الفئات المحدودة الدخل عن توفير الغذاء اللازم والمتكامل، وهو ما يؤدي بها إلى المجاعة، وبالتالي إضعاف الجهاز المناعي لديها بسبب سوء التغذية، إذ أن نُقص التغذية يؤدي إلى نقص شامل في مقاومة العدوى، وهو ما اصطُلح على تسميته "نقص المناعة "، أو "القصور المناعي"[4].

ويُعتبر القاع مهد الأوبئة[5]، حيث تَتخذ العدوى مَسارا بالغ الشدة بين السكان ذوي التغذية السيئة[6]، وهذا مانَفهمه من خلال النصوص التاريخية التي تُؤكد على وقوع الأزمات الوبائية في أوساط الطبقات الدنيا ذات المستوى الغذائي السيئ، و لم يكن هذا بعيد عن إدراك القُدماء، حيث يقول الصولي(ت335هـ/946م) عن وباء سنة324هـ/935م: "وعَزَ الخبز والدقيق فلم يوجد أياما ببغداد، ووقع في الناس طاعون عظيم، فَتَفانوا ببغداد وما سواها"[7]، أما ابن الجوزي(ت597هـ/1200م) فكان أكثر إيضاحا عندما قال: "وغلا السعر، فجاع الناس، وعَدُمَ الخبز خمسة أيام، ووقع الطاعون...وخَص ذلك الضعفاء"[8]، ويقول عن وباء سنة

---

(1)_ اليعقوبي: تاريخ، 510/2. ابن الأثير: مصدر سابق، 288/6. ابن تغري: مصدر سابق، 210/3.

(2)_ الطبري: مصدر سابق، 677/5.

(3)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 7/14.

(4)_ فيليب عطية: **أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1992، 63_79. ناصر أحمد إبراهيم: مرجع سابق، 20.

(5)_ فيليب عطية: مرجع سابق، 100.

(6)_ ناصر أحمد إبراهيم: مرجع سابق، 20.

(7)_ الصولي: مصدر سابق، 83.

(8)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 357/13.

329هـ/940م: "...وكثرت الحمى ووجع المفاصل، ودام الغلاء...وهلك الفقراء"[1].

هذا وقد وقعت خمسة(5) من أصل اثنتا عشرة(12) أزمة وبائية ضربت العراق في الفترة (247_334هـ/861_945م) بسبب الغلاء والمجاعة، أي 40٪[2]، وهذا يَدل على أن العلاقة السَبَبية بين أزمات الغلاء والأوبئة لم تأخذ شكلا ثابتا، كما نلاحظ أن هذه الأزمات الوبائية الخمس قد وقعت أواخر فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م)، وذلك راجع إلى الاضطراب السياسي الذي عرفته هذه الفترة، وإهمال الأراضي الزراعية، والقنوات المائية، وهروب الفلاحين وعُزوفهم عن الزراعة بسبب انعدام الأمن والسياسات الضريبية المجحفة.

أما العوامل الأخرى المُسَبِبة للأوبئة والطواعين فَتَرتبط بالظروف السياسية المضطربة[3]، وأيضا بالكوارث الطبيعية كالفيضانات[4].

كما تلعب البيئة الجغرافية، والكثافة السكانية والعمرانية، دورا مهما في وقوع الأوبئة والطواعين، وفي انتشار العدوى، بسبب تَلَوث الهواء وانتشار الرطوبة والتَعفُن، وهذا ما دفع ابن خلدون(ت808هـ/1457م) إلى الجزم بأن السبب الغالب في وقوع الأوبئة هو "فساد الهواء بكثرة العمران، بِكَثْرة ما يُخالطه من العَفن والرُطوبات الفاسدة...وسبب كثرة العفن والرطوبات الفاسدة في هذا كله، كثرة العمران"[5]، ويقع الوباء في المدن الكبرى أكثر منه في المدن الصغيرة[6]، وهذا ما نلاحظه من خلال تَتَبُع مناطق الوباء في إقليم العراق، حيث ضرب الوباء مدينة بغداد ثماني(8) مرات من أصل اثنا عشر(12) وباءا[7].

من جانب آخر نجد أن لفلسفة الحكم القائمة خلال هذه الفترة التي يغلب عليها الطابع العسكري والأمني، إضافة إلى نقص النضج الإداري لدى المسؤولين العباسيين دور مهم في مضاعفة حدة ودرجة تأثير هذه الأزمات الوبائية على السكان؛ ذلك أن الإدارة العباسية كانت تقف موقف المتفرج من هذه الأزمات دون أن تحرك ساكنا وكأن الأمر لا يعنيها، فضلا عن

---

(1)_ ابن الجوزي: مصدر سابق، 7/14.

(2)_ يُنظر سنوات: 324هـ، 329هـ، 330هـ، 331هـ، 334هـ.

(3)_ مثل سنتي: 257هـ و258هـ، وذلك خلال حركة الزنج.

(4)_ شهد العراق الفيضان في سنتي 300هـ و319هـ، ويبدو أنه كان السبب في وقوع الوباء فيهما.

(5)_ ابن خلدون: المقدمة، 238.

(6)_ نفس المصدر والصفحة.

(7)_ يُنظر الملحق رقم: 5.

غياب مؤسسات صحية أو إدارية تُعْنى بمثل هذه الأزمات، وبشؤون التغذية والصحة في المجتمع[1]، سوى بعض المجهودات التي قام بها علي بن عيسى في هذا المجال[2].

وفي الأخير فإنه من خلال عدد الأوبئة التي شهدتها فترة الدراسة (247_334هـ/ 861_945م) وهي اثنتا عشرة(12) وباءا، نجد أن المتوسط العام لوقوع الوباء هو سبع(7) سنوات، لكن الملاحظ أنه لم يَكن هناك انتظام في وقوع الوباء والطاعون، ففي النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وقع الوباء مرتين(2)[3]، بينما وقع الوباء عشر(10) مرات في الفترة (300_334هـ/912_945م)[4].

كما نلاحظ أن 60٪ من الأزمات الوبائية التي وقعت في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي وقعت في فترة إمرة الأمراء[5]، وهذا لأسباب بيناها سابقا.

---

[1]_ لست أقول هنا إهمال تام للشؤون الصحية أو غياب مؤسسات صحية، بل غياب مؤسسات أو هيئات متخصصة في معالجة هذه الأزمات الوبائية، ومراقبة أوضاع الناس فيما يتعلق بالصحة والتغذية، وبعكس ذلك نجد إشارات إلى مؤسسات إستشفائية تم بناءها خلال الثلث الأول من القرن الرابع الهجري، مثل المارستان الذي بناه الخليفة المقتدر سنة306هـ/918م والذي يُعرف بـ "المارستان المقتدري"، وكان ينفق عليه200 دينار من ماله الخاص، وفي نفس السنة أيضا بنت السيدة أم المقتدر مارستانا آخر كانت تنفق عليه 600 دينار شهريا، كما قام أمير الأمراء بحكم بناء مارستان هو الآخر. يُنظر: القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: تاريخ الحكماء، أو أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تح، يوليوس ليبرث، مكتبة المثنى، بغداد، (دت)، 194، 195.

[2]_ أمر علي بن عيسى سنان بن ثابت بن قرة الصابئ بإيفاد أطباء لتفقد صحة المساجين دوريا، كما أمره بإرسال أطباء إلى السواد لمعالجة المرضى وتفقد أوضاع الناس الصحية وذلك لخلو السواد من الأطباء. يُنظر: القفطي: مصدر سابق، 193، 194.

[3]_ خلال سنتي: 257هـ، 258هـ.

[4]_ خلال سنوات: 300هـ، 301هـ، 319هـ، 320هـ، 324هـ، 326هـ، 329هـ، 330هـ، 331هـ، 334هـ.

[5]_ خلال سنوات: 324هـ، 326هـ، 329هـ، 330هـ، 331هـ، 334هـ.

2_ الحركات الاجتماعية

2_ 1_ حركة الزنج

لم تَقبَل الطبقات الدنيا في المجتمع من عامة المدن والفلاحين والرقيق أوضاعها التعسة بهدوء، بل حاولت أن تُثبِت كَيانها، وتُحَسِن أحوالها بكل وسيلة سلمية كانت أو ثورية[1]، وهذا ما تُعَبِر عنه حركة الزنج التي قام بها عبيد البصرة السودان ومن انضم إليهم.

و لم يكن استخدام العبيد في المزارع بالأمر الجديد الذي يَلفت النَظر، وإنما المهم أن نلاحظ ظهور بعض الاتجاهات والأوضاع الجديدة في هذا العصر، فقد شهد القرن الثالث الهجري/العاشر الميلادي نتيجة لِتَحَوُل المجتمع من طور زراعي إلى تجاري، نُشوء طبقة من الأثرياء تَستَخدم عددا كبيرا من الرقيق، ونتيجة لذلك ظهر نوع جديد من التمركز في العمل، كَوُجود آلاف من الرقيق يَشتَغلون في محل واحد، وظهرت دعاية جديدة واسعة النطاق مُستترة باسم العدالة الدينية، ولكنها ليست في الحقيقة إلا تأكيدا قويا على تحسين الوضع المالي والاجتماعي للطبقات العامة[2].

إن حركة الزنج تُشعِر بالوضع المعيشي السيئ وبفظاعة الاستغلال الذي تَعَرض له عبيد البصرة[3]، فقد كان هؤلاء عُرْضة للأمراض الفتاكة، نَظرا لطبيعة البصرة المليئة بالمستنقعات والأنهار[4]، والتي زاد عددها على مائة وعشرين ألف(120 000) نهر[5]، كما أن عملية كَسْح السِباخ واستصلاح الأراضي وتطهيرها من الأملاح كانت عملا شاقا لا قِبَلَ به إلا للزنج الذين لهم جَلَدٌ على الكَد[6]، وعلى الرغم من طبيعة العمل الشاقة إلا أنهم كانوا يَعمَلون بدون أجر، واقتصر طعامهم على الدقيق والسويق والتمر[7].

وقد أدرك قائد الحركة علي بن محمد بعد استعلامه عن أوضاع الزنج وما يُجرى لكل واحد

---

(1)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 90.

(2)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 63. نبيه عاقل: **بعض من ملامح الصراع الطبقي في التاريخ العربي**، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد3، ديسمبر 1980، 95.

(3)_ عبد العزيز الدوري: **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1982، 73.

(4)_ أحمد عُلَبي: مرجع سابق، 109.

(5)_ الاصطخري: مصدر سابق، 57.

(6)_ الطبري: مصدر سابق، 441/5. أحمد علبي: مرجع سابق، 107، 108.

(7)_ الطبري: مصدر سابق، 443/5.

منهم من الدقيق والسَويق والتمر[1]، سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فأخذ يَدعوهم إليه "فَمَناهم ووَعَدهم أن يَقُودَهم ويَرأسهم ويُمَلِكهُم الأموال"[2]، وهذا ما سَيعِدُهم به من جديد في خطبة العيد سنة255هـ/868م عندما "ذكر فيها ماكانوا عليه من سوء الحال، وأن الله قد استَنْقَذَهُم به من ذلك، وأنه يُريد أن يَرفَع أَقْدارهم ويُمَلِكهم العبيد، والأموال والمنازل، ويَبْلُغ بهم أعلى الأمور"[3].

وبذلك يكون علي بن محمد قد ضَرب على الوتر الحساس لهؤلاء الغلمان، الذين انضموا إلى حركته بهدف تحسين أوضاعهم، وهذا ما أكده ابن الأثير(ت630هـ/1233م) عندما ذكر أنهم يُقبلون إليه "للخلاص من الرق والتعب"[4]، وهذا بغض النظر عن أهداف علي بن محمد[5].

ويَعتبر الأستاذ عبد العزيز الدوري أن هذه الحركة هي "ثورة عبيد"، وأن الهدف منها هو التَحرر من الرق[6]، لكن السؤال المطروح هو: إذا كانت هذه الحركة هي ثورة على العبودية والرق، فلماذا يَعِدُهم علي بن محمد في خطبته بِتَمْليكهم العبيد؟، أليس الهدف الأول "لثورة العبيد" هو تكوين مجتمع يَسوده العدل والمساواة بين جميع أفراده؟.

ثم إن عناصر هذه الحركة لم تَقتَصر على الزنج فحسب، بل انضم إليها فلاحو السواد، وأهل القُرى من الفُراتية والقرامطة والنَوبة وغيرهم[7]، وهذا يدل على تَذمُرهم من سوء

---

(1)_ الطبري: مصدر سابق، 443/5.

(2)_ نفســـه، 444/5.

(3)_ نفس المصدر والصفحة.

(4)_ ابن الأثير: مصدر سابق، 347/5.

(5)_ صرح علي بن محمد في إحدى خطبه أنه لم يخرج لعرض من أعراض الدنيا، وأنه ما خرج إلا غضبا لله، ولما رأى عليه الناس من الفساد في الدين. يُنظر: الطبري: مصدر سابق، 447/5. ومن الشعر المنسوب لعلي بن محمد:

لهف نفسي على قصور ببغدا د ومـــا حوته من المعاصـــي

وحمور هنـــاك تُشرب جهـــرا ورجال على المعاصي حراصِ

لست بابن الفواطم الزُهْرِ إن لم أُقحِم الخيل بين تلك العِراصِ

يُنظر: الحُصري أبو إسحاق إبراهيم بن علي(ت413هـ/1022م): زهر الآداب وثمر الألباب، تح، علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، (دت)، 288/1.

(6)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 81.

(7)_ الطبري: مصدر سابق، 446/5، 447. فاروق عمر: التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين دراسات نقدية في تفسير التاريخ، دار اقرأ، بيروت، ط2، 1985، 374.

أوضاعهم

2_2_ حركة القرامطة

تعتبر حركة القرامطة من أهم الحركات الاجتماعية التي عرفها القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وعلى الرغم من الستارة الدينية التي أحاطت نفسها بها، فإنه لا يمكن فهم فعاليات الحركة وأبعادها بمعزل عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي سعت إلى تحقيقها.

لقد أدرك دعاة الحركة منذ البداية أن نجاح الدعوة واستمراريتها مرتبط ارتباطا وثيقا باستقطاب الفئات الدنيا في المجتمع، لذلك وجهوا نشاطهم نحو هذه الطبقة، مستغلين الجهل والبؤس الذي تعيش فيه لاستمالتها، وقد كان السلاح الأساسي للدعاة هو محبة المؤمنين لآل البيت، "تلك المحبة التي أحياها الدعاة العلويون والعباسيون في كل مكان بعد مقتل الحسين...والمناورات نفسها التي استُعملت للإطاحة بدولة الأمويين، استُخدمت بنجاح من جديد ضد العباسيين، عندما اتضح أن مُلكَهم لم يُحقق عهد السلام والازدهار المُؤمَل"[1].

ومن خلال حوار للداعي الباطني مع حمدان قرمط يتضح سعي الدعاة الباطنيين لاستغلال الشقاء والتذمر الذي تعيشه الطبقات الدنيا، وأن هدف الحركة هو تخليص هذه الطبقات من ورطات الجهل والشقوة والذل، حيث قال الداعي لحمدان قرمط عندما سأله عن غرضه في القرية المُتجه إليها: "أُمرت أن أدعوا أهلها _القرية_ من الجهل إلى العلم، ومن الضلال إلى الهدى، ومن الشقاوة إلى السعادة، وأن أستنقذهم من ورطات الذل والفقر، وأُملكهم ما يستغنون به عن الكد والتعب"[2].

وقد انتشرت الدعوة القرمطية في أوساط الفلاحين الذين اصطلوا بنار الجباة والملاكين، ومما زاد وضعهم سوءا حركة الزنج التي نشرت الدمار في سواد البصرة[3]، يُؤيد هذا ما رواه الطبري

---

[1]_ دي خويه: مرجع سابق، 31.

[2]_ الغزالي أبو حامد محمد بن محمد(ت505هـ/1111م): **فضائح الباطنية**، تح، عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964، 13.

[3]_ دي خويه: مرجع سابق، 33. عبد العزيز الدوري: دراسات، 133.

(ت310هـ/922م) من أن بدر غلام الطائي ـعامل السوادـ توقف عن التنكيل بالقرامطة "خوفا على السواد أن يخرب، إذ كانوا فلاحيه وعماله"[1].

كما انتشرت الدعوة القرمطية في أوساط عوام المدن الذين "ضعفت عقولهم، وقلت بصائرهم، وسخفت في أمور الدين آراؤهم، لما جبلوا عليه من البله والبلادة"[2]، مما جعلهم ينجرفون بسهولة في تيار الدعوة القرمطية الماهرة[3].

وانتشرت أيضا بين أهل السواد وقبائل العراق الجنوبي، وبادية الشام[4]، والذين كان فقرهم مضرب المثل[5].

وانطلاقا من معرفته بنقاط الشكوى عند أهل السواد[6]، فقد أدرك حمدان قرمط أن سبب تذمر المجتمع هو الشقاء المادي والحطة الاجتماعية، وأنه لا يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية دون المساواة المادية، ولذلك كان من الضروري قطع دابر الفقر، وخير وسيلة لذلك هي اشتراكية المال[7]، فبدأ بفرض سلسلة من الضرائب بالتدريج، وكان أول ما فرض على أتباعه هو "الفطرة" وهي تقدم درهم على كل أحد من الرجال والنساء[8]، وبعد فترة من الزمن فرض عليهم "الهِجْرة"، وهو دينار على كل بالغ[9]، ثم فرض عليهم "البُلْغة"، وهي سبعة دنانير[10].

ولما استتب الأمر له فرض عليهم الخمس فيما يملكونه[11]، فَقَوَموا جميع ما يملكونه وأدوا خُمُسه، فكانت المرأة تُخرج خمس ما تغزل، والرجل يُخرج خمس ما يكسبه[12]، وأخيرا فرض

---

(1)_ الطبري: مصدر سابق، 635/5.

(2)_ الغزالي: مصدر سابق، 34. يُنظر: ابن الجوزي: مصدر سابق، 297/12، 298.

(3)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 82.

(4)_ الطبري: مصدر سابق، 602/5. البغدادي عبد القاهر بن طاهر بن محمد(ت429هـ/1037م): الفرق بين الفرق، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1990، 300، 301. النويري: مصدر سابق، 192/25، 193.

(5)_ عبد العزيز الدوري: دراسات، 133.

(6)_ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق، 82.

(7)_ نفســه، 85. عارف تامر: مرجع سابق، 57.

(8)_ المقريزي: اتعاظ، 156.

(9)_ نفس المصدر والصفحة.

(10)_ نفس المصدر والصفحة.

(11)_ نفســه، 157.

(12)_ نفس المصدر والصفحة.

عليهم "الأُلفة"، وهي أن "يجمعوا أموالهم في مَوضع واحد، وأن يَكونوا فيه أُسوة واحدة، لا يَفضُل أحدٌ منهم صاحبه وأخاه في مِلكٍ يملكه"[1]، لأنه لا حاجة لهم لأموال تكون في أيديهم "لأن الأرض بأسرها ستكون لهم دون غيرهم"[2].

2_3_ ثورات العامة والجند

إن انفصال أكثر أقاليم الخلافة العباسية عن المركز بصورة كلية أو جزئية، واستفحال الاضطرابات السياسية خصوصا في العراق مركز الحكم، إضافة إلى الفساد الذي انغمست فيه الإدارة العباسية، وفشل السياسات الزراعية المتبعة، قد أدت إلى اختلال كبير بين الإيرادات والنفقات، والى اضطراب الوضع الاقتصادي وغلاء الأسعار، مما كان له تأثير سلبي كبير على أوضاع العامة التي لم تجد بُدا من الثورة على هذه الأوضاع.

ففي سنة272ه/885م ثار العامة على الطائي ضامن السواد بسبب ارتفاع الأسعار، و لم يسكنوا إلا بعد تدخل محمد بن طاهر والي العراق[3]، وفي سنة308ه/920م أدى احتكار حامد ابن العباس للغلات إلى ارتفاع الأسعار، مما دفع العامة إلى الثورة، و لم يهدأ الوضع إلا بعد تدخل الخليفة الذي أمر "...بفتح الدكاكين التي لحامد وللسيدة، والأمراء أولاد الخليفة، والوجوه من أهل الدولة، وبيع الحنطة بنقصان خمسة دنانير في الكر، وبيع الشعير بحسب ذلك"[4].

ثم في سنة320ه/932م ثار الهاشميون "وصاحوا الجوع، الجوع، للغلاء، لأن القرمطي ومؤنسا منعوا الجلب"[5]، كما ثار أهل بغداد على أبي عبد الله البريدي سنة330ه/941م بسبب سياسته الضريبية التي أضرت بهم[6].

هذا و لم تقتصر تحركات العامة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فقط، بل كثيرا ما نلاحظ ثورتهم على الأوضاع السياسية، واحتجاجهم على ما يلحقهم من ظلم

---

(1)_ المقريزي: اتعاظ، 157.

(2)_ نفس المصدر والصفحة.

(3)_ الطبري: مصدر سابق، 593/5. ابن الأثير: مصدر سابق، 60/6.

(4)_ عريب: مصدر سابق، 77. مسكويه: تجارب، ط بيروت، 41/5.

(5)_ الذهبي: العبر، 6/2.

(6)_ مجهول: العيون، 365/4، 366.

وحيف[1]، ولكن صرخاتهم في الأغلب لا تتعدى أسماع أصحابها، وحينئذ يكون تأثيرها محدودا، ودائرة عملها ضيقة، لا تلبث أن تخمد بدون أن تكون قد حققت ماكانت تصبو إليه[2].

من ناحية أخرى نجد أن تأثير الأزمات المالية لم يقتصر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعوام فقط، بل امتد إلى المؤسسة العسكرية، حيث أصبحت خزينة الدولة عاجزة عن دفع مُرتبات الأعداد الهائلة من الجند، ما أدى إلى شغبهم الدائم ومطالبتهم بأرزاقهم.

وكانت أول ثورة للجند مطالبين بمرتباتهم سنة249هـ/963م، حين قاموا بقتل أوتامش قائد الجيش[3]، وقد عرفت الفترة(249_ 255هـ/963_868م) أربع(4) ثورات للجند بسبب تأخر الأرزاق[4].

وبينما لا تذكر المصادر التاريخية سوى ثورة واحدة للجند بين سنتي(255_299هـ/ 868_911م)[5] ، وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية للخلافة، فإنها تسجل أربعة عشر(14) ثورة للجند المُطالبين بأرزاقهم المُتأخرة في الفترة(299_334هـ/911_945م)[6] ، نتيجة لعودة الاضطرابات السياسية والاقتصادية وإفلاس الخزينة.

وأمام ضعف مؤسسة الخلافة وعجز الخزينة ازداد عنفوان الجند وزادت نفقاتهم بسبب مُطالباتهم بالزيادة في الأجور[7]، واستمر تطاولهم على الخلافة إلى الحد الذي لم تعد إيرادات الدولة تكفي لنفقاتهم، على الرغم من أن بيت المال في بغداد كانت نفقاته تقتصر على دار الخلافة والجيش فقط[8].

وقد اشتكى الخليفة الراضي من سوء أدب الجند، وكثرة شغبهم، ومُطالبتهم المستمرة

---

[1]_ الصابئ: الوزراء، 57، 58. ابن الأثير: مصدر سابق، 371/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 7/14. تقي الدين الدوري: مرجع سابق، 315.

[2]_ الكبيسي: مرجع سابق، 384.

[3]_ الطبري: مصدر سابق، 358/5. أبو الفدا: مصدر سابق، 357/1.

[4]_ خلال سنوات: 249هـ، 252هـ، 253هـ، 255هـ.

[5]_ خلال سنة: 270هـ.

[6]_ خلال سنوات: 299هـ، 303هـ، 306هـ، 311هـ، 312هـ، 315هـ، 316هـ، 317هـ، 318هـ، 319هـ، 320هـ، 323هـ، 324هـ، 330هـ.

[7]_ مسكويه: تجارب، ط بيروت، 23/5. عريب: مصدر سابق، 56، 123، 124، 130. ابن الأثير: مصدر سابق، 208/6

[8]_ النعيمي: مرجع سابق، 287.

بالأموال حين قال: "...فَسُلِمْتُ إلى ساجية[1] وحجرية[2] يَتَسَحَّبُون علي، ويجلسون في اليوم مرات...ويُريد كل واحد منهم أن أَخُصَّه دون صاحبه، وأن يكون له بيت مال، وكنت أتوقى الدماء في تركي الحيلة عليهم، إلى أن كفاني الله أمرهم، ثم دبر الأمر ابن رائق، فَدَبَره أشد تَسَحُّبا في باب المال منهم..."[3]، ثم أضاف "ولو بَلَغَهُ وبَلغ الذين قبله أنه على فرسخ[4] منهم فُرسانا قد أخذوا الأموال، واجتاحوا الناس، فَقيل لهم اخرجوا إليهم فَرسخا لَطَلبوا المال، وطالبوا بالاستحقاق..."[5].

وهكذا فإن الوضع الاقتصادي الهش، والواقع السياسي المضطرب، قد كان لهما أثر سلبي كبير على المجتمع العباسي، خاصة الطبقات الدنيا، التي لم تكن تملك القدرة على التصدي أو مواجهة هذه الآثار السلبية، وعلى الرغم من محاولات الانتفاض والثورة على الواقع الأليم فإنها محاولات محدودة وضعيفة، وصيحات لم تتجاوز _في الأغلب_ أسماع أصحابها، خاصة وأن عمق الصدع والشرخ الحاصل في الدولة العباسية لم يَعُد بالإمكان إصلاحه أو الحد من انعكاساته.

---

[1] _ الساجية: هم الجند الذين كانوا تابعين ليوسف بن أبي الساج أمير أرمينية وأذربيجان.

[2] _ الحجرية: هم جند المعتضد، يقيمون في دار الخلافة في حُجَرٍ خاصة.

[3] _ الصولي: مصدر سابق، 41.

[4] _ الفرسخ: ج الفراسخ، يساوي ثلاثة أميال، والميل يساوي: 1609م، أي أن الفرسخ يساوي: 4827م. محمد عمارة: مرجع سابق، 426، 579.

[5] _ الصولي: مصدر سابق، 41.

الخـــاتمـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتـــــمة

1_ يتضح من خلال هذه الدراسة أن الأزمات الاقتصادية التي عرفها العراق في الفترة(247_334هـ/861_945م)، لم تكن نتيجة للظروف الآنية والمرحلية فحسب؛ بل هي نتيجة لتراكمات أخطاء سابقة عجز النظام العباسي عن إصلاحها ووضع حد لها، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الإداري.

2_ لم يكن للظروف الطبيعية الدور الحاسم في أزمات الاقتصاد العباسي؛ بل إن السبب الغالب في ذلك هو سوء الإدارة، إضافة إلى الفساد العام في المؤسسات الإدارية، وانتشار الدسائس والمؤامرات ومظاهر الرشوة في أوساطها، واتساع نفوذ الحريم والخدم وتلاعبهم بالإدارة، وتوجيهها بما يخدم مصالحهم.

3_ نتبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة وثيقة ومتبادلة بين اضطراب الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الإداري، إذ أن سوء الإدارة، وانتشار الفساد داخلها له دور بالغ الأهمية في المشاكل الاقتصادية التي عرفتها هذه الفترة، وأيضا ازدياد حدة الاضطراب الاجتماعي، وفي المقابل كان استقرار الإدارة مرهون إلى حد كبير باستقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

4_ ساهمت الاضطرابات السياسية والعسكرية التي شهدها العراق منذ منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي في تعميق المشاكل الاقتصادية وتكريث نتائجها، لكن في المقابل كانت بعض هذه الحركات(الزنج والقرامطة) نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تعاني منها الطبقات الدنيا من المجتمع.

5_ إن بروز قوى الأطراف وسيطرتها على أقاليم الخلافة العباسية لم يكن ناتج عن الضعف والاضطراب في المركز فقط، إذ أنه لا يمكن إغفال العامل الاقتصادي في حركات الانفصال، ورغبة أهالي هذه الأقاليم في الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية الخاصة، وهو ما أثر على خزينة الخلافة.

6_ أدى العجز المالي للخزينة إلى اتباع سياسات زراعية اتسمت بالطابع الظرفي المرحلي، وتوجيهها بشكل خاص ومباشر لتوفير الأموال وسد عجز الخزينة، فلم تكن سياسات دائمة تهدف إلى تحقيق إصلاحات جذرية في الأوضاع السائدة، كما أن الأنظمة الزراعية التي لجأت

إليها الإدارة العباسية لم تعطي النتائج المرجوة، بل نجدها تنتهي بمضاعفة العجز المالي وتكريث أزمة الخزينة.

7_ إن الأزمة المالية التي تعاني منها الخلافة دفعتها إلى اللجوء للشدة في تحصيل الضرائب، واستحداث ضرائب جديدة فيما يعرف بـــ "الاستخراج"، وهو ما أدى إلى ظهور نظم زراعية جديدة(الإلجاء والضمان)، نتج عنها نمو الإقطاع وتراجع إيرادات الدولة، وبالتالي تعميق حدة الأزمة بدل وضع حد لها.

8_ شهدت هذه الفترة ظهور شخصيات إصلاحية على غرار الخليفة المعتضد والوزير علي ابن عيسى، كانت لهم محاولات جادة في سبيل تحسين أوضاع الخلافة وإقالتها من عثرتها، غير أن محاولاتها اصطدمت بخط السير العام داخل الإدارة العباسية التي آثر قادتها مصالحهم الشخصية على مصالح الخلافة.

9_ نستنتج من خلال هذه الدراسة، أنه مثلما كان تدخل الجيش في الإدارة بسبب ضعف مؤسسة الخلافة، وتولي خلفاء ضعاف أو متورطين في علاقتهم مع الجيش، واضطراب الإدارة المدنية وانقسامها على بعضها، فإن هذا التدخل قد ساهم في ازدياد ضعف الخلافة ككُل واشتداد حدة الاضطراب الإداري، وانقسام الجيش وتمزقه، وهو ما نتج عنه تمزق الدولة.

10_ إن ضعف النظام المركزي، وعدم ارتكازه على مؤسسات قوية، وهشاشة المؤسسات الإدارية القائمة، وتقصيرها عن فهم واستيعاب مختلف التطورات الحاصلة داخل العالم الإسلامي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد ساهم في تمزق الخلافة الإسلامية، وفي نشوء الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فترة الدراسة.

11_ عرفت هذه الفترة تفشي عملية المصادرة خاصة في الثلث الأول من القرن الرابع الهجري /العاشر الميلادي، حتى أصبحت ظاهرة مميزة، ولئن كان الهدف منها هو الردع ومعاقبة أصحاب الخيانات، إلا أنه لم تكن لها آثار حاسمة، خاصة وأنها سرعان ما تحولت إلى وسيلة للانتقام وتحقيق منافع شخصية.

12_ يتضح من خلال هذه الدراسة بروز أزمات الغلاء والأوبئة والطواعين خلال هذه الفترة، وترابطها الوثيق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري، حيث نجد تراجعا محسوسا في أزمات الغلاء والأوبئة في الفترة(247_300هـ/861_912م)، وهي فترة شهدت استقرارا اقتصاديا وإداريا معتبرا، بينما نجد ارتفاعا في وتيرة هذه الأزمات، وتزايدا في حدتها في الفترة(300_

334هـ/912_945م)، نتيجة للاضطراب السياسي والاقتصادي والإداري، ولتراجع _وغياب في الغالب_ قوة الخلافة لصالح قوى محلية _داخل العراق نفسه_ استأثرت بمقدرات العراق وسخرتها لخدمة مصالحها الخاصة.

13_ نستنتج من خلال هذه الدراسة أن التحولات التي شهدتها الخلافة العباسية خلال هذه الفترة، والمتمثلة في التدهور السياسي والعسكري الغير مسبوق، والاضطراب الإداري، والذي انجر عنه انهيارها اقتصاديا، قد أحدث تأثيرا كبيرا على الوضع الاجتماعي، وأدى إلى تراجع المستوى المعيشي للسكان، وخاصة الطبقات الدنيا التي لاتملك المقومات الضرورية لمواجهة آثار هذا الانهيار.

14_ لم تقبل الطبقات الدنيا من المجتمع أوضاعها بهدوء، وبينما لجأ البعض إلى التسول واللصوصية، فإن فئات أخرى كان رد فعلها عنيفا وقاسيا، وذلك بالثورة على واقعها ومحاولة تحسين أوضاعها، فانضمت إلى حركات اجتماعية سعت إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تحت عباءة دينية، مثل حركة الزنج والقرامطة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملاحـــــق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم: 1

• الوزارة والوزراء العباسيون(296_324هـ/908_935م):

الوزيـــــر	الـــــوزارة	مـــــدة الوزارة
1_ أبو الحسن بن الفرات	الوزارة الأولى	(ربيع الأول296هـ_ ذي الحجة299هـ)، ثلاث سنوات وثمانية أشهر.
2_ أبو علي الخاقاني		(ذي الحجة299هـ_ محرم301هـ)، أربعة عشر شهرا.
3_ علي بن عيسى	الوزارة الأولى	(محرم301هـ_ ذي الحجة304هـ)، ثلاث سنوات وأحد عشر شهرا.
4_ أبو الحسن بن الفرات	الوزارة الثانية	(ذي الحجة304هـ_ جمادى الأولى306هـ)، سنة وخمسة أشهر وتسعة عشر يوما.
5_ حامد بن العباس		(جمادى الثانية306هـ_ ربيع ثاني311هـ)، أربع سنوات وعشرة أشهر، وكان علي بن عيسى هو المستولي على الأمور.
6_ أبو الحسن بن الفرات	الوزارة الثالثة	(311هـ_312هـ)، عشرة أشهر وثمانية عشر يوما.
7_ أبو القاسم الخاقاني		(312هـ_313هـ).
8_ أبو العباس الخصيبي	الوزارة الأولى	(313هـ_ ذي القعدة314هـ).
9_ علي بن عيسى	الوزارة الثانية	(315هـ_ 316هـ)، سنة وأربعة أشهر.
10_ أبو علي بن مقلة	الوزارة الأولى	(316هـ_ جمادى الأولى318هـ)، عامين وأربعة أشهر.
11_ سليمان بن الحسن	الوزارة الأولى	(318هـ_ رجب319هـ)، سنة وشهرين.
12_ أبو القاسم الكلوذاني		(رجب319هـ_ رمضان319هـ)، شهرين وثلاثة أيام.
13_ الحسين بن القاسم		(شوال319هـ_ ربيع ثاني320هـ)، سبعة أشهر
14_ الفضل بن جعفر		(ربيع ثاني320هـ_ شوال320هـ)، ستة أشهر.
15_ أبو علي بن مقلة	الوزارة ثانية	(320هـ_321هـ).
16_ أبو جعفر الكرخي	الوزارة الأولى	(شعبان_ ذي القعدة321هـ)، ثلاثة أشهر.
17_ أبو العباس الخصيبي	الوزارة الثانية	(321هـ_ 322هـ).
18_ أبو علي بن مقلة	الوزارة الثالثة	(322هـ_324هـ)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الوزيـــــر	الـــــوزارة	مـــــدة الوزارة
19_ عبد الرحمن بن عيسى		سنة 324هـ.
20_ أبو جعفر الكرخي	الوزارة الثانية	سنة 324هـ.
21_ سليمان بن الحسن	الوزارة الثانية	سنة 324هـ.

ثم تأتي فترة إمرة الأمراء(324_334هـ/935_945م)، حيث بطل أمر الوزارة و لم يعد للوزير أي تصرف، بعد أن أصبحت كل السلطات بيد أمير الأمراء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم: 2

• مرسوم المقتدر في المواريث[1]:

"أما بعد، فإن أمير المؤمنين يؤثر في الأمور كلها ما قربه من الله جل جلاله، ومن طاعته ما اجتلب لن منه جزيل مثوبته، وحَسُنَت به العائدة على كافة خليقته ورعيته، لما جعل الله عليه نيته من العطف عليها، وإيصال المنافع إليها، وإزالة الإعنات عنها، وإبطال رسوم الجور التي كانت تعامل بها، وإحياء سنن الخير وإيثاره لها، جاريا مع الكتاب والسنة، عاملا بالآثار عن الأفاضل من الأئمة، وعلى الله يتوكل أمير المؤمنين، وإليه يُفَوض وبه يستعين.

وأنه إلى أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن محمد ما يلحق كثيرا من الناس من الإعنات في مواريثهم، وما يُتناول على سبيل الظلم من أموالهم، ويُحكَم فيه بخلاف ما جرت به السنة، وأنه قد كان عبيد الله بن سليمان أفضى إلى المعتضد بالله ـصلوات الله عليهـ حال المتقلدين لأعمال المواريث، وما يجري على الرعية من مطالبتهم إياهم بأحكام لم يترل بها كتاب الله عز وجل، ولا جرت بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أجمع أئمة الهدى ـرحمة الله عليهمـ عليها، فكتب(المعتضد) إلى يوسف بن يعقوب وعبد الحميد بن عبد العزيز القاضيين ـكانا بمدينة السلام وما يتصل بها من النواحي في أيامهـ يسألهما عن الحال عندهما في مواريث أهل الملة وأهل الذمة.

فكتب عبد الحميد ـرضي الله عنهـ كتابا في مواريث أهل الملة، حكى فيه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود ـرضوان الله عليهم ومن اتبعهم من الأئمة الهادين رحمة الله عليهمـ رأوا أن يُرد على أصحاب السهام من القرابة ما يفضُل عن السهام المُفترضة في كتاب الله تبارك وتعالى من المواريث إذا لم يكن للمتوفى عَصَبَةٌ يحوز باقي ميراثه، وجعلوا ـرضي الله عنهمـ تركة من يُتَوفى ولا عَصَبَة له لذوي رحمه إن لم يكن له وارث سواهم، ممتثلين في ذلك أمر الله سبحانه إذ يقول: ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم﴾ [الأنفال_75]، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في توريثه من لا فرض له في كتاب الله تعالى من الخال وابن الأخت والجدة.

وكتب يوسف بن يعقوب إليه كتابا في مواريث أهل الذمة حكى فيه ما رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن المسلم لا يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم، وأنه لا

يتوارث أهل ملتين. ووصف يوسف في كتابه أن السنة جرت بأن أهل كل ملة يُوَرِّثون من هو منهم إذا لم يكن له وارث من ذي رحمه.

وعرف أبو الحسن أمير المؤمنين أن ما قرر عليه حامد بن العباس الأمر ـ من تتبع المواريث وتقليد جبايتها عمالا يجرون مجرى عمال الخراج ـ شيء لم يكن في خلافة من الخلافات إلى أن مضى صدر من خلافة المعتمد على الله ـ رحمه الله ـ فإن يدا دخلت فيها في ذلك الوقت على سبيل تأول بما روي عن زيد بن ثابت ـ رحمه الله ـ دون غيره، فأزالها المعتضد بالله صلوات الله عليه، ثم أعاد ذلك الرسم الجائر والأثر القبيح السائر حامد بن العباس بظلمه وتعديه وتهوره وتسطيه، وتأول على الرعية بما لم يرض الله عز وجل فيه. فأمر أمير المؤمنين بأن يرد على ذوي الأرحام ماأوجب الله عز وجل ورسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود ـ سلام الله عليهم ومن اتبعهم من أئمة الهدى رضي الله عنهم ـ رده من المواريث عليهم، وأن ترد تركة من مات من أهل الذمة و لم يُخَلف وارثا على أهل ملته، وأن يصرف جميع عمال المواريث في سائر النواحي ويُبْطَلَ أمرهم، ويُرَد النظر في أعمال المواريث إلى الحكام على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله. ورأى أمير المؤمنين أن من الحق لله عليه فيما قلده من خلافته، وألبسه من جلباب كرامته، وألزمه من رعاية عباده في بلاده الدانية والقاصية، ونواحي سلطانه القريبة البعيدة، أن يَعُم جميعهم بعدله وإنصافه، ويتناولهم بفضله وإحسانه، ويَسُن لهم سنة الخير في أيامه، ويزيل عنهم البوائق والعوارض التي توجد بها السبيل إلى أن تنقص أموالهم ويُتَوَصل فيها إلى ظلمهم وإعناتهم، وأن يُجرى الأمر في المواريث على ما كان جاريا عليه في أيام المعتضد بالله صلوات الله عليه، وترك تبديله والحذر من إزالته وتغييره، وإذاعة ما أمر به وإظهاره وقراءته على الناس في المسجدين الجامعين بمدينة السلام ليكون مشهورا مُتَعالَماً، والخبر به إلى الأداني والأقاصي واصلا. فاعلم ذلك من رأي أمير المؤمنين وأمره واعمَل عليه وبحَسَبه إن شاء الله والسلام عليك ورحمة الله، وكتب أبو الحسن يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من رجب سنة إحدى عشرة وثلاثمائة".

---

(1)ـ الصابئ: الوزراء، 268ـ271.

الملحق رقم: 3

• مرسوم المعتضد في النوروز[1]:

"أما بعد، فإن الله لما حول أمير المؤمنين للمحل الذي أحله به من أمور عباده وبلاده، رأى أن من حق الله عليه أن لا يكلفها إلا ما به العدل والإنصاف لها، والسيرة القاصدة، وأن يتولى لها إصلاح أمورها، ويستقرئ السير والمعاملات التي كانت تعامل بها، ويقر منها ما أوجب الحق إقراره، ويزيل ما أوجب إزالته، غير مستكثر لها كثير ما يسقطه العدل، ولا مستقل لها قليل ما يلزمه إياها الجور، وقد وفق الله أمير المؤمنين لما يرجو أن يكون لحق الله فيها قاضيا، ولنصيبها من العدل موازيا، وبالله يستعين أمير المؤمنين على حفظ مااسترعاه منها، وحياطة ما قلده من أمورها، وهو خير موفق ومعين، وان أبا القاسم عبيد الله رفع إلى أمير المؤمنين فيما أمر به من رد النوروز الذي يفتتح به الخراج بالعراق والمشرق وما يتصل بهما ويجري مجراهما، من الوقت الذي صار فيه من الزمان إلى الوقت الذي كان عليه متقدما مع ما أمر به في مستقبل السنين من الكبس حتى يصير العدل عاما في الزمان كله، باقيا على غابر الدهر ومر الأيام، مؤامرة أمير المؤمنين، فأمر بتسجيلها لك في آخر كتابه مع ما وقع به فيها لتمثيله، فافعل ذلك إن شاء الله تعالى، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته.

وكتب يوم الخميس لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين ومائتين".

---

(1)ـ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ/1441م): كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1987، 1/273، 274.

الملحق رقم: 4

• مصادرات المحسن بن الفرات ومقدارها[1]:

"ووقع في يدي(الصابئ) ثَبْتٌ أُخرج من ديوان المغرب في أيام الراضي بالله بما أخذه المحسن ابن علي بن محمد بن الفرات من الخطوط ممن قبض عليه وصادره في أيام وزارتهم الثالثة، نسختها:

أحمد بن محمد بن إبراهيم البسطامي عن النصف ممن بقي عليه من مصادرته في سنة ثلاثمائة، سبعة آلاف وثلاثمائة دينار.

علي بن الحسين الباذيني الكاتب عما تولاه بالموصل أحد عشر ألف دينار.

أبو الفضل محمد بن أحمد بن بسطام، خمسين ألف درهم.

محمد بن عبد الله الشافعي عما تصرف فيه لعلي بن عيسى، ثلاثين ألف دينار.

محمد بن علي بن مقلة عما تصرف فيه، ثمانين ألف دينار.

محمد بن الحسن المعروف بأبي طاهر، مائة ألف دينار.

الحسن بن أبي عيسى الناقد عما ذكر أنه وديعة لعلي بن عيسى، ثلاثة عشر ألف دينار.

ومن الحسن بن أبي عيسى صلحا عن نفسه، أربع آلاف دينار.

إبراهيم بن أحمد المادرائي، عشرين ألف دينار.

عبد الواحد بن عبيد الله بن عيسى عن بقية مصادرة والده، ستة وثلاثين ألفا وثلاثمائة وثلاثين دينارا.

أحمد بن يحيى بن حاني الكاتب عن مصلحة وَجَبَت، عشرة آلاف دينار.

إبراهيم بن أحمد بن إدريس الجهبذ عن صلحه، ستة آلاف دينار.

محمد بن عبد السلام بن سهل عما عنده من الوديعة لمحمد بن علي وإبراهيم بن أحمد المادرائي، أربع آلاف دينار.

عبد الوهاب بن أحمد بن ماشاء الله عن صلحه، أربعين ألف دينار.

علي بن الحسن الباذبيني صلحا عما تصرف فيه بالموصل، وقتل، مائتي ألف درهم.

محمد بن عبد الله بن الحارث عن صلحه، عشرة آلاف دينار.

محمد بن أحمد بن حماد صلحا عما تصرف فيه بأعمال الموصل وغيرها وقتل بعد أيام يسيرة، مائتين وخمسين ألف دينار.

إبراهيم بن أحمد المادرائي عن الباقي عليه من جملة خمسين ألف دينار، خمسة عشر ألف دينار.

أبو عمر محمد بن أحمد بن الصباح الجرجرائي عن ضمانه الباقي من مصادرة أبي ياسر إسحاق بن أحمد، مائة ألف درهم.

أبو عمر بن الصباح أيضا عن الباقي على أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الجرجرائي المعروف بقرقر، ثلاثة آلاف دينار.

علي بن محمد الحواري، وقتل، سبعمائة ألف دينار.

عبيد الله بن أحمد اليعقوبي، مائة ألف درهم.

هارون بن أحمد بن هارون الهمذاني، سبعة آلاف دينار.

الحسن بن إبراهيم الخرائطي صلحا عما اقتطعه من عمال الرئيس، مائة ألف درهم.

الحسين بن علي بن نصير أخو نصير بن علي، مائة ألف درهم.

عبد الله بن زيد بن إبراهيم، ألفين وخمسين دينارا.

ومن عبد الله بن زيد صلحا عن نفسه، خمسة عشر ألف دينار.

علي بن محمد بن أحمد بن السمان عن ورثة قرقر، ألفين وخمسمائة درهم.

علي بن مأمون بن عبد الله الاسكافي كاتب ابن الحواري، وقتل، ستين ألف دينار.

أبو بكر أحمد بن القاسم الأزرق الجرجاني عن ضياع علي بن عيسى، عشرة آلاف درهم.

الحسين بن سعد القُطربُلي، مائة وثلاثين ألف درهم.

محمد بن أحمد بن ماسراد(كذا)، ألف ألفٍ وخمسمائة ألف درهم.

أبو الحسن محمد بن أحمد بن بسطام، ثلاثة آلاف ألف درهم.

أحمد بن محمد بن حامد بن العباس، خمسين ألف درهم.

يحيى بن عبد الله بن إسحاق عما تصرف فيه مع حامد، سبعين ألف دينار.

حامد بن العباس، وقتل، ألف ألفٍ، وثلاثمائة ألف دينار.

محمد بن محمد بن حمدون الواسطي، مائة وخمسين ألف دينار.

أبو الحسن علي بن عيسى، ثلاثمائة ألف وأحدا وعشرين ألف دينار.

إبراهيم بن يوحنا جهبذ حامد بن العباس، مائة ألف دينار.

أبو محمد الحسن بن أحمد المادرائي، ألف ألفٍ ومائتي ألف دينار، ومنه أيضا بخط آخر، ألفَ ألفِ دينار.

أبو بكر محمد بن علي المادرائي، ألفَ ألفِ دينار وألف دينار، وبخط آخر أيضا، عشرة آلاف دينار.

سليمان بن الحسن بن مخلد، مائة وثلاثين ألف درهم.

فذلك من العين(دينار) ستة ملايين وخمسمائة وخمسة وسبعين ألفا وستمائة وثمانين دينارا.

ومن الوَرق(درهم) خمسة ملايين وأربعمائة واثنين وسبعين ألفا وخمسمائة درهم.

قيمة الورق عينا على التقريب ثلاث مائة وثمانين ألف دينار[2].

ويكون الجميع من العين والورق ستة ملايين وتسعمائة وخمسة وخمسين ألفا وستمائة وثمانين دينارا.

---

(1)ـ الصابئ: الوزراء، 245ـ248.

(2)ـ يكون بذلك: 1دينار يساوي حوالي 14درهما.

الملحق رقم: 5

• الأوبئة والطواعين:

السنة	نوع الوباء	مكان الوباء	المصـــــادر
257هـ	/	العراق	اليعقوبي: تاريخ، 510/2.
258هـ	•القفاع	بغداد	الطبري: مصدر سابق، 494/5. ابن كثير: مصدر سابق، 342/7.
	• /	بغداد، سامراء، واسط	الطبري: مصدر سابق، 490/5. الأصفهاني: تاريخ، 145. ابن الجوزي: مصدر سابق، 136/12. ابن الأثير: مصدر سابق، 238/6.
300هـ	الأمراض والعلل	بغداد والبادية	الطبري: مصدر سابق، 676/5. ابن الجوزي: مصدر سابق، 133/13. ابن الأثير: مصدر سابق، 477/6. ابن كثير: مصدر سابق، 429/7.
301هـ	حنينا، الماسري (الماشري)	بغداد خاصة منطقة الحربية	الطبري: مصدر سابق، 677/5، ابن الجوزي: مصدر سابق، 141/13، 144. ابن الأثير: مصدر سابق، 473/6.
319هـ	الوباء المفرط	بغداد	ابن تغري: مصدر سابق، 230/3.
320هـ	الأمراض الحادة الذرب (نوع من الأمراض)	العراق	ابن الجوزي: مصدر سابق، 305/13.
324هـ	الطاعون	بغداد	ابن الجوزي: مصدر سابق، 357/13. ابن تغري: مصدر سابق، 258/3.
326هـ	الجرب والبثور	العراق	ابن الجوزي: مصدر سابق، 374/13.
329هـ	العلل والحمى، ووجع المفاصل		مسكويه: تجارب، ط بيروت، 237/5. الهمداني: تكملة، 120. ابن الجوزي: مصدر سابق، 7/14. ابن الأثير: مصدر سابق، 158/7.
330هـ	الوباء والموت	العراق	ابن الجوزي: مصدر سابق، 19/14. ابن الأثير: مصدر سابق، 168/7. ابن تغري: مصدر سابق، 273/3.
331هـ	الوباء	العراق	ابن الجوزي: مصدر سابق، 27/14.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

السنة	نوع الوباء	مكان الوباء	المصـــــادر
334هـ	الأورام	بغداد	مسكويه: تجارب، ط بيروت، 281/5. الهمداني: تكملة، 152، ابن الجوزي: مصدر سابق، 47/14، 48.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا_ المصـــادر

1_ الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد(ت850هـ/1446م):

المستطرف في كل فن مستظرف، تح، عبد العزيز سيد الأهل، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (دت).

2_ ابن أبي حديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله(ت655هـ/1257م):

شرح نهج البلاغة، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، ط3، 1979.

3_ ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد(ت314هـ/926م):

كتاب الفتوح، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط1، 1975.

4_ ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني(ت630هـ/1232م):

الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، 1985.

5_ ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي(ت597هـ/1200م):

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تح، محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1995.

6_ ابن الرومي، علي بن العباس بن جريج(ت282هـ/895م):

ديوان ابن الرومي، تصنيف، كامل كيلاني، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (دت).

7_ ابن الساعي، علي بن أنجب(ت674هـ/1275م):

مختصر أخبار الخلفاء، المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1891.

8_ ابن الطقطقي، علي بن محمد بن طباطبا(ت709هـ/1309م):

الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تح، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، سوريا، ط1، 1997.

9_ ابن العبري، غريغوريوس أبو الفرج بن هارون الملطي(ت684هـ/1285م):

تاريخ مختصر الدول، تح، أنطوان صالحاني اليسوعي، دار الرائد اللبناني، لبنان، 1983.

10_ ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي(ت1089هـ/1678م):

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح، لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار

الآفاق الجديدة، بيروت، (دت).

11_ ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد(ت580هـ/1184م):

الإنباء في تاريخ الخلفاء، تح، قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2001.

12_ ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني(ق3هـ/9م):

مختصر كتاب البلدان، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1885.

13_ ابن المعتز، عبد الله بن محمد المعتز بن جعفر المتوكل: (ت296هـ/908م):

ديوان ابن المعتز، دار بيروت، بيروت، 1980.

14_ ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف(ت874هـ/1469م):

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تح، إبراهيم علي طرخان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، 1963.

15_ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي(ت456هـ/1064م):

جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

16_ ابن حوقل، أبو القاسم(ت367هـ/977م):

كتاب المسالك والممالك، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1872.

17_ ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله(ق3هـ/9م):

كتاب المسالك والممالك، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1889.

18_ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(ت808هـ/1405م):

المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط8، 2003.

19_ ـــــــــ..ـــــــــ:

تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، (دت).

20_ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد(ت861هـ/1457م):

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968.

21_ ابن دحية، عمر بن الحسن بن علي(ت633هـ/1235م):

النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تح، مديحة الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط1، 2001.

22_ ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر(ت390هـ/1000م):
كتاب الأعلاق النفيسة، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1892.
23_ ابن عبد ربه الأندلسي، أبو عمر أحمد بن محمد(ت327هـ/938م):
العقد الفريد، تح، أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، ط3، 1965.
24_ ابن عذاري المراكشي:
البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح، ج س كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، (دت).
25_ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(ت276هـ/889م):
الإمامة والسياسة، تح، طه محمد الزيني، دار المعرفة، بيروت، 1967.
26_ ـــــــ:
عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، (دت).
27_ ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر(ت774هـ/1372م):
البداية والنهاية، تح، عماد زكي البارودي، خيري سعيد، المكتبة التوفيقية، مصر، (دت).
28_ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم(ت711هـ/1311م):
لسان العرب، تح، عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.
29_ ـــــــ:
مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تح، أحمد راتب حموش، محمد ناجي العمر، دار الفكر، دمشق، ط1، 1985.
30_ أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم بن سويد(ت210هـ/825م):
ديوان أبي العتاهية، دار بيروت، بيروت، (دت).
31_ أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي(ت732هـ/1331م):
تاريخ أبي الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر، تح، محمد ديوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1997.
32_ أبو عبيد القاسم بن سلام(ت224هـ/838م):
الأموال، تح، محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط3، 1981.

33_ أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم(ت182هـ/798م):

الخراج،دار المعرفة، بيروت، (دت).

34_ الأزدي، أبو الحسن علي بن منصور(ت613هـ/1216م):

أخبار الدول المنقطعة، تح، عصام مصطفى هزايمة وآخرون، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1999.

35_ الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد(ق4هـ/10م):

المسالك والممالك، تح، محمد جابر عبد العال الحيني، دار القلم، مصر، 1961.

36_ الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد(ت356هـ/966م):

الأغاني، دار الفكر، بيروت، (دت).

37_ ــــــــــ:

مقاتل الطالبيين، تح، السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1949.

38_ الأصبهاني، أبو القاسم حسين بن محمد الراغب:

محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (دت).

39_ الأصفهاني، حمزة بن الحسن(ت360هـ/970م):

تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961.

40_ البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد(ت429هـ/1037م):

الفرق بين الفرق، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1990.

41_ البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى(ت276هـ/889م):

فتوح البلدان، تح، عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع، دار النشر للجامعيين، مصر، 1957.

42_ البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد(ت440هـ/1048م):

الآثار الباقية عن القرون الخالية، تح، إدوارد ساخو، ليبزج، 1923.

43_ التنوخي، أبو علي المحسن بن علي(ت384هـ/994م):

الفرج بعد الشد، تح، عبود الشالجي، دار صادر، بيروت،1978.

44_ التوحيدي، أبو حيان(ت387هـ/997م):

الإمتاع والمؤانسة، تح، أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (دت).

45_ ـــــــــ، ـــــــــ:
البصائر والدخائر، تح، إبراهيم الكيلاني، مكتبة أطلس ومطبعة الإنشاء، دمشق، (دت).
46_ ثابت بن سنان بن قرة الصابئ(ت365هـ/975م):
تاريخ أخبار القرامطة، تح، سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ط3، 1987.
47_ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد(ت429هـ/1037م):
ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، مطبعة الظاهر، القاهرة، 1908.
48_ ـــــــــ، ـــــــــ:
يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، (بلا معلومات).
49_ الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس(ت331هـ/942م):
كتاب الوزراء والكتاب، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ط1، 1938.
50_ الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله(ت478هـ/1085م):
الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، تح، عبد العظيم الديب، ط2، 1980.
51_ الحريري، أبو القاسم بن علي بن محمد(516هـ/1122م):
مقامات الحريري، دار بيروت، بيروت، 1978.
52_ الحُصري، أبو إسحاق إبراهيم بن علي(ت413هـ/1022م):
زهر الآداب وثمر الألباب، تح، علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، (دت).
53_ الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت626هـ/1229م):
معجم البلدان، تح، فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990.
54_ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي(ت463هـ/1070م):
تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة (دت).
55_ الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن احمد(387هـ/997م):
مفاتيح العلوم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984.
56_ الدينَوَري، أبو حنيفة أحمد بن داود(ت286هـ/899م):
الأخبار الطوال، تح، عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، 1995.
57_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت748هـ/1347):
العبر في خبر من غبر، تح، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،

.1985

58_ ـــــــــ..ـــــــــ:

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992.

59_ ـــــــــ..ـــــــــ:

سير أعلام النبلاء، تح، شعيب الأرناؤوط، أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

60_ السراج، أبو محمد جعفر بن أحمد(ت500هـ/1106م):

كتاب مصارع العشاق، تح، محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1907.

61_ سهراب:

عجائب الأقاليم السبعة التي بها العمارة، تح، هانز فون مزيك، مطبعة أدولف هولز هوزن، فيينا 1929.

62_ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ/1505م):

تاريخ الخلفاء، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، مصر، ط2، 1959.

63_ الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد(ت388هـ/998م):

الديارات، تح، كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد، 1951.

64_ الصابئ، أبو الحسن هلال بن المحسن(ت448هـ/1056م):

رسوم دار الخلافة، تح، ميخائيل عواد، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.

65_ ـــــــــ..ـــــــــ:

كتاب الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تح، عبد الستار أحمد فراج، مكتبة الأعيان، (دت).

66_ الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى(ت335هـ/946م):

أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق، تح، ج هيوارث دون، منشورات الصاوي، القاهرة، 1935.

67_ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت310هـ/922م):

تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988.

68_ الطرطوشي، محمد بن الوليد(ت520هـ/1126م):
سراج الملوك، تح، جعفر البياتي، رياض الريس للنشر، لندن، ط1، 1990.
69_ عريب بن سعد القرطبي(ت331هـ/942م):
صلة تاريخ الطبري، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، (دت).
70_ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد(ت505هـ/1111م):
فضائح الباطنية، تح، عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964.
71_ الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين(ت458هـ/1066م):
الأحكام السلطانية، تح، محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
72_ القاضي الرشيد بن الزبير(ق5هـ/11م):
كتاب الذخائر والتحف، تح، محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1959.
73_ قدامة بن جعفر، أبو الفرج(ت337هـ/948م):
الخراج وصناعة الكتابة، تح، محمد حسين الزبيدي، (بلا معلومات).
74_ القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة(ت454هـ/1062م):
عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، تح، عبد الرحيم محمد عبد الحميد علي، دار الينابيع، عمان، 1997.
75_ القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف:
تاريخ الحكماء، أو أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تح، يوليوس ليبرث، مكتبة المثنى، بغداد، (دت).
76_ القلقشندي، أبو العباس أحمد(ت821هـ/1418م):
مآثر الأناقة في معالم الخلافة، تح، عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، (دت).
77_ الكتبي، محمد بن شاكر(ت764هـ/1362م):
فوات الوفيات، تح، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1973.
78_ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب(ت450هـ/1058م):
الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح، سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000.

79_ مجهول:

أخبار الدولة العباسية وفيه أخبار العباس وولده، تح، عبد العزيز الدوري، عبد الجبار المطلبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1997.

80_ مجهول:

العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تح، عمر السعيدي، المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية دمشق، 1973.

81_ المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين(ت346هـ/957م):

التنبيه والإشراف، تح، عبد الله إسماعيل الصافي، المكتبة العصرية، بغداد، 1938.

82_ ـــــــــ:

مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط5، 1973.

83_ مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب(ت421هـ/1030م):

تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح، سيد أحمد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.

84_ ـــــــــ:

تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح، هـ ف أمدروز، مكتبة المثنى، بغداد، (دت).

85_ المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت388هـ/998م):

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1877.

86_ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ/1441م):

اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تح، جمال الدين الشيال، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1967.

87_ ـــــــــ:

إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح، محمد مصطفى زياد، جمال الدين محمد الشيال، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط3، 2002.

88_ ـــــــــ:

كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخِطط والآثار المعروف بالخِطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية،

القاهرة، ط2، 1987.

89_ النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت733هـ/1332م):

نهاية الأرب في فنون الأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980.

90_ الهمداني، محمد بن عبد الملك(ت521هـ/1127م):

تكملة تاريخ الطبري، تح، ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط2، 1961.

91_ وكيع، محمد بن خلف بن حيان(ت306هـ/918م):

أخبار القضاة، عالم الكتب، بيروت، (دت).

92_ يحيى بن آدم القرشي(ت203هـ/818م):

كتاب الخراج، تح، حسين مؤنس، دار الشروق، مصر، ط1، 1987.

93_ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر(ت284هـ/897م):

تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، (دت).

94_ ــــــــ..ــــــــ:

كتاب البلدان، تح، ميكال يان دي خويه، مطبعة بريل، ليدن، 1892.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا_ المراجـــع

أ_ المراجع العربية:

95_ إبراهيم، ناصر أحمد(الدكتور):

الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1998.

96_ الأعظمي، علي ظريف:

مختصر تاريخ البصرة، تح، عزة رفعت، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (دت).

97_ الألوسي، عادل محي الدين(الدكتور):

الرأي العام في القرن الثالث الهجري 198_295هـ/813_907م، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، ط1، 1987.

98_ تامر، عارف(الدكتور):

القرامطة بين الالتزام والإنكار، دار الطليعة الجديدة، سوريا، ط2، 1997.

99_ الجابري، محمد عابد(الدكتور):

العقل السياسي العربي مُحدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 2000.

100_ جمعية التراث (غرداية):

معجم أعلام الإباضية من القرن 1هـ إلى 15هـ، المطبعة العربية، غرداية، ط1، 1999.

101_ حتي، فيليب(الدكتور) وآخرون:

تاريخ العرب (مطول)، دار الكشاف، بيروت، ط4، 1965.

102_ حسن، إبراهيم حسن(الدكتور):

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، ط15، 2001.

103_ الحسين، قصي(الدكتور):

موسوعة الحضارة العربية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2005.

104_ حوراني، جورج فضلو(الدكتور):

العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى، تر، السيد يعقوب

بكر، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1958.

105_ الخازن، وليم(الدكتور):

الحضارة العباسية، دار المشرق، بيروت، ط2، 1992.

106_ الدوري، تقي الدين عارف(الدكتور):

عصر إمرة الأمراء في العراق324_334هـ/935_945م دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية مطبعة أسعد، بغداد، ط1، 1975.

107_ الدوري، عبد العزيز(الدكتور):

العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ط3، 1997.

108_ ـــــــ:

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، دار المشرق، بيروت، ط2، 1974.

109_ ـــــــ:

دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.

110_ ـــــــ:

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1982.

111_ ـــــــ:

النظم الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.

112_ دي خويه، ميكال يان:

القرامطة نشأتهم، دولتهم، وعلاقتهم بالفاطميين، تر، حسن زينه، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1978.

113_ ذنون طه، عبد الواحد(الدكتور):

دراسات في تاريخ وحضارة المشرق الإسلامي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2005.

114_ الريس، محمد ضياء الدين:

الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار الأنصار، مصر ط4، 19773.

115_ رفاعي، أحمد فريد(الدكتور):

عصر المأمون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1928.

116_ الزركلي، خير الدين:
الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980.
117_ زكار، سهيل(الدكتور):
الجامع في أخبار القرامطة في الأحساء، الشام، العراق، اليمن، دار حسان للطباعة والنشر دمشق، ط3، 1987.
118_ الزهراني، ضيف الله يحيى(الدكتور):
الوزير العباسي علي بن عيسى بن داود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية 245_334هـ/859_945م، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1 ، 1994.
119_ الزهراني، محمد مسفر(الدكتور):
نظام الوزارة في الدولة العباسية 334_590هـ (العهدان البويهي والسلجوقي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م.
120_ زيدان، جرجي:
تاريخ التمدن الإسلامي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، (دت).
121_ سالم، السيد عبد العزيز(الدكتور):
دراسات في تاريخ العرب العصر العباسي الأول، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (دت).
122_ سامعي، إسماعيل(الدكتور):
معالم الحضارة العربية الإسلامية مدخل، نظم، علوم، زراعة وصناعة، اجتماعيات، عمارة وفنون، تأثيرات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
123_ سيد، أمير علي(الدكتور):
مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي، تر، رياض رأفة، دار الآفاق العربية، ط1، 2001.
124_ شعبان، محمد عبد الحي محمد(الدكتور):
الدولة العباسية، الفاطميون 132_448هـ/750_1055م، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
125_ الصالح، صبحي (الدكتور):
النظم الإسلامية نشأتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1982.

126_ صفوت، أحمد زكي(الدكتور):
جمهرة رسائل العرب في العصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، 1973.
127_ العبادي، أحمد مختار(الدكتور) وآخرون:
دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
128_ العبادي، أحمد مختار(الدكتور):
في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.
129_ عبده، عبد الله كامل موسى(الدكتور):
العباسيون وآثارهم المعمارية في العراق ومصر وأفريقيا، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2002.
130_ عطية، فيليب(الدكتور):
أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1992.
131_ عُلَبي، أحمد(الدكتور):
ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد 255_270هـ/869_883م،دار الفارابي، لبنان، 1991.
132_ علي جمعة، محمد(الدكتور):
المكاييل والموازين الشرعية، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، ط2، 2001.
133_ عمارة، محمد(الدكتور):
قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1993.
134_ فوزي، فاروق عمر(الدكتور):
التاريخ الإسلامي وفكر القرن العشرين دراسات نقدية في تفسير التاريخ، دار اقرأ، بيروت، ط2، 1985.
135_ ـــــــ.ـــــــ:
الثورة العباسية دراسة تاريخية لواجهاتها الدينية والسياسية ولدور العرب في نجاحها، دار الشروق، عمان، 2001.
136_ ـــــــ.ـــــــ:
الخلافة العباسية السقوط والانهيار، دار الشروق، الأردن، ط1، 1998.
137_ ـــــــ.ـــــــ:

الخلافة العباسية عصر القوة والازدهار، دار الشروق، الأردن، ط1، 2003.

138_ الكبيسي، حمدان عبد المجيد(الدكتور):

عصر الخليفة المقتدر بالله 295_320هـ/907_932م، مطبعة النعمان، النجف، 1974.

139_ كحالة، عمر رضا (الدكتور):

سلسة بحوث اجتماعية المرأة في عالمي العرب والإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1982.

140_ لومبار، موريس:

الإسلام في مجده الأول 2_5هـ/8_11م، تر، إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1984.

141_ متز، آدم:

الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، تر، محمد عبد الهادي أبو ريدة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1967.

142_ محمود، حسن أحمد(الدكتور)، الشريف، إبراهيم(الدكتور):

العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1995.

143_ ناجي، أحمد عبد الجبار(الدكتور) وآخرون:

الدولة العربية الإسلامية في العهد العباسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2003.

144_ النجار، محمد رجب(الدكتور):

الشطار والعيارون حكايات في التراث العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1981.

145_ نخبة من الباحثين العراقيين:

حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984.

146_ النعيمي، نزار محمد قادر(الدكتور):

الجيش وتأثيراته في سياسة الدولة الإسلامية منذ تأسيسها وحتى سقوط بغداد1_656هـ / 622_1258م، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2005.

ب_ المراجع الأجنبية:

147_ Claude Cahen :
Les peuples musulmans dans L' histoire médiévale, institut français de damas, damas, 1977.
148_ Dominique sourdel :
LE VIZIRAT ABASSIDE de 749 à 936/132 à 324 de L'hégire, institut français de damas, damas, 1959.
149_ Simha sabari :
Mouvement populaires A Bagdad A l'époque abbasside, IX^e^-XI^e^ siècles, librairie D'Amérique et d'orient, paris, 1981.

جـ_ المقـــــالات:

150_ أحمد سوسة: **الفيضان وغرق بغداد في العصر العباسي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، مج/10، 1963.

151_ جليلة ناجي الهاشمي: **البريديون 310_349هـ/922_960م**، مجلة المورد، مج2، مارس1973.

152_ حامد غنيم سعيد: **الدولة العباسية ومراكز القوى في عهد المقتدر بالله 295_320هـ**، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد3، 1979.

153_ عبد العزيز الدوري: **نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية**، مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، مج /20، 1970.

154_ نبيه عاقل: **بعض من ملامح الصراع الطبقي في التاريخ العربي**، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد3، ديسمبر 1980.

155_ **دائرة المعارف الإسلامية**: تر، أحمد الشنتاوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دار المعرفة، بيروت، (دت).

الفهـــــارس

فهـــرس الأعـــلام

فهـــرس البلـــدان والأمـــاكن

فهـــرس المـواضـــيع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1_ فهـــرس الأعـــلام:

_ أ _

إبراهيم بن الأغلب: 48.

ابن الأثير: 25، 112.

ابن الجوزي: 108.

ابن تغري: 22.

ابن حرداد: 47.

ابن حمدي اللص: 104.

ابن خرداذبه: 76.

ابن خلدون: 85، 109.

ابن رائق: 14، 20، 32، 44، 50، 59، 60، 66، 101، 106، 117.

ابن شيرزاد: 104.

أبو الحسن بن أبي البغل: 26.

أبو الحسن بن الفرات: 24، 25، 26، 29، 30، 31، 33، 34، 55، 56، 72، 73، 80، 91، 93، 96، 97، 98.

أبو الحسين بن أبي البغل: 26.

أبو العباس الخصيبي: 24، 56، 57، 55، 94، 96.

أبو العباس السفاح: 2، 8.

أبو العباس بن الفرات: 33، 55، 68.

أبو العتاهية: 100.

أبو القاسم الخاقاني: 24، 25، 28، 29، 31، 32.

أبو القاسم الكلوذاني: 57، 72.

أبو بكر الصولي: 28، 67، 105، 108.

أبو جعفر المنصور: 2، 3، 4، 5، 6، 7، 9.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أبو صخرة: 65.
أبو عبد الله البريدي: 116.
أبو عبيد الله معاوية بن يسار: 62.
أبو علي الخاقاني: 26، 29، 30، 31، 34، 56، 57، 58، 59، 72، 97.
أبو علي بن مقلة: 32، 33، 51، 57، 58، 59، 73، 91.
أبو مسلم الخراساني: 4.
أبو يوسف القاضي: 69.
أحمد بن طولون: 49.
أحمد بن محمد الطائي: 56.
إدريس بن عبد الله العلوي: 48.
إسحاق بن ثابت الفرغاني: 46.
إسماعيل بن يوسف العلوي: 45.
أسود الزبد: 104.
الاصطخري: 6، 75.
الأفشين: 35.
أم موسى الهاشمية: 22، 24، 25، 26، 31، 97، 98.
أوتامش: 37، 54، 116.
إيتاخ: 35.

ـ ب ـ

باغر: 37، 38.
بجكم: 14، 18، 20، 32، 99، 101، 106.
بدر غلام الطائي: 114.
البريديون: 18، 21، 51، 60، 63، 64.
بغا الصغير: 37.
بغا: 35، 37، 38.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بندار الطبري: 46.
البويهيون: 61.

ـ ت ـ

التوحيدي: 104.

ـ ث ـ

ثمل القهرمانة: 27.

ـ ج ـ

الجهشياري:69.

ـ ح ـ

حامد بم العباس: 18، 26، 27، 30، 65، 73، 85، 93، 97، 98، 115.
الحسن بن زيد العلوي: 50.
الحسن بن عبد الله بن حمدان: 60.
الحسن بن مخلد: 33.
الحسين بن أحمد المادرائي: 19، 30، 35.
الحسين بن القاسم: 57، 58.
الحسين بن محمد الطالبي: 46.
حمدان قرمط: 113، 114.

ـ خ ـ

الخطيب البغدادي: 6.
الخيزران: 21.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ د ـ

داود بن صفير بن شبيب البخاري: 6.

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

الراضي: 20، 32، 59، 60، 61، 66، 91، 94، 97، 117.

ـ ز ـ

زكرويه بن مهرويه: 44.

الزهراني: 57، 58.

زيدان القهرمانة: 28.

ـ س ـ

سليمان بن أبي سعيد الجنابي: 44.

سليمان بن الحسن بن مخلد: 57.

سوردال: 34.

السيدة أم المقتدر(شغب): 22، 23، 24، 26، 31، 57، 67.

ـ ش ـ

شاهك الخادم: 37.

شجاع بن القاسم: 54.

ـ ص ـ

صاعد بن مخلد: 54.

ـ ض ـ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

_ ط _

الطاهريون: 48، 49، 50.

الطبري: 37، 108، 114.

طغج بن جف: 43.

الطيفوري: 37.

_ ظ _

_ ع _

العباس بن بسطام: 30.

عبد الحميد بن عبد العزيز القاضي: 64.

عبد الحي شعبان: 8.

عبد الرحمن الداخل: 47.

عبد الرحمن بن رستم: 48.

عبد الرحمن بن عيسى: 57.

عبد العزيز الدوري: 95، 112.

عبد الله بن المعتز: 22، 33، 66،

عبد الله بن حمدان(أبو الهيجاء): 28.

عبد الله بن عباس: 64، 65.

عبد الله بن علي بن عباس: 4.

عبد الله بن مسعود: 64، 65.

عبيد الله بن سليمان: 6، 64.

عضد الدولة بن بويه: 76.

علي بن أبي طالب: 64، 65.

علي بن بويه: 50.

علي بن زيد العلوي: 46.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

علي بن عيسى: 11، 24، 26، 27، 29، 30، 31، 34، 53، 57، 58، 62، 63، 67، 68، 70، 71، 72، 73، 74، 76، 79، 80، 91، 93، 98، 106، 110.
علي بن محمد: 40، 41، 111، 112.
عمر بن الخطاب: 64، 65.
عيسى بن الشيخ: 29.
عيسى بن جعفر العلوي: 46.
عيسى عليه السلام: 3.

ـ غ ـ

ـ ف ـ

فاطمة القهرمانة: 25.
الفضل بن جعفر: 73.

ـ ق ـ

القاهر: 31، 59.

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

مؤنس الخادم: 24، 25، 28، 29، 31، 32، 90، 92.
المؤيد بالله: 36.
المأمون(الخليفة): 22، 62، 105.
متز: 34.
المتقي لله: 21.
المتوكل على الله: 26، 36، 37، 48، 54، 78، 96.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المحسن بن الفرات: 25، 66، 97، 98.
محمد الأمين(الخليفة): 105.
محمد بن خلف النيرماني: 30، 94.
محمد بن عبد الله بن حسن العلوي: 3.
محمد بن عبد الله بن طاهر: 46، 55.
محمد بن عمر الشاري: 46.
محمد بن ياقوت: 50، 58، 90، 97.
محمد رسول الله(صلى الله عليه وسلم): 2، 3، 64، 65.
مساور بن عبد الحميد الشاري: 46، 47.
المستعين بالله: 37، 38، 45، 46، 54، 89، 105.
المسعودي: 27، 105.
مسكويه: 35، 80، 101.
المعتز بالله: 36، 38، 39، 46، 55، 105.
المعتصم بالله: 62.
المعتضد بالله: 17، 22، 43، 47، 54، 56، 63، 64، 65، 68، 77، 78، 90، 93.
المعتمد على الله: 33، 39، 49، 64، 66، 90.
معز الدولة البويهي: 79، 101.
المقتدر بالله: 17، 22، 23، 24، 26، 27، 28، 30، 31، 32، 33، 35، 54، 56، 58، 59، 62، 65، 85، 90، 91، 92، 93، 94، 96.
المقدسي: 6، 67.
المقريزي: 31، 84.
المكتفي بالله: 17، 43، 50، 56، 90.
المنتصر بالله: 36، 46، 92.
المهتدي بالله: 19، 39.
المهدي(الخليفة): 6، 09، 21، 62.
موسى بن بغا: 39.

الموفق بالله: 39، 41، 49، 55، 90، 93.

ـ ن ـ

نازوك: 106.

ناصر الدولة الحمداني: 60، 63، 101.

نصر الحاجب: 25، 27، 28، 29، 30.

نصر بن شبث: 43.

ـ هـ ـ

هارون الرشيد: 6، 09، 19، 21، 48، 53، 54، 62، 69.

هارون الشاري: 47.

هارون بن عمران: 74.

الهاشميون: 116.

ـ و ـ

الواثق: 35، 36، 54، 89، 95.

وصيف: 35، 37، 38، 55.

ـ ي ـ

يحيى بن عمر الطالبي: 45.

يعقوب بن الليث الصفار: 48، 49، 55، 62.

اليعقوبي: 67.

يوسف بن أبي الساج: 19، 50،

يوسف بن فنحاس: 74.

يوسف بن يعقوب القاضي: 64، 65.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2_ فهـــرس البلدان والأماكـــن:

_ أ _

الأُبلة: 7، 40.

أذربيجان: 8، 19، 50.

أرجان: 77.

أرمينية: 8، 19، 50.

الأنبار: 14، 20.

الأندلس: 47.

الأهواز: 8، 41، 51، 74.

أوروبا: 8.

إيغار يقطين: 18.

_ ب _

بادوريا: 14، 64، 79.

باروسما الأعلى والأسفل: 56.

البحرين: 8.

البصرة: 8، 15، 40، 41، 42، 44، 50، 59، 64، 68، 75، 100، 104، 111، 114.

البطيحة(البطائح): 41، 67.

بغداد: 5، 7، 8، 10، 12، 13، 15، 16، 21، 38، 43، 49، 51، 54، 59، 60، 66، 67، 68، 86، 90، 101، 102، 104، 105، 106، 108، 109، 116، 117.

بهرسير: 18.

البوازيج: 46.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ ت ـ

تكريت: 13.

التيمرة: 16.

ـ ث ـ

الثغور: 8.

ـ ج ـ

جبى: 41.

جرجان: 49.

الجعفري(المتوكلية): 96.

ـ ح ـ

الحديثة: 68.

حصن مهدي: 67، 80.

حلوان: 30.

ـ خ ـ

خراسان: 49.

الخليج الفارسي: 7.

ـ د ـ

دستميسان: 41.

دمشق: 7، 43.

ديار ربيعة: 8، 46، 47، 60، 68.

ديار مضر: 8.

دير العاقول: 49، 67.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

رامهرمز: 41.

الرقة: 8، 90.

الرملة: 29.

بلاد الروس: 8.

الرومقان: 18.

الري: 49.

ـ ز ـ

الزابات: 68.

ـ س ـ

سامراء: 38، 48، 68.

سجستان: 48.

السواد: 17، 51، 59، 62، 69، 79، 112، 114، 115.

سوق بحر: 67، 80.

ـ ش ـ

الشام: 8، 19، 49، 114.

ـ ص ـ

الصين: 8.

ـ ض ـ

ـ ط ـ

طبرستان: 49، 50.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

عبادان: 40.

العراق: 12، 15، 16، 40، 42، 45، 46، 53، 67،75، 76، 77، 84، 86، 109، 114.

عكبرا: 30.

عمان: 8.

ـ غ ـ

ـ ف ـ

فارس: 7، 49، 50، 58، 62، 80.

ـ ق ـ

قردى وبزيدي: 30.

قزوين: 45.

القصر:56.

ـ ك ـ

الكرخ: 6.

كرمان: 49، 50، 58.

الكوفة: 2، 43، 44، 45، 46، 56، 63، 67، 68.

ـ ل ـ

ـ م ـ

ماه الكوفة(الدينور): 30.

ماوراء النهر: 4.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المختاره: 42.
مصر: 8، 19، 49.
المغرب الأقصى: 48.
المغرب الأوسط: 48.
المغرب: 8.
مكة: 3، 44، 45، 67، 80.
الموصل: 8، 15، 46، 47، 60، 68.

_ ن _

نصيبين: 68.
النعمانية: 41.
نهر الحسن: 15.
نهر الخالص: 20.
نهر الدجاج: 6.
نهر الرفيل: 14، 20.
نهر السدرة: 67، 80.
نهر الفرات: 7، 12، 13، 78.
نهر الملك: 17.
نهر بوق: 14، 20.
نهر دجلة: 6، 7، 12، 13، 47، 67.
نهر دجيل: 6.
نهر ديالى: 14، 20، 101.
نهر طابق بن الصفيه: 6.
نهر عيسى: 13، 20، 21، 78.
نهر كرخايا: 6.
نهر معقل: 15.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سهروردي: 14، 20، 101.

ـ هـ ـ

هجر: 44.

هراة: 49.

الهند: 8.

هيت: 43.

ـ و ـ

واسط: 7، 14، 18، 41، 50، 59، 63، 68، 104.

ـ ي ـ

اليمامة: 8.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهـــرس الموضـــوعات:

مقدمة..... أ_ح

تمهيد..... 2

الفصل الأول: أسباب الأزمات الاقتصادية في العراق 12_51

أولا: أثر الظروف الطبيعية..... 12

1_ الفيضانات..... 12

2_ آفات أخرى..... 15

ثانيا: العوامل الاقتصادية والإدارية..... 16

1_ السياسة الزراعية للدولة..... 16

1_ 1_ في عصر المقتدر بالله(295-320هـ/907_932م)..... 16

1_ 2_ في عصر إمرة الأمراء(324-334هـ/935-945م)..... 20

2_ الفساد الإداري..... 21

2_ 1_ تدخل الحريم والخدم في سياسة الدولة..... 21

♦ السيدة أم المقتدر..... 23

♦ أم موسى الهاشمية..... 25

2_ 2_ الرشوة والسعاية..... 29

2_ 3_ خيانات الوزراء والعمال..... 32

ثالثا: الاضطرابات السياسية والعسكرية..... 35

1_ استبداد الجند الأتراك..... 35

2_ حركة الزنج والقرامطة..... 40

3_ ثورات العلويين والخوارج..... 45

4_ ثورات الأقاليم..... 47

الفصل الثـــاني: مظاهر الأزمات الاقتصادية في العراق 53_87

أولا: الأزمة المالية..... 53

1_ بوادر الأزمة ومظاهرها..... 53
2_ الضرائب..... 61
♦ الخراج والعشر..... 62
♦ ضريبة المواريث..... 64
♦ المكوس..... 66
♦ طرق الجباية..... 68
3_ إصلاحات الوزير علي بن عيسى..... 70
ثانيا: الأزمة الزراعية..... 75
1_ مظاهر الأزمة..... 75
2_ محاولات الإصلاح..... 77
2_ 1_ إصلاحات المعتضد بالله..... 77
2_ 2_ إصلاحات الوزير علي بن عيسى..... 79
ثالثا: أزمات الغلاء..... 81
الفصل الثالث: الآثار السياسية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية 89_117
أولا: الآثار السياسية..... 89
1_ تدخل الجيش في الإدارة..... 89
2_ قلق الوزارة وكثرة الوزراء..... 93
3_ المصادرات..... 95
ثانيا: الآثار الاجتماعية..... 99
1_ مستوى المعيشة..... 99
1_ 1_ طبقة العامة..... 99
♦ الكدية..... 102
♦ اللصوصية..... 103
♦ العيارون والشطار..... 105
1_ 2_ الأوبئة والطواعين في المجتمع..... 107

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2_ الحركات الاجتماعية..... 111
2_ 1_ حركة الزنج..... 111
2_ 2_ حركة القرامطة..... 113
2_ 3_ ثورات العامة والجند..... 115
الخاتمـــة..... 118
الملاحـــق
الملحق رقم (1): الوزارة والوزراء العباسيون..... 122
الملحق رقم (2): مرسوم المقتدر في المواريث..... 124
الملحق رقم (3): مرسوم المعتضد في النوروز..... 126
الملحق رقم (4): مصادرات المحسن بن الفرات ومقدارها..... 127
الملحق رقم (5): الأوبئة والطواعين..... 129
قائمة المصادر والمراجع..... 133
فهرس الأعلام..... 149
فهرس الأماكن والبلدان:..... 157
فهرس المواضيع..... 163

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية